مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

حمد الله تعالى على الإيمان

للعلامة محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني (ت/ ٨٤٠هـ) - دراسة وتحقيق

رسالة في تحقيق الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة في مسألة حمد الله على الإيمان

دراسة وتحقيق

د. عبدالله بن عبدالرحمن بن صالح الرشيد

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة – بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة القصيم

ملخص البحث

يهدف هذا البحث: تحقيق رسالة: (حمد الله تعالى على الإيمان) للعلامة ابن الوزير اليماني إلى إخراج الرسالة، حيث لم يسبق إخراجها، إضافة إلى دراسة موضوعها وثبوت نسبتها، وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والمقارن،، وكذلك المنهج التاريخي في مجال تحقيق المخطوطات؛ وأبرزت الرسالة مقام ابن الوزير وتميزه في معالجة مثل هذه المسائل الكلامية، لتمكنه من علم الكلام والمنطق، وتضلعه بعلم الحديث، وأبرزت منهج ابن الوزير –رحمه الله– في تحرير تراكم الخلاف العقدي، ورد المسائل إلى أصولها، بدلاً من اعتماد اللوازم التي توصل إلى التكفير والتفسيق.

تضمنت الرسالة عرض مسألة حمد الله على الإيمان مبنية على مسألة خلق الإيمان، والتي هي من مسائل خلق الأفعال، والتي جرى فيها الخلاف بعد القرن الأول، لكنه برز بصورة خاصة في أواخر القرن الرابع، وتجددت بداية القرن الخامس بين المعتزلة والأشاعرة، وتتبع ابن الوزير غلو عبارات الرازي التي أشعلت النزاع بين الطرفين، كما أنه احتج على المعتزلة بتداخل أقوالهم مع أقوال الأشاعرة ولوازمها.

توصيات البحث: ١. تحرير مسألة شكر المنعم وخلاف المتكلمين فيها. ٢. دراسة موقف ابن الوزير من آراء الرازي الذي استقرت عنده آراء الأشاعرة. ٣. دراسة منهج ابن الوزير في التعامل مع الخلاف العقدي وتراكمه بين الطوائف.

كلمات دلالية: ابن الوزير – حمد الله – شكر المنعم – خلق الأفعال – خلق الإيمان – الجبرية – القدرية – المعتزلة – الزيدية – الأشاعرة — الرازي

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فلا يزال تراث المسلمين يحوي من ظريف المسائل والفوائد، والذي ينبغي إخراجه ودراسته، ومنها الكثير في مجال تخصص العقائد والفرق، وخاصة ما كان منه يتضمن التحرير والتدقيق خلاف ما يظن من الإشكال الذي بنى عليه كثير من الجدل، ويحسن ذلك إذا صدر من الفحول الأعلام، وقد وقفت على رسالة قيمة للإمام البديع العلامة ابن الوزير اليماني، صاحب العواصم والقواصم، وقد ظهر في كتابه هذا وغيره من الاجتهاد والتحري للحق، مشتغلا بالجدل والمناظرة لإثبات ذلك، ورام في كثير من المواضع نقد صور الخلاف، ورده وتقريبه إلى مواضع الاتفاق، والتحذير من لوازم الأقوال التي يترامى بها أهل الخلاف، والتي قد تحملهم على استعجال شنيع العبارات والأحكام؛ وهذه الرسالة موضوعها في الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة حول مسألة من مسائل الجبر والاختيار، وهي مسألة (حمد الله تعالى على الإيمان).

لما سبق أحببت أن أقوم بتحقيق هذه الرسالة، المنسوبة إلى ابن الوزير، التي تدور حول دراسة مسألة من المسائل الخلافية مع المتكلمين، وتجلية منهج ابن الوزير في تقريرها، والرد على الخلاف فيها.

أسباب اختيار الموضوع:

١. إبراز هذه الرسالة، حيث لم يسبق تحقيقها.
٢. مقام ابن الوزير وتميزه في معالجة مثل هذه المسائل الكلامية، لتمكنه من علم الكلام والمنطق، وتضلعه بعلم الحديث، كما أنه بذلك يحرر مذهب الزيدية، الوارثين لعلوم المعتزلة في الجملة.
٣. إبراز منهج ابن الوزير –رحمه الله– في تحرير تراكم الخلاف العقدي، ورد المسائل إلى أصولها.

منهج البحث:

اعتمدت في قسم الدراسة على المنهج الاستقرائي والمقارن، بغرض اكتشاف عصر ولغة مؤلف المخطوط وأسلوبه، وذلك من خلال تتبع المواضع المشابهة له في الكتب المطبوعة، للتأكد من نسبة المخطوط إلى مؤلفه العلامة ابن الوزير اليماني –رحمه الله–؛ وأما في قسم التحقيق فاستخدمت المنهج التاريخي، وما يخص منه مجال تحقيق المخطوطات، وقد نبهت في قسم التحقيق على بعض الضوابط والإجراءات التي سرت عليها تحقيق هذا المخطوط.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

إجراءات قسم الدراسة:

قامت الدراسة بمراعاة ما يلي:

١. عزو الآيات، وتخريج الأحاديث حسب المتبع في الأبحاث الأكاديمية.
٢. توثيق الأبيات الشعرية.
٣. توثيق النقول من مصادرها الأصلية قدر الإمكان.
٤. توضيح الكلمات الغريبة.
٥. ترجمة الأعلام التي لها علاقة بالدراسة.
٦. وضع خاتمة بعد قسمي الدراسة والتحقيق، وفهرس للمصادر.

خطة مشروع الدراسة:

وهي قسمان:

القسم الأول: الدراسة:

وفيها المقدمة وثلاثة مباحث.

أما المقدمة، وتتضمن فكرة الدراسة وأسباب اختيار الموضوع، ومحاور الدراسة والتحقيق.

المبحث الأول: ابن الوزير: ترجمته ومذهبه في العقيدة.

المبحث الثاني: مذهب الأشاعرة والمعتزلة في حمد الله على الإيمان.

المبحث الثالث: مقارنة كلام ابن الوزير في هذه الرسالة مع كلامه في كتاب العواصم والقواصم.

القسم الثاني: قسم التحقيق:

أولا: التعريف بالمخطوط، ومنهج التحقيق.

ثانيا: النص المحقق.

الخاتمة: وفيها يستعرض الباحث أبرز نتائج الدراسة وتوصياتها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

حمد الله تعالى على الإيمان

القسم الأول: الدراســــــــة.

المبحث الأول: ابن الوزير؛ ترجمته ومذهبه في العقيدة.

المطلب الأول: ترجمته(١):

اسمه وكنيته:

هو محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل بن محمد بن العفيف (الوزير)، بن مفضل، من ذرية إمام الزيدية (الهادوية) في اليمن ومؤسسها سنة ٢٨٤هـ – الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي، من ذرية إبراهيم بن الحسن المثنى بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، فهم من سلالة آل بيت النبي صلى الله عليه وعلى آله وبارك.

ويكنى بأبي عبدالله، ويلقب بالسيد، وعز الدين، ويلقب بابن الوزير، والوزير جده الرابع.

أسرته ونسبه:

يعرف المترجم بابن الوزير نسبة إلى جده الرابع محمد (العفيف)، الذي كان بويع له بالإمامة في عام ٦١٤هـ، في نفس الوقت الذي بويع بالإمامة لعبد الله بن حمزة، فتخلى الأول عن الإمامة للثاني، لغرض الاجتماع وحقن الدماء، فأطلق عليه العفيف، وجعله الإمام عبدالله بن حمزة وزيرا له، فأطلق عليه الوزير، وعلى ذريته آل الوزير، أو بنو الوزير[٢]؛ ويعتبر "آل الوزير

(١) توجد العديد من التراجم والدراسات التي تناولت ابن الوزير اليماني، ومن هذه التراجم ترجمة مستقلة من تلميذه: محمد بن عبد الله بن الهادي ابن إبراهيم الوزير (٨٩٧هـ)؛ وترجم له أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الوزير (٩٨٥هـ)، في (تاريخ بني الوزير)، ونقلها أحمد بن صالح بن أبي الرجال، في طبقاته: مطلع البدور ومجمع البحور، ٤/ ١٣٨– ١٦٠؛ وترجم له الإمام الشوكاني (١٢٥٠هـ) في (البدر الطالع) (٢/٨١–٩٣)، وذكر أن ترجمته تحتمل مجلدا، واحتفل بترجمته بعبارات فخمة؛ وترجم له القاضي إسماعيل الأكوع في كتابه: هجر العلم ومعاقله في اليمن، حرف الظاء: هجرة الظهراوين: ٢٧، ص١٣٦٧– ١٣٧٦، كما ترجم له في مقاله: (الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، وكتابه العواصم والقواصم)، والذي جعل مقدمة لكتاب العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، وطبعته دار ابن حزم؛ وأما الدراسات العلمية فتناولته على سبيل الإفراد من عدة جوانب: عقديا وكلاميا، وحديثيا، وتفسيرا، وتحقيقا لكتبه، كما تناولته جزئيا وعرضيا دراسات عدة.

(٢) ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية، ص٣٧، د. علي الحربي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

وما تفرع منهم من أقدم الأسـر التي اشـتهرت بالعلم في اليمن"[٣]، وحيث إنهم من آل البيت فمن خرج منهم –على شـرط الزيدية– تحققت له الإمامة، ويلقب من تولاها بالإمام، ومن متأخريها عبدالله بن أحمد الوزير (١٣٦٧هـ)، تولى الإمامة منازعة لآل حميد الدين[٤].

مولده ونشأته:

ولد ابن الوزير في بداية الربع الأخير من القرن الثامن الهجري، في شهر رجب، سنة ٧٧٥هـ، بهـجـرة الظهراوين في شظب، من بلاد همدان[٥]، شمالي صنعاء وبها نشأ[٦]، نشأة زيدية كما هو الحال عند أمثاله في تلك البلاد آنئذ، فأخذ العلوم عن عدد من علماء الزيدية في زمانه، من أمثال: أخيه الهادي بن إبراهيم، ومحمد بن حمزة بن مظفر، وعبد الله بن الحسـن الدواري، وغيرهم. ثم ارتحل إلى مكة والمدينة وطلب العلم هناك من علمائهما؛ كابن ظهيرة، والنفيس العلوي؛ وقد امتاز ابن الوزير على أقرانه بذكاء وقاد، وحافظة قوية، اسـتطاع أن يلم بكثير من العلوم العقلية والنقلية، مما جعله في مقدمة العلماء في البلاد اليمنية على مر العصور؛ يقول الشوكاني: (ولو قلت إن اليمن لم ينجب مثله لم أبعد عن الصواب...) [٧]؛ وقد أشار ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى إلى حالة الميل إلى السنة التي اتصف بها محمد بن إبراهيم الوزير في الصغر [٨].

مشايخه:

لابن الوزير العديد من المشـايخ الذين تتلمذ عليهم سـواء في داخل اليمن أم خارجه، وسـواء من الزيدية أم من أهل السـنة؛ فمن الزيدية: أخوه الهادي بن إبراهيم الوزير، ومحمد بن حمزة بن مظفر، وعبد الله بن الحسـن بن عطية الدواري، وعلي

(٣) هجر العلم ومعاقله في اليمن، للأكوع، ص١٧٧.

(٤) انظر: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية، ص٤٢.

(٥) هجرة الظهراوين: وتسمى هجرة: شظب – حجاج، تبعد مائة كيلو شمالي صنعاء، أسسها جد ابن الوزير، وممن سكنها المطرفية، والإباضية؛ انظر: هجر العلم ومعاقله في اليمن، ص ١٣٣٩– ١٣٨٠.

(٦) انظر: المرجع السابق، ص١٣٦٧.

(٧) البدر الطالع (بمحاسن من بعد القرن السابع)، الشوكاني، ٦٤٧/٢.

(٨) انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني، ٣/ ٢١٠–٢١١.

جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

بن عبد الله بن أبي الخير، وعلي بن محمد بن أبي القاسم.. تتلمذ عليهم في الأصول واللغة وعلم الكلام[٩]؛ وأما من أهل السنة فجمع أبرزهم: محمد بن عبد الله بن ظهيرة، والشيخ نفيس الدين العلوي، وهما الذين أخذ عنهما علم الحديث[١٠].

اجتهاده:ومكانته العلمية

يعد ابن الوزير من أعلم أهل اليمن إن لم يكن أعلمهم، والكل يعترف بمكانته العلمية الكبيرة لما اجتمع لديه من خصال الفهم وسعة الاطلاع، وزيادة على ذلك حبه للإنصاف وتحذيره من التقليد والتعصب للمذاهب.. كل هذا ساهم في أن يكون جريئا في الولوج إلى باب الاجتهاد؛ يقول عنه العلامة الشوكاني: (يزاحم أئمة المذاهب الأربعة فمن بعدهم من الأئمة المجتهدين في اجتهاداتهم ويضايق أئمة الأشعرية والمعتزلة في مقالاتهم ويتكلم في الحديث بكلام أئمته المعتبرين مع إحاطته بحفظ غالب المتون ومعرفة رجال الأسانيد شخصا وحالا وزمانا ومكانا وتبحره في جميع العلوم العقلية والنقلية على حد يقصر عنه الوصف) [١١]؛ وقد حكي عن السيد العلامة شمس الدين أحمد بن محمد الأزرقي أنه قال: (لا يبلغ أحد في زماننا هذا من الاجتهاد ما بلغ إليه السيد عز الدين محمد بن إبراهيم، وقد أحسنا كل شيء إلا ما بلغ إليه، فلم نقدر عليه، لتمكنه من معرفة الحديث ورجاله، وتبحره في السمعيات) [١٢]؛ ويقول الشوكاني: "(كلامه لا يشبه كلام أهل عصره، ولا كلام من بعده، بل هو من نمط كلام ابن حزم وابن تيمية ...) [١٣]، بل إن الشوكاني يلوم الذين قصروا في الثناء عليه، بسبب عدم علمهم بحاله، من أهل التواريخ والسير والتراجم، كالحافظ ابن حجر، والسخاوي[١٤].

تدريسه ومدرسته:

بعدما نهل ابن الوزير رحمه الله من العلوم على مشايخه جلس للطلاب[١٥]، وكان له تلاميذ، من أبرزهم: ابنه عبدالله، وصلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، والإمام المنصور علي بن صلاح الدين، وصلاح بن الإمام المنصور علي بن صلاح

(٩) انظر: مطلع البدور ومجمع البحور، لابن أبي الرجال، ٤/١٥٧-١٥٨
(١٠) انظر: البدر الطالع ٢/ ٦٣٧.
(١١) المرجع السابق، ٢/٩٠
(١٢) مقدمة الروض الباسم، لابن الوزير، ١/١٠، تحقيق وتقديم: علي محمد العمران.
(١٣) البدر الطالع، ٢/ ٨١، ٩١.
(١٤) المرجع السابق، ٢/ ٨٣- ٨٥.
(١٥) انظر: البدر الطالع، ١/ ٦٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

الدين، والإمام الناصر صلاح الدين محمد بن علي[١٦]؛ وأما مدرسته ومنهجه فاستمرا رغم محاربتهما من أهل بلده، فنرى كثيرا من علماء اليمن الذين تركوا التعصب لمذهب الزيدية استفادوا من كتبه، وخدموها بالشرح، من أمثال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١١٨٢هـ)، وهو أشهر من اعتنى بكتب ابن الوزير، فله عليها شروحات، وحواشي، وقد كان يثني عليه كثيراً[١٧].

مصنفاته وأعماله:

يوجد لابن الوزير العديد من المؤلفات الكبيرة والرسائل الصغيرة، في أبواب متعددة من العلم، المنشور منها، وغير المنشور، والمفقود [١٨]، أذكر ما كان منها في العقائد والرد على المتكلمين:

١. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (مطبوع).
٢. الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم في مجلد اختصره من العواصم (مطبوع).
٣. ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان[١٩](مطبوع).
٤. كتاب إيثار الحق على الخلق، ألفه حوالي سنة ٨٣٧هـ، في معرفة الله، ومعرفة صفاته على مناهج الرسل والسلف، حقق أكاديميا أكثر من مرة (مطبوع).
٥. البرهان القاطع في معرفة الصانع، وجميع ما جاءت به الشرائع (مطبوع).
٦. الإجادة في الإرادة، منظومة ألفية في مسألة القدر والحكمة والتعليل.
٧. نصر الأعيان على شر العميان، في الرد على أبي العلاء المعري.
٨. المسائل والردود، ومنها الردود على علماء الكلام من المعتزلة والأشاعرة[٢٠].
٩. حمد الله على الإيمان، وهي الرسالة التي أنا بصدد تحقيقها.

---

(١٦) انظر: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية، ص٨٧.

(١٧) لابن الأمير عدد من الكتب التي يشرح فيها مؤلفات لابن الوزير؛ انظر: ايثار الحق على الخلق، لابن الوزير، ت. أبي نوح اليمني ٢٣٣/١.

(١٨) انظر: البدر الطالع، ٢/ ٩١.

(١٩)كتاب مطبوع، وهذه تسمية المؤلف له في بعض كتبه انظر: الإيثار، ص٩١؛ وكذلك في تراجمه، وسماه ابن الوزير في (العواصم) ٢١٤/١ : (ترجيح دلائل القرآن على دلائل اليونان)؛ وقال الشوكاني في البدر الطالع ٩١/١ : "وهو كتاب في غاية الإفادة والإجادة، على أسلوب مخترع لا يقدر على مثله إلا مثله" اهـ.

(٢٠) انظر: هجر العلم ومعاقله في اليمن، ص١٣٧٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

وفاته:

توفي ابن الوزير رحمه الله بصنعاء في السابع والعشرين من المحرم سنة ٨٤٠هـ، عن خمس وستين سنة تقريبا، على أثر مرضه بالطاعون، ودفن في الرَّوِيَّات، في اليوم الذي مات فيه الإمام الزيدي المنصور بالله[٢١]، ولم يبق له عقب بعد لحوق ابنه عبدالله به وفاة في نفس العام[٢٢].

المطلب الثاني: مذهبه في العقيدة.

نشأ ابن الوزير على المذهب الزيدي الهادوي[٢٣] كباقي أهل جهته في ذلك الحين، إلا أن اجتهاده- ابتداء ببعض مسائل الفروع؛ كالتأمين والضم والتورك في الصلاة.. فتح له باب المخالفة للمذهب الزيدي فقها، ثم عقيدة، ثم الدفاع عن اجتهاده، وتقرير أدلته[٢٤]؛ وخوضه باب الاجتهاد مؤشر مهم، يدعونا أن نعرف حاله في التوحيد والإيمان، وأصول الاستدلال، ومصادره، فقد جاءت أكثر كتبه في الرد مع تعرضه لتقرير أصول الأدلة، ومنهج الاستدلال على طريقة الكتاب والسنة، حين الرد على من خالفهما، وهذا خلافاً لما نشأ عليه أهل بلده من التعلق بالكلام والمنطق، وقد جاءت ردود ابن الوزير موجهة إلى نفس البيئة التي نشأ فيها، وإلى المشايخ الذين درس عليهم، مع تمكنه في علم الكلام والجدل، وبلغة جدلية عالية، وأنتج في هذا المجال عدداً من المصنفات المهمة، وفي مقدمها كتابه الفريد (العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم)، ثم جاء كتابه: (إيثار الحق على الخلق)، وهو بلغة أكثر توسطا، وأهدأ عبارة.

انشغل ابن الوزير بجانب الردود أكثر من تقريره للمسائل، وربما لهذا قيل: (عرفه الأكابر، وجهله الأصاغر)[٢٥]، إذ تقرير المسائل يحوج إلى التصريح، وترك التقية، ورغم ذلك لم يسلم من عداوات ألجأته إلى طول عزلة؛ فيقول -رحمه الله- عن منهجه في العواصم: (وقد سلكت- في هذا الجواب- مسالك الجدليين، فيما يلزم الخصم على أصوله، ولم أتعرض في بعضه لبيان المختار عندي، وذلك لأجل التقية من ذوي الجهل والعصبية، فليتنبه الواقف عليه على ذلك، فلا يجعل ما أجبت به

(٢١) انظر: هجر العلم ومعاقله في اليمن ص١٣٧٣، وذكر أن الرويات هي مسجد الروية، من وادي زبيد، انظر عن الروية ص٩٠٧.
(٢٢) المرجع السابق، ص١٣٧٧.
(٢٣) عن زيدية اليمن وعلاقتها بمذهب زيد انظر كتاب: الزيدية، إسماعيل الأكوع، ص٣٢- ٣٥.
(٢٤) انظر: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية، ص٦٦.
(٢٥) البدر الطالع، ٢/ ٩٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

الخصم مذهبا لي، ثم إني قد اختصرت هذا الكتاب في كتاب لطيف سميته: (الروض الباسم)، وهو أقل تقية من هذا، ولن يخلو، فالله تعالى المستعان"(٢٦).

قوله في الأسماء والصفات:

باب الأسماء والصفات من الأبواب المشكلة التي تنازع فيها المتكلمون مع أهل السنة، ونجد ابن الوزير يسلك فيه مسلك أهل السنة، من خلال الإيمان الجملي والاعتماد على النقل في ذلك؛ كما رد في الوقت نفسه على مخالفي السلف في هذا الباب كالمعتزلة والأشاعرة، واعتبر مذهب السلف هو مذهب النجاة في هذا الباب؛ فيقول: (ولما اضطرب الناس في هذا ودق الكلام فيه، وعظم الخطر، اعتصم الجماهير من أهل السنة بالإقرار بما ورد في الآيات والأحاديث، على الوجه الذي أراده الله تعالى، مذعنين للعلم بذلك الوجه، لا رادين لما ورد في ذلك من السمع، ولا مشبهين لله تعالى بما لحقه من صفات النقص، معتقدين أن الله تعالى كما وصف نفسه في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(٢٧) منزهين لله تعالى من كل ما يقتضي النقص من شبه المخلوقين في أفعالهم وذواتهم وصفاتهم، وهذه عقيدة صالحة منجية لمن اعتقدها، ومن ضلل أهلها لزمه تضليل أصحاب رسول الله ﷺ وتضليل جميع المسلمين إلا طائفة المتكلمين، وذلك يعود إلى الإدغال في الدين، والقدح على سيد المرسلين، ونعوذ بالله من تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين)(٢٨).

أما على التفصيل فقد قرر ابن الوزير عدداً من صفات الله تعالى بما يوافق مذهب السلف في أثناء مجادلته للمتكلمين، فقرر من الصفات– مثلا–: صفة الرحمة، وصفة الحكمة، وصفة المحبة، وأن الله يرى في الآخرة(٢٩)؛ كما رد رحمه الله على الذين ينكرون الصفات؛ فقد شن هجوما على الذين ينكرون صفة الحكمة لله تعالى في كتابه العواصم والقواصم، وكذا في كتابه إيثار الحق على الخلق، فرد عليهم وفند دعاواهم بالأدلة الكثيرة، ومن وجوه عديدة(٣٠).

---

(٢٦) العواصم والقواصم، ١/ ٢٢٥.

(٢٧) سورة الشورى: ١١.

(٢٨) الروض الباسم، ٢/ ٤٥٨– ٤٥٩.

(٢٩) انظر مثلا: إيثار الحق على الخلق، ١٢٧– ١٢٨؛ و ١٨١– ١٨٢؛ والروض الباسم، ١/ ١٢٣.

(٣٠) انظر: العواصم والقواصم، ٥/٢٦٤، فقد ناقش المسألة ضمن الوهم (٢٨)، وانظر: إيثار الحق على الخلق، ١٨١–١٨٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

عقيدته في مرتكب الكبيرة:

وافق ابن الوزير رحمه الله أهل السنة في مسألة مرتكب الكبيرة، لا سيما حكمه في الآخرة، حيث قرر أن مرتكب الكبيرة إذا مات ولم يتب من كبيرته فإنه يكون تحت مشيئة الله تعالى؛ إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، وجمع في هذا كثيرا من الأدلة من الكتاب ومن السنة، ورد على شبهات المتكلمين مؤيدا لمذهب أهل السنة ومدافعا عنه(٣١).

تحذيره من علم الكلام:

حذر ابن الوزير –رحمه الله– من مسالك المتكلمين البدعية، وما تنطوي عليه من مسائل دقيقة، لا دليل عليها من كتاب، ولا سنة، ولا قول للسلف، وقد أطال في التحذير من هذه المسالك في غالب مؤلفاته، وهو إذ يحذر من مسالك المتكلمين فإنه يحذر بعد تجربة وطول نظر في تلك المسالك؛ فيقول رحمه الله: (وإني لما رأيت طريق النجاة من علم الكلام مما لا يجتمع عليها أهل الكلام– دع غيرهم–، ورأيتها إن كانت طريقا صحيحة فإنها متوقفة ولا بد على التحقيق فيه، والبحث العميق عن لطائفه وخوافيه ...، وأئمة أهله– أعني علم الكلام– في غاية المباعدة والمنافاة، حتى إن الشيخ أبا الحسين(٣٢) ذكر أنه يكفي في معرفة بطلان مذاهب أصحابه البهاشمة من المعتزلة مجرد معرفة مقاصدهم، مع أنهم الجميع من أئمة الاعتزال هذا مع وقوع كثير من أئمة الكلام في الشك والحيرة!. فلما عرفت ذلك كله علمت من غير شك صعوبة معرفة طريق النجاة من هذا الفن على الأكثرين، وقد ألهم الله تعالى– وله الحمد والشكر والثناء– إلى أسهل طريق وأخصره– في علمي– إلى اليقين والنجاة ونصرة طريق الصحابة والسلف التي علم تقريرهم عليها بالضرورة من الدين، وهي فطرة الله التي فطر الناس عليها، وإنما عنيت في توضيحها وتجديدها بعد درسها، ومداواة ما قد وقع من تغيير المغيرين لها) (٣٣).

ومما يجدر التنبيه له هنا أن ابن الوزير ربما أطال في الجدل حتى فهم منه البعض القول بقول المعتزلة، ومنهم من زعم أن ابن الوزير ينكر الرؤية في الآخرة(٣٤)، وأحيانا يبرز في موقفه كالمحايد، بل كالمدافع عن خصوم المعتزلة والزيدية، وذلك لبعدهم عن مواطن الزيدية وحكمهم التي كان يعايشهم؛ فابن الوزير قد يكون محايداً، أو مدافعا عنهم عند جرأة الخصم في التكفير،

(٣١) انظر: العواصم والقواصم، في الكلام على حديث الشفاعة بدءاً من ٤٢٢/٨.
(٣٢) ستأتي ترجمته في تحقيق المخطوط بإذن الله.
(٣٣) إيثار الحق على الخلق، ص٢٠– ٢١، وانظر: الروض الباسم، ٢/ ٣٣٢.
(٣٤) انظر: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية، ص٥١٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

بسبب التشابه بين الأدلة(٣٥).

المبحث الثاني: مذهب المعتزلة والأشاعرة في حمد الله على الإيمان.

يحسن بنا مع التعرف على مذهب المتكلمين في مسألة حمد الله على الإيمان أن نتعرف على بعض المسائل التي لها ارتباط بهذه المسألة، وعليه فيكون الحديث في وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: مسألة: الإيمان مخلوق أو غير مخلوق، وعلاقتها بمسألة الحمد.

تعد مسألة القول بخلق الإيمان من المسائل التي تلقي بظلالها على مسألة الدراسة، وهي من المسائل الحادثة التي رافقت ولازمت بدعة القول بخلق القرآن زمن الإمام أحمد بن حنبل –رحمه الله تعالى–.

اختلف الناس في هذه المسألة قديماً، فذهبت القدرية إلى القول بأن الإيمان مخلوق، كقولهم بخلق القرآن، ووافقهم بعض أهل السنة في العبارة، ولبعضهم تفصيل بين الأقوال والأفعال، وآخرون من المنتسبين إلى السنة فهم من كلامهم أن الإيمان ليس بمخلوق، واستندوا في ذلك إلى أن الإيمان مشتمل على أمور لا يمكن أن تكون مخلوقة؛ فمن الإيمان نطق ما تكلم الله به من كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) من الإيمان، وكذلك قراءة القرآن من الإيمان، وهو في الأصل كلام الله؛ فعليه ليس الإيمان بمخلوق؛ لكن بين المسألتين تلازم وتداخل، ولا بد فيها من تفصيل، حيث القول بأن الإيمان مخلوق يلزم منه القول بخلق القرآن في ظاهر الأمر(٣٦)، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله–: (وتكلم الناس حينئذ بالإيمان، فقالت طائفة: الإيمان مخلوق، وأدرجوا في ذلك ما تكلم الله به من الإيمان، مثل: (قول لا إله إلا الله)، فصار مقتضى قولهم أن هذه الكلمة مخلوقة، ولم يتكلم الله بها، فبدع الإمام أحمد هؤلاء، وقال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها: قول لا إله إلا الله" (٣٧)؛ ...)(٣٨).

حرر المسألة شيخ الإسلام ابن تيمية، فرأى بأنها من الألفاظ المجملة التي تحتاج إلى تفصيل، فلا يحكم في المسألة حتى يعلم مراد المتكلم بالإيمان، فإن كان يريد به صفة لله تعالى، فهو ليس بمخلوق، وإن كان يريد بالإيمان –باعتباره فعلا وصفة متعلقة

(٣٥) انظر: المرجع السابق، ص٦٠١، ٦٠٨.
(٣٦) انظر: مجموع الفتاوى، ٧/ ٦٥٤– ٦٦١.
(٣٧) البخاري، ح/ ٩، ومسلم ، ح/ ٣٥.
(٣٨) مجموع الفتاوى، ٧/ ٦٥٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

بالعبد– فلا شك أنه مخلوق لله تعالى، قال رحمه الله: (وإذا قال: الإيمان مخلوق، أو غير مخلوق؟ قيل له: ما تريد بالإيمان؟ أتريد شيئا من صفات الله وكلامه، كقول (لا إله إلا الله)، و(إيمانه) الذي دل عليه اسمه المؤمن؟ فهو غير مخلوق؛ أو تريد شيئا من أفعال العباد وصفاتهم؟ فالعباد كلهم مخلوقون، وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة، ولا يكون للعبد المحدث المخلوق صفة قديمة غير مخلوقة، ولا يقول هذا من يتصور ما يقول، فإذا حصل الاستفسار والتفصيل ظهر الهدى وبان السبيل، وقد قيل أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وأمثالها مما كثر فيه تنازع الناس بالنفي والإثبات ...) [٣٩].

هذا المأخذ الذي أشار إليه شيخ الإسلام قريب مما ذكره الإمام ابن الوزير – رحمهما الله–، كما سيأتي في النص المحقق، بإذن الله، وفيه نقله لكلام أبي الحسن الأشعري، الذي نقله ابن القيم في معرض نقله لكلام أهل السنة في الإيمان: (ويقولون: إن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، ولا يقولون مخلوق، ولا غير مخلوق)[٤٠].

ومسألة خلق الإيمان مرتبطة بأصلها، وهي مسألة خلق أفعال العباد، ويظهر أن القول بخلق أفعال العباد استقر واشتهر في بداية القرن الثاني، قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: (أفعال العباد مخلوقة باتفاق سلف الأمة وأئمتها، كما نص على ذلك سائر أئمة الإسلام: الإمام أحمد ومن قبله وبعده ...، وكان السلف قد أظهروا ذلك لما أظهرت القدرية أن أفعال العباد غير مخلوقة) [٤١]؛ وهذه المسألة مرتبطة بالقول بمراتب القدر الأربعة، فمنهم من أنكر القدر، وزعم أن الأمر أنف، وأنكر مرتبة العلم، وبه قال معبد الجهني، والذي ظهر في آخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، وممن أنكر عليه منهم عبدالله بن عمر –رضي الله عنهما–[٤٢]، ومن تتلمذ عليه أوائل المعتزلة القدرية، كواصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وبعدهم اشتهر القول بالقدر؛ لكن رجع جمهور القدرية عن إنكار العلم والكتابة، وصاروا ينكرون الخلق والمشيئة، وانتشرت مقالتهم في طوائف من العلماء والعباد[٤٣]؛ كما كان أوائل المعتزلة (يتورعون عن التعبير في هذه المسألة بالخلق، وإنما يعبرون بالحدوث والإيجاد ونحوه، ولا يتجاسرون على إطلاق اسم الخالق على العباد، حتى نشأ أبو علي الجبائي، فرأى ألا فرق بين الخالق والموجد، فزعم أن كل ما دب ودرج خالق لفعله الاختياري) [٤٤].

---

(٣٩) المرجع السابق، ٧/ ٦٦٤.

(٤٠) حادي الأرواح، ابن القيم، ص١٣؛ و مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١/ ٣٤٧؛ وسيأتي –بإذن الله–، وانظر: النص المحقق: [٨/أ].

(٤١) مجموع الفتاوى، ٨/ ٤٠٦– ٤٠٧.

(٤٢) انظر: صحيح مسلم، ك. الإيمان، (ح/١).

(٤٣) انظر: مجموع الفتاوى، ٧/ ٣٨٥؛ ومنهاج السنة النبوية، ٢٩٤/٣.

(٤٤) أفعال العباد بين السلف والمتكلمين، ص١٨٧، د. صالح الزهراني، مجلة الدراسات العقدية، عدد:١٤، محرم ١٤٣٦هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

المطلب الثاني: الله مستحق للحمد باتفاق أهل القبلة.

لا يختلف أحد من أهل الإسلام –بل ولا من أهل الأديان– على كون الله سبحانه وتعالى مستحقاً للحمد إجمالاً، فقد دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع أهل الأديان، يقول الله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾(٤٥)، ويقول: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلۡخَلۡقِ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١﴾ (٤٦)، ويقول: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلِيّٞ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرَۢا ١١١﴾ (٤٧)، وغيرها من الآيات التي تأمر بحمد الله وتبين استحقاقه لذلك.

وكذلك دلت السنة الشريفة على استحقاق الله تعالى للحمد اعترافا بفضله، وثناءً عليه سبحانه؛ فعن عن أبي أمامةﷺ: أن النبي ﷺ كان إذا رفع مائدته قال: "الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه، غير مكفي، ولا مودع، ولا مستغنى عنه، ربنا"(٤٨)؛ وكان النبي ﷺ إذا أوى إلى فراشه، قال: "باسمك أموت وأحيا"، وإذا قام قال: "الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور" (٤٩).

وأما الإجماع فيقول ابن الوزير –رحمه الله– في كتابه العواصم والقواصم: (أجمع المسلمون على حمد الله تعالى على النعم التي على أيدي عباده، وعلى حمد الله بعد حمد الله) (٥٠)، كما أن ابن الوزير قرر ذلك في رسالتنا هذه: (حمد الله على الإيمان)، فبعد أن نقل ما قاله المتكلمون من الزيدية والمعتزلة؛ قرر أن آثار الله في النعمة أقوى وأكثر من آثار العبد؛ وهذا نص في أن الله يستحق الحمد على فعل العبد بما ناله من النعم في مواده وأصوله، وقال: (فلم يزل أهل الإسلام على اختلاف مذاهبهم يحمدون الله على ما هو من أفعال العباد؛ من ظفر المجاهدين، وقدوم الغائبين، ورزق المرزوقين على أيدي المخلوقين، واجتماع الأهل والإخوان والمتحابين، وأمثال ذلك مما يطول ذكره، ولا يمكن حصره) (٥١).

---

(٤٥) سورة الفاتحة: ٢.

(٤٦) سورة فاطر: ١.

(٤٧) سورة الإسراء: ١١١.

(٤٨) البخاري، ح/ ٥٤٥٨.

(٤٩) البخاري، ح/ ٦٣١٢.

(٥٠) العواصم والقواصم، ٧/ ١٤.

(٥١) رسالة حمد الله على الإيمان، لابن الوزير، انظر: النص المحقق: [٤/أ].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

إذا كان الأمر كذلك، ولا إشكال في مسألة حمد الله عموما، فكيف نشأ الاختلاف بين أهل القبلة في مسألة (حمد الله على الإيمان)؟ وخاصة بين المتكلمين: الأشاعرة والمعتزلة، الذين هم موضع رسالة ابن الوزير.

المطلب الثالث: مذهب المعتزلة.

لا ينكر المعتزلة والزيدية قضية حمد الله على نعمه، ولكنهم يرون بأن حمد الله عموماً إنما يتم على وفق مذهبهم هم في العدل والتحسين والتقبيح العقليين(٥٢)؛ وفي أن الحمد مرتبط بشكر المنعم، الذي قرروا وجوبه عقلاً، يقول القاضي عبدالجبار: (وإنما نعلم على سبيل الجملة أن جميع ما بنا من النعم، أصولها وفروعها، مبتدؤها ومنشؤها؛ من قبل الله، ومن عنده ...)؛ (٥٣)، وترتبط هذه المسألة بالحكمة والعدل، وأن الشكر سبب لتحقيق المعرفة ووجوبها، ويستكثر بها —عند المعتزلة– للرد على الأشاعرة الجبرية؛ فالله هو المستحق للحمد على الإطلاق، إذ لا قبيح في فعله، ولا جور في أقضيته، ولا ظلم في أحكامه، وهذا هو الله عندهم؛ فكان الله مستحقاً لأعظم المحامد والمدائح؛ أما على مذهب الجبرية فيلزم عليه –بتقرير المعتزلة– أن: لا قبيح إلا وهو فعله، ولا جور إلا وهو حكمه، ولا عبث إلا وهو صنعه؛ لأنه يخلق الكفر في الكافر، ثم يعذبه عليه، ويؤلم الحيوانات من غير أن يعوضها، فكيف يعقل على هذا التقدير كونه مستحقا للحمد؟! (٥٤).

أحيانا يتردد القاضي عبدالجبار فيقع في مخالفة ما سبق، فيقول في سياق مناكفة مخالفيه: (فإن قيل: يلزم على هذا أن يكون القديم تعالى منعماً علينا بالإيمان، وأن يستحق منا الشكر عليه، قلنا: كذلك نقول، إلا أنَّا لا نطلق القول به، لأنه يوهم الخطأ ...) (٥٥).

فهم يقرون ذلك كسائر أهل الإسلام، لكن أفرطوا في مجادلتهم لخصومهم من الجبرية والأشاعرة، واتخذوها موضعا لتقريعهم، انتصاراً لأصولهم، والمعتزلة يعتقدون بأن أفعال الإنسان– حسنها وقبيحها– إنما هي ناشئة عنه وباختياره، وليست من خلق الله؛ إذ إنها لو كانت خلقاً لله لما كان حسناً في حقه سبحانه أن يكافئهم، أو يعذبهم على أمر لم يكن باختيارهم، وإنما هو فعله

(٥٢) يقول أحمد بن الحسن الرصاص الزيدي المعتزلي: (تحقيق العدل في اصطلاح المتكلمين: هو الذي لا يفعل القبيح، كالظلم والعبث؛ ولا يخل بالواجب، كالتمكين للمكلفين؛ وأفعاله كلها حسنة)؛ الخلاصة النافعة، ص١٩، وانظر: ص١٢٥.

(٥٣) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم (مانكديم)، ص٨٦، وفي ص٣٢٧ قرر أن شكر المنعم واجب عقلا بالدلالة العقلية، بسبب النعمة؛ وانظر: تفسير الكشاف، الزمخشري، ٩/١، وأفاد الزمخشري عند تفسيره لسورة الفاتحة أن الحمد أحد فروع الشكر ورأسه.

(٥٤) ينظر: مفاتيح الغيب ١/ ١٩٧.

(٥٥) المرجع السابق، ص٥٢٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

هو، حتى قال بعضهم: إنه لا يجب حمد الله على إدخاله المحسنين للجنة؛ لأنه إنما أعطاهم حقاً من حقوقهم، ووعدهم وعداً وجب عليه أن ينفذه (٥٦).

يرى ابن الوزير أن الذي يتوافق مع أصول المعتزلة في هذه المسألة هو القول بأن الله مستحق للحمد على الإيمان، إذ إنهم يعتبرون الإيمان فرع نعم الله، كخلق الحي، وخلق قدرته وخلق عقله، وإرسال رسوله وإنزال كتابه، وتحبيبه للإيمان إلى قلوب المؤمنين، وفرع النعمة نعمة بالإجماع، كما أنهم مقرون بأن أسباب الإيمان المعينة عليه إنما هي من الله تعالى، لكون الإيمان– برأيهم– مخلوق، فتحقق قولهم بأن الله يستحق الحمد على الإيمان بالحمد على أسبابه، ولهذا ادعى ابن الوزير إجماعهم على ذلك(٥٧)؛ أما عن ما أُثِرَ عن بعض المعتزلة في عدم حمد الله على الإيمان، فيرى ابن الوزير أنه كان على سبيل الجدل، ومن يطلع على مؤلفات المعتزلة والزيدية يجدهم يحمدون الله على الإيمان، ولا يستنكر بعضهم على بعض في ذلك؛ فمثلا: يقول أحمد بن الحسن الرصاص الزيدي المعتزلي في مقدمة: الخلاصة النافعة: (الحمد لله على نعمه التوام، وأياديه الجسام، الذي هدانا للإسلام، وجعلنا من أمة محمد عليه السلام) (٥٨).

وفي باب دفع غائلة المعتزلة عن خصومهم في تهمة الجبر، وخصوصاً عن الأشاعرة يقرر ابن الوزير أن الأشاعرة أقوى في تقرير اختيار العبد من المعتزلة، فتعرض ابن الوزير لمسألة دلالة الضرورة عل إثبات كون العبد مختاراً في فعله، فقال: (ومن العجائب نصهم في مختصر المنهى ... على دعوى الضرورة في أفعالنا اختيارية)(٥٩)، وقلب المسألة على المعتزلة، فذكر أن دليلهم على الاختيار استدلالي بالنظر، والأشاعرة دليلهم الضرورة، فهم أقوى دليلاً، وأبو الحسين من المعتزلة وافق الأشاعرة على أن دليل الاختيار ضروري(٦٠).

وهذه المسألة –خلق الأفعال– يرد معها الحديث عن قدرة العبد، واشتراكه مع قدرة الله فيما يقدر، وهي ما يعرف بالمقدور بين قادرين، ومصطلحات: (القادر؛ القدرة؛ الداعي) تكثر في الجدل بين المتكلمين في مسألة خلق الأفعال، وإمكانية وصف العبد بها، وهل يتوسط مقدور بين قادرين، وما مدى نسبة التأثير بين قدرة الله وقدرة العبد في فعله، ومدى لزوم الفعل عند

---

(٥٦) انظر: شرح الأصول الخمسة، ص١٣٤، ٣٣٣؛ والكشاف ٢٧٨/٣.

(٥٧) رسالة حمد الله على الإيمان لابن الوزير، انظر: النص المحقق: [٤/أ].

(٥٨) الخلاصة النافعة ص٣٣.

(٥٩) رسالة حمد الله على الإيمان، لابن الوزير، النص المحقق، [٦/ب].

(٦٠) المرجع السابق، [٦/ب]، وما بعدها، وفيه مزيد إيضاح، وحول مواضع الاتفاق والاختلاف انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٥: ٨٨.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

الداعي والموجب؛ فأصل الشبهة من جهة تعلق القدرتين في الفعل: قدرة الرب وقدرة العبد، هل تأثيرهما هو في الإحداث والإيجاد؟ إم في أمر خارج عنه، كجعله على صفة من صفات الفعل؛ وهنا منع المعتزلة وغلاة الجبرية من وجود مقدور بين قادرين، وجوزه آخرون، ومنهم جمهور الأشاعرة القائلين بالكسب(٦١)، ومناط الإشكال هو حصر تعلق القدرة المؤثرة بإحداث الفعل فقط، ولا يتصور قدرة لها تعلق بالفعل غير إحداثه، مشاركة أو استقلالاً، وعليه –عند من يقول بذلك– يتوجب نفي القدرة الأخرى(٦٢).

القدرية (المعتزلة والزيدية) مع غلوهم في فعل العبد وقدرته فيرون أنهما في الأصل من خلق الله وإقداره، والنزاع معهم في آحاد المقدورات وأفعال العباد، حيث يرون استقلال العبد وقدرته بالتأثير، ولا يثبتون تأثيراً من جنس تأثير السبب في مسببه، وكلا الفريقين (المعتزلة والجبرية) خالفوا ما عليه أهل السنة الذين يثبتون تأثيراً لقدرة العبد في فعله من جنس تأثير السبب في مسببه(٦٣)؛ وابن الوزير –رحمه الله– ذكر في رسالتنا قول المعتزلة في فعل الطاعة والإيمان، وأنهم يرون أن آثار الله في النعمة أقوى وأكثر من آثار العبد؛ وذلك أن أصول النعم وفروعها من الله(٦٤)؛ كما أنه –رحمه الله– في كتابه العواصم والقواصم، حين يعرض قول المعتزلة المشهور في أن العبد يخلق فعل نفسه يبين أن المعتزلة ليسوا متفقين في هذا القول، بل تصل أقوالهم إلى ثمانية أقوال، وهم في بعضها على مثل أقوال مخالفيهم الذين يشنعون عليهم باسم الجبر، بل ويكفرونهم لذلك، ومن ذلك قول الجاحظ(٦٥) وثمامة بن الأشرس(٦٦) وأبي الحسين البصري(٦٧)؛ وابن الوزير كما أنه يعيب على المعتزلة موقفهم ذلك فهو يجيب عن مذاهب خصومهم بما يوجب التوقف والحذر من التشنيع، والجرأة على التكفير(٦٨).

---

(٦١) سيأتي قريباً –بإذن الله– مزيد إيضاح لأقوالهم.

(٦٢) حول مأخذ المعتزلة في المنع وهو التمانع، انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٤٥– ٤٦.

(٦٣) انظر: نقد أساس شبهة القدرية والجبرية في أفعال العباد، ص٣٨٦– ٣٨٩، ٣٩٥، أ. د. عبدالله القرني، .

(٦٤) انظر: رسالة (حمد الله على الإيمان)، النص المحقق: [٤/أ].

(٦٥) أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصري، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ، من رؤوس المعتزلة، من شيوخه النظام وثمامة بن الأشرس، من كتبه: الحيوان؛ والبيان والتبيين توفي سنة ٢٥٠هـ، انظر: سير أعلام النبلاء، ١١/ ٥٢٦– ٥٣٠.

(٦٦) انظر: ثُمامة بن أَشْرَس، أبو معن النُّمَيْرِيُّ، البصري، المتَكَلِّم، من رؤوس المعتزلة، يقول بخلق القرآن، وأن مقلدة أهل الكتاب وعباد الأوثان لا يدخلون النار، بل يصيرون تراباً، جالس المأمون، من تلاميذه الجاحظ؛ انظر: سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٢٠٣– ٢٠٦.

(٦٧) ستأتي ترجمته في تحقيق المخطوط –بإذن الله–.

(٦٨) انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٩–١١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

كما يشير ابن الوزير –رحمه الله– إلى تعلق هذه المسألة بمسألة شكر المنعم، وأن المعتزلة أنكروا القدر الضروري في شكر المنعم، ونازعوا في وجوبه من جهة العقل، مع اعترافهم بوجوبه شرعاً، وقطعهم بكفر من قال: بأن شكر الله لا يجب؛ وبين ابن الوزير خطأهم بالضرورة العقلية، فقال: (فإن قلت: قد خالفوا في وجوب شكر المنعم في الشاهد عقلا، فقد دفعوا الضرورة العقلية)(٦٩).

المطلب الرابع: مذهب الأشاعرة في حمد الله على الإيمان.

يؤمن الأشاعرة بأن الله تعالى خالق كل شيء، خالق المخلوق وعمله، وأنه سبحانه مستحق للحمد والثناء على كل نعمة أنعم بها علينا، وأنه المحمود على كل حال، وأعظم النعم على الإطلاق هي نعمة الإيمان والإسلام، فإن (كل نعمة دينية سوى الإيمان فهي مشروطة بحصول الإيمان، وأما النعمة التي هي الإيمان فيمكن حصولها خاليا عن سائر النعم الدينية، وهذا يدل على أن المراد من قوله: أنعمت عليهم هو نعمة الإيمان...) (٧٠)؛فهم يسمون الإيمان نعمة، وما دام أنهم يسمونه نعمة فشكره داخل ضمن شكر النعم عموما. قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾(٧١).

قال الرازي: (فاعلم أن الحمد إنما يكون حمداً على النعمة، والحمد على النعمة لا يمكن إلا بعد معرفة تلك النعمة، لكن أقسام نعم الله خارجة عن التحديد والإحصاء، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾(٧٢))(٧٣)؛ ويرى الرازي أن النعمة المقصودة في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(٧٤) هي نعمة الإيمان، وحاصل القول أنه طلب لنعمة الإيمان، وإذا ثبت هذا الأصل ثبت أن خالق الإيمان والمعطي للإيمان هو الله تعالى، وذلك يدل على فساد قول المعتزلة، ولأن الإيمان أعظم النعم، فلو كان فاعله هو العبد لكان إنعام العبد أشرف وأعلى من إنعام الله، ولو كان كذلك لما حسن من الله أن يذكر إنعامه في معرض التعظيم) (٧٥).

وعند تفسير قوله تعالى: "الحمد لله رب العالمين" من سورة الفاتحة، ومن خلال تفسير هذه الآية انتصر الرازي لمذهب

---

(٦٩) الروض الباسم ٣٦٧/٢.
(٧٠) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، فخر الدين الرازي، ١/ ٢٢٢.
(٧١) سورة النحل : ٥٣.
(٧٢) سورة إبراهيم : ٣٤.
(٧٣) مفاتيح الغيب، ٢٣/١.
(٧٤) سورة الفاتحة: ٧.
(٧٥) مفاتيح الغيب، ١/ ١٩٦، وانظر ما بعدها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

الأشاعرة في خلق أفعال العباد، وأنها من خلق الله، وانتصر لمذهب الأشاعرة في التحسين والتقبيح، ورد على المعتزلة؛ فقال: (الفائدة الخامسة عشرة: تمسك الجبرية والقدرية بقوله الحمْدُ لِلَّه: أما الجبرية فَقَد تمسَّكوا به من وجوه: ... شرف الحمد بشرف النعمة، وأشرف النعم والمخلوقات نعمة الإيمان، ولو كان الإيمان فعلاً للعبد، لكان استحقاق العبد للحمد أولى من استحقاق الله له، ولما لم يكن كذلك عرفنا أن الإيمان مخلوق لله، لا للعبد، خلافاً للمعتزلة)؛ ومن الوجوه التي استدل بها لمذهب الجبرية أن (إجماع الأمة على حمد الله على نعمة الإيمان، يلزم منه على قول المعتزلة أن حمد الله هنا قبيح وباطل!، لأنه حمد له على فعل غيره)؛ ومما يؤكد العموم السابق لام الاستغراق في الحمد، وكذلك الاستهلال بالحمد في أول القرآن، وهو في حق الله مستثنى، فدل على أن الله لا يشبه بخلقه، ولا يقاس بخلقه، ومن ذلك في فعل ما يستقبح عندهم، وهو بهذا يريد هدم أصول المعتزلة بالكلية، في باب التحسين والتقبيح العقليين، فهم بذلك شبهوا الله، وهذا نقيض التوحيد؛ ويؤيده بأن استحقاق الله للحمد أمر ثابت لذاته، لكماله سبحانه، وتنزهه عن النقص؛ وإذا ثبت ذلك لم يجز أن يوجب عليه شيء، لا العوض، ولا الثواب، وهذا يهدم أصول المعتزلة في باب العدل، ووجوب الأصلح؛ كما أن الأشاعرة يسلمون في نفي ذلك عن الله بكل حال)[٧٦].

يرى ابن الوزير أن هذه المسألة لا يختلف فيها أهل الإسلام على الحقيقة، وإنما نشأ الخلاف بينهم ابتداء بظهور القول بخلق الأفعال، إذ احتجت الجبرية بظاهرها، فقالوا: إن الإيمان خلق الله وفعله، ولهذا نحمد الله عليه، ولو كان فعلا للعبد لما حمدنا الله عليه، ولكان العبد أولى بالحمد من الله، إذ هو أشرف الأعمال على الإطلاق، وكل من كان فعله أشرف كان بالحمد أولى[٧٧].

ابن الوزير في رسالتنا هذه نقل عن الرازي أن المنسوبين إلى الجبر من الأشاعرة أربع فرق، يرون أن العبد لا يفعل استقلالاً؛ ثلاثة منهم متوسطة، يثبتون للعبد قدرة مؤثرة في مقدوره، واختيار يختار به؛ والرابعة جبرية خالصة، ينفون قدرة مؤثرة للعبد في فعله، مع قولهم بالاختيار[٧٨]، وينسب إليهم القول بالكسب، على تفاوت بينهم في هذه المقالة، والكسب هو: توسط بين النفي والإثبات لفعل العبد، ففعل العبد خلق لله وكسب للعبد[٧٩]؛ وكذلك قرر ابن الوزير في العواصم قريباً من هذا، فذكر أنهم: (لم يختلفوا في أن الاختيار إلى العبد، وأن الله تعالى يخلق عند اختياره ما اختاره العبد، حتى صرَّح بذلك الأشعري والرازي اللذان

(٧٦) مفاتيح الغيب، ١/ ١٩٦.

(٧٧) للاطلاع على مزيد من أدلة الجبرية ينظر: مفاتيح الغيب، ١/ ١٩٦.

(٧٨) انظر: حمد الله على الإيمان، ابن الوزير، النص المحقق: [٦/أ]؛ ونهاية العقول، ٢/ ٤١، ٤٣.

(٧٩) الكسب مقولة لإمام الأشاعرة أبي الحسن، وأتباعه أضافوا على هذه المقالة، انظر: أفعال العباد بين السلف والمتكلمين، ص٢٢١– ٢٣٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

نُسِبَ إليهما أفحشُ الجَبْرِ الصريح، وتكليف ما لا يطاق ...)[٨٠]، وأقوالهم الأربعة كما ذكرها في العواصم[٨١] هي كما يلي:

١. أبو الحسن الأشعري والرازي: يقولان بالجبر، وينفيان تأثير قدرة العبد في فعله، لا ذاتاً، ولا صفة، وأن الله يخلق للعبد قدرة مقارنة للفعل، ولا يقولون بمقدور بين قادرين، لمنعهما الاشتراك مع الله في صفة الخلق واسم الخالق، ويعد قولهما من جنس مقالة الجبرية الأولى، وأشار أن قولهما قريب من قول الجاحظ وثمامة بن الأشرس من المعتزلة، الذين يجعلون فعل العبد هو الإرادة فقط[٨٢]؛ وإن كان أبو الحسن اشتهر بمقولة الكسب، لكن أتباعه اختلفوا في تفسيره، وفي لوازمه، كما سيأتي في أقوالهم؛ لكن أصحاب هذا القول يقرون باختيار العبد، وأنه يستحق لأجله الثواب والعقاب، وهو كسبه؛ وأما الرازي فقد أطال ابن الوزير في تتبع قوله واضطراب ألفاظه، والرسالة قامت بسببه[٨٣].

٢. قول الأشاعرة إجمالاً، وهو القول بالكسب[٨٤]، وقال به أبو إسحاق الإسفراييني –على رواية[٨٥]– والشهرستاني: فذهبا إلى أن قدرة العبد مؤثرة بوجه ما في الإيجاد، وهي مشروطة بإعانة الله له، وأن فعل العبد –اختياره– هنا: مقدور بين قادرين، يمكن أن يسمى مخلوقاً، اشتركت فيه قدرة الله وقدرة العبد، ولكن لا تستقل قدرة العبد لوحدها بالفعل؛ وقد ذكر ابن الوزير أن هذا القول قريب من قول أهل السنة والحديث[٨٦]، كما أنه قريب من قول الباقلاني –أيضاً– ، وأشاد ابن الوزير بكلام الشهرستاني والإسفراييني، ومرجعيتهما للمذهب، وأطال في إيضاحهما، وذكر أن الاختيار ليس شيئاً ثبوتياً، فلا يوصف بالخلق، خلافاً لمن نسب ذلك للقائلين بالكسب، كما قد يفهم من كلام أبي حامد الغزالي[٨٧]؛ وفي العواصم والقواصم وصف القائلين به بأهل الكسب، ودافع عن غلو بعض الأشاعرة والمعتزلة

---

(٨٠) العواصم والقواصم، ٧/ ٢٤.

(٨١) انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ١٢، ٤٧، ٥٦، ٧٣؛ وقال في (٧/ ٩٧) عن الفرقتين الأولى الثانية: (ولا يلزمهم الجبر إلاَّ بنفي الاختيار)؛ ولم ألتزم بترتيبها كما في العواصم والقواصم، مع التنبيه إلى أنها فيما ظهر لي تعود إلى ثلاثة أقوال فقط.

(٨٢) انظر: حمد الله على الإيمان، ابن الوزير، النص المحقق: [٩/ب]؛ والعواصم والقواصم، ٧/ ٤٧، ٥٠، تحت **القول الثاني**.

(٨٣) وانظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٥١– ٥٦.

(٨٤) انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٥٦– ٧٣، تحت **القول الثالث**، ولم يذكره تحته تفصيلاً للمقالة.

(٨٥) انظر: حمد الله على الإيمان، ابن الوزير، النص المحقق: [٩/ب]، ولم ينص على هذا القول، وقد نسب ابن الوزير الإسفراييني إلى قول الجويني، في تأثير قدرة العبد في الصفات والذوات، والذي سيأتي رابعاً، وذكر أنه قول جمهور الأشاعرة!

(٨٦) انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ١٢– ١٣، ٢٤، ٣٢، ٤٧، تحت **القول الأول**؛ وفي ص٥٠ ذكر أنهم يخصون الخالق بمن يفعل استقلالاً.

(٨٧) انظر: المرجع السابق، ٧/ ٣٤، ونقل ابن الوزير عن الشهرستاني والرازي والبيضاوي أن الاختيار أثر قدرة العبد وحده، ثم أطال في الفرق بين الإرادة والاختيار.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

في التشنيع عليهم لأجل الكسب(٨٨).

٣. أبو بكر الباقلاني ذهب إلى أن المقصود بكون أفعال العباد مخلوقة لله هي ذوات أفعال العباد، وهي بذاتها لا توصف بقبح، ولا حسن، وهي من خلق الله، أما أثر قدرة العبد في الفعل فهو في إكساب الفعل صفة القبح أو الحسن، التي يستحق بهما العقاب أو الثواب، وهذا منسوب للعبد وكسبه(٨٩).

٤. أبو المعالي الجويني: أن قدرة العبد تؤثر حقيقة في ذوات الأفعال وفي صفاتها بالإيجاد، بالاشتراك دون الاستقلال، ونسبه ابن الوزير في رسالتنا لجمهور الأشاعرة(٩٠)، وأنه بعينه هو مذهب بعض المعتزلة، كأبي الحسين البصري(٩١).

ابن الوزير حامى عن جمهور الأشاعرة القائلين بالكسب والقدرة المؤثرة (الجبرية المتوسطة)، وكأنه بذلك ينفي عنهم تهمة الجبر، ولكنه صرح أنه قصد بذلك أن يعالج لوازم القول، من الحكم بتكفير وتفسيق، وقال: (ولم أقصد تصحيح القول بالكسب دع عنك الجبر)(٩٢)؛ وهناك من الباحثين من نبه إلى أن الطائفتين (الخالصة والمتوسطة) قولهما في الحقيقة سواء، من حيث تأثير قدرة العبد، وأنهما ينفيانها حقيقة، خلافاً لابن الوزير(٩٣)؛ ولعل ابن الوزير هنا لم يصرح بنفي التهمة كاملة، وإنما أراد إثبات نوع من الاختيار يسمى فعلاً، (لكن الأشاعرة يسمونه كسباً)، تدركه النفوس ضرورة، ويعترفون بأنه غير فعلنا الذي يدعون أنه خلق الله، وأن هذا كالإجماع بين الأشاعرة؛ ويرى أنهم بهذا خالفوا الجبرية الخالصة، وابن الوزير ركز في تعليقه في الرسالة على كلام الرازي، لأنه كان مدار الإشكال، ومما شوش على الرازي أنه يصرح وينص في غير كتابه (نهاية العقول) على أن العبد مضطر في صورة مختار، ولم أقف في كتابه المذكور: (نهاية العقول)(٩٤)، على ألفاظ للرازي مطابقة لما ذكره عنه ابن الوزير(٩٥)؛

---

(٨٨) انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٥٦، ٧٦.

(٨٩) انظر: حمد الله على الإيمان، ابن الوزير، النص المحقق: [٩/ب]؛ والعواصم والقواصم، ٧/ ٢٤.

(٩٠) انظر: حمد الله على الإيمان، ابن الوزير، النص المحقق: [٩/ب]؛ وفي العواصم والقواصم، ٧/ ٥٥- ٥٦، ٧٦، جعل **القول الثالث** قول جمهور الأشاعرة أهل الكسب، لكنه لم يبن من قال به منهم، وجعله كأنه هو القول المشهور نسبته للمذهب إجمالاً من دون تفصيل، ولم يسلم مشاهيرهم من وجود قول له موافق له، وقول آخر، ولذا اختلفت الراوية عن مثل الجويني والإسفراييني والباقلاني.

(٩١) انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٧٣- ٧٤، تحت **القول الرابع**، وانظر ص٧/ ٩٩.

(٩٢) انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٧٣.

(٩٣) انظر: نقد أساس شبهة القدرية والجبرية في أفعال العباد، ص ٤٠٠؛ وأفعال العباد بين السلف والمتكلمين، ص٢٠٨- ٢٣٣.

(٩٤) انظر: نهاية العقول، الرازي، ٢/ ٧-٩٢.

(٩٥) ربما أن ابن الوزير –أحياناً- ينقل أقوال الرزي استحضاراً من كتب أخرى، فقد صرح الرازي بأن العبد مضطر بصورة مختار، انظر: مفاتيح الغيب، ٧/ ١٠٩، ١٥/

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

وقد أجاب ابن الوزير عن اضطراب الرازي في هذه المسألة، واعتذر له في بعض المواضع، مبيناً أنه لا ينفي الاختيار، وأن مذهبه قريب من مذهب أبي الحسين البصري، وأنه يتمسك بلفظ الجبر مراغمة للمعتزلة، ومثله بعض عبارات الشهرستاني، ويرى ابن الوزير أن ذلك وإن سلم في قصده إلا أنه يفتح باب التشنيع من المخالف، وهي عبارة مبتدعة مكروهة(٩٦).

والحديث عن قدرة العبد وتأثيرها في الفعل مسألة التبست على كثيرين، وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن لفظ التأثير لفظ مشترك، يرد عليه ما كان من جنس التوسط بين السبب ومسببه، وأن من نفى فعل العبد من غلاة الجبرية كمن نفى صفاته وذاته، ومثله أهل غلاة الصوفية من الحلولية ومدعي الربوبية، وأن الصحيح أن التأثير هو وجود الفعل بتوسط قدرة العبد بين الفعل وخلق الله، كما في توسط الماء في خلق النبات(٩٧).

يشير ابن الوزير إلى أن المعتزلة –بعد ما سبق– ظنت بأن الأشاعرة في قولهم الأفعال مخلوقة أنهم متابعون في ذلك للجبرية الأولى، وأنهم ينفون الاختيار مطلقا، وقد كفرت المعتزلة من قال بذلك، ولم ترجع بذلك إلى مقاصد الأشعرية في عموم كلامهم(٩٨)؛ وقد نبه ابن الوزير في رسالتنا هذه إلى إثبات الأشاعرة للاختيار، ونجد في هامش المخطوط ما يؤكد هذا، وهو إما من عبارة المؤلف عند إجازته، أو من عبارة ناسخ يعرضها على أحد شيوخه، فيقول: (قف. كلام الأشعرية أصرح من كلام المعتزلة في إثبات الاختيار) (٩٩)؛ مما يؤيد أن إبراز هذا الجانب هو مقصد المؤلف.

٤١١، ٢١/ ٤٥٩؛ ونقله الرازي عن أبي حامد الغزالي، وأنه قد صرح بمثل ذلك، وأن اختيار العبد من خلق الله، وأن العبد مضطر فيه، وأجاب عن معنى كون العبد مجبراً مختاراً، انظر: إحياء علوم الدين، ٤/ ٥– ٧، ٢٥٤– ٢٥٨، ونوه إليه ابن الوزير، انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ١٢.

(٩٦) انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٥٥– ٥٦، ٧٦.

(٩٧) انظر: مجموع الفتاوى، ٨/ ٣٨٩.

(٩٨) انظر: حمد الله على الإيمان، ابن الوزير، النص المحقق: [٢/ب].

(٩٩) حمد الله على الإيمان، ابن الوزير، النص المحقق: [٦/ب].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

المبحث الثالث: رأي ابن الوزير في مسألة (حمد الله على الإيمان).

يتضح رأي ابن الوزير في مسألة (حمد الله على الإيمان) بتتبع مواضع من كتابه: العواصم والقواصم، ومختصره: الروض الباسم، ومقارنتها بما في رسالة (حمد الله على الإيمان)، كي يتضح وحدة المصدر والمنطلق، وهذا يكون أولا بتلخيص ما ذكره في هذه الرسالة، مع ربطه بما ذكره في العواصم والروض، وذلك كما يلي:

أولا: نشأة الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة.

يقرر ابن الوزير في بداية رسالته أن من ثمرات وتتابع البدع مناظرة بعض المعتزلة وبعض الأشعرية أو الجبرية في أن الإيمان مخلوق، أو غير مخلوق، ويرى ابن الوزير أن الشرارة الأولى التي أشعلت الفتنة في هذه المسألة بين الفريقين كانت بمناظرة بين بعض المعتزلة وبعض الأشعرية (الجبرية) في مسألة خلق الإيمان و(حمد الله على الإيمان)، فأراد الأشعري أو الجبري أن يستدل على أن الإيمان مخلوق بما اتفق عليه المسلمون من حمد الله عليه؛ فحمي رأس المعتزلي من تعصب خصمه ولجاجه في بدعته، وأراد إفحامه فتجاسر على عبارة جافية خشنة، لم يتجاسر عليها أحد قبله من شيوخ الاعتزال، ولا غيرهم، فقال: لسنا نحمد الله تعالى على الإيمان، بل هو يحمدنا عليه؛ فقيل له: شنعت المسألة فسهلت)[١٠٠]، فولع أهل الجدال من المعتزلة بهذه العبارة، وتجاسروا بعده عليها، واستسهلوها، وهي كلمة غضبٍ قالها قائلها في حال لا يحتج بقول من اختص بذلك الحال؛ لأنها حال غضب واحتراق مزاج، كما أنه لا يصح قضاء القاضي، ولا يقبل فيها قول العدل[١٠١].

ممن أشار إلى هذه المناظرة القاضي عبدالجبار، ت/ ٤١٥هـ، فقال: (ولهذا قال بعض أصحابنا حين أورد بعضهم هذا السؤال عليه بحضرة بعض الأكابر، فقال: فإنا لا نحمد الله تعالى على ذلك، وإنما الله يحمدنا عليه، فانقطع السائل، فقال المسؤول: شنعت المسألة فسهلت)[١٠٢]، وأتبعها القاضي بذكر أوجه كثيرة من الردود والإلزامات لخصومه؛ وهذا يوحي بأن هذه المقالة ظهرت في آخر القرن الرابع، وبداية القرن الخامس.

---

(١٠٠) شرح الأصول الخمسة، ص٣٣٣، وسيأتي –بإذن الله– في تحقيق المخطوط [٢/ب] التعليق على هذه العبارة.

(١٠١) انظر: حمد الله على الإيمان، لابن الوزير، النص المحقق: [٢/ب]، وقارنه بكلام الرازي في: مفاتيح الغيب، ١٩٦/١.

(١٠٢) شرح الأصول الخمسة، ص٣٣٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

ثانياً: ملخص رأي ابن الوزير في رسالته (حمد الله على الإيمان).

لما سئل ابن الوزير عن اختلاف المعتزلة والأشاعرة في (حمد الله على الإيمان)، بناء على ما جاء في كلام الرازي، أجاب بأنه يوجد إجماعان بين الطائفتين:

١- إجماعهما أن الله يستحق الحمد على جميع النعم، أصولها وفروعها، وأسبابها ومسبباتها، والمباشر منها وغير المباشر؛ فبقي: هل أجمعوا أن الله يستحق الحمد والشكر على الإيمان.

٢- إجماعهما أن الإيمان من أفعالنا الاختيارية، التي يدخلها المدح والذم، والأمر والنهي، حتى ظهر القول بخلق الأفعال (أفعال العباد)، فاختلفوا فيها: فقالت المعتزلة: إن الله لم يخلق أفعال عباده، والأشاعرة قالوا بخلقه لها(١٠٣).

ثم عول ابن الوزير على هذين الإجماعين للرد على الطائفتين بتأصيل مسألتين، هما:

المسألة الأولى:

أن الله يستحق الحمد على الإيمان، وأدلة هذه المسألة كثيرة، ذكر منها ابن الوزير سبعة: ثلاثة نقلية؛ ودليل واحد بالإجماع؛ ودليل واحد بالقياس؛ ودليلان بالقلب والإلزام، وتفصيل هذه الأدلة كما يلي:

١) أن مسألة (حمد الله على الإيمان) منصوص عليها في القرآن، حيث قال سبحانه: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾(١٠٤)، فهذا نص على أنه مِنْ مِنَنِ الله، وهو يحمد على مِنَنِهِ ونعمه، وما يورد على الآية غير هذا مردود.

٢) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ... كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾(١٠٥)، فالإيمان هو الذي جدَّ لهم، وهو مِنَّةٌ من الله ونعمة، وهي فوق نعمة القدرة والعقل التي وهبها الله لهم.

٣) قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾(١٠٦)، والنعمة كانت بالإرشاد (قرائن)، وعمل الجوارح (استدلال)، وتوفيق القلوب وهدايتها (استلزام).

---

(١٠٣) وسيأتي في النص المحقق: [١/ب]، وهو مطابق لما في العواصم؛ انظر: العواصم والقواصم ٧/ ٥- ١٤.

(١٠٤) سورة الحجرات: ١٧.

(١٠٥) سورة النساء : ٩٤.

(١٠٦) سورة المائدة : ٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

٤) أن فرع النعمة نعمة بالإجماع، وأن الإيمان كنعمة خلق الإنسان، وإرسال الرسول، وإنزال الكتاب، وهي نعم يحمد الله عليها بالإجماع، ويتفرع منها إيمان المؤمن، فيحمد عليها.

٥) قياس مسألة (حمد الله على الإيمان) على مثل قول الله تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[١٠٧]، وحديث: "من دعا إلى هدى كان له مثل ..." الحديث[١٠٨]، فحكم الفروع حكم أصولها، ففروع الطاعة طاعة، وفروع المعصية معصية، والأعمال بحسب إرادة الفاعل، وأصولها مباحة حسنة، من خلق الله، والعبرة بإرادة العبد.

٦) أنه يلزم على خلاف القول بحمد الله على الإيمان لوازم فاسدة، فلو قلنا: إن الله لا يستحق أن يحمد على الإيمان للزم عليه: أنه لا يستحق أن يحمد على جزاء الإيمان (الجنة)؛ أو أنه يستحق أن يحمد على الإيمان والخير، وعلى الكفر والشر؛ وهذه طريقة جدلية تعرف بالسبر والتقسيم.

٧) أن من قال: (إن الله لا يحمد، ولا يستحق الحمد على الإيمان)، أنه خالع لعروة الأدب، وقائل على الله بلا علم، ولا شك أن الأحوط له عدم الخوض في هذا.

المسألة الثانية:

استحقاق الله للحمد على الإيمان لا يدل على الجبر ونفي الاختيار، بل الاختيار للعبد ثابت، فالعبد مختار بالإجماع – كما يرى ابن الوزير–، وما خالفه فهو خلاف لفظي، أو خلاف من لا عبرة به؛ لجهل، أو لكونه بعد إجماع سابق؛ والأدلة على مسألة (اختيار العبد) سمعية؛ وعقلية؛ وفطرية (ضرورية)[١٠٩]؛ وإجماع المعتبرين، وسرد الأدلة لا حاجة له لما يلي:

١) طولها، والرسالة مختصرة[١١٠].

٢) أن الأدلة معروفة ومشهور موضعها في كتب الكلام.

٣) أنه سيأتي ضمن الرد على الخصوم ما يكفي منها.

---

(١٠٧) سورة المائدة : ٣٢.

(١٠٨) مسلم، ح/ ٢٦٧٤.

(١٠٩) سبق الإشارة إلى ذلك قريباً.

(١١٠) ابن الوزير هنا اقتضب في مجال التقرير، بينما بسط في مجال الرد.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

وقرر ابن الوزير قول أهل السنة بقوله: (فليخص من هذا أن أهل السنة وإن أجمعوا على أن أفعال العباد تسمى مخلوقة؛ فلم يعنوا بذلك أمراً يوجب الجبر ونفي الاختيار، واختلف تفسيرهم لهذه العبارة بما تقوم معه لله سبحانه وتعالي الحجة البالغة على عباده، والحمد لله رب العالمين) (١١١).

ثانيا: ملخص رأي ابن الوزير في العواصم والروض.

يشير ابن الوزير في الروض الباسم- وأصله العواصم- إلى الخلاف بين الطائفتين: الأشاعرة والمعتزلة، في كثير من مسائل علم الكلام، ويطيل النفس في بيان حقيقة مذاهبهم من كتبهم مباشرة، محاولا التوفيق ما أمكن، ودفع الخلاف بقدر المستطاع، وظهور جهده ومنهجه في بيان ذلك مشهود لا ينكر، ومن هذه المسائل التي تطرق إليها بهذا الشأن مسألة: الاختيار والجبر؛ ومسألة شكر المنعم.

أما مسألة الاختيار والجبر فيقول رحمه الله في الروض الباسم: (وقد طولت هذه المسألة في العواصم، لمسيس الحاجة إلى معرفتها، وأكثرت من الاستشهاد على براءة أهل السنة من نفي الاختيار، بما يكاد يمل الواقف عليه، لما رأيت من كثرة عصبية الفرق فيها، وتكفير المسلمين وتضليلهم بعضهم بعضا من أجل الاختلاف فيها، والأمر فيها قريب كما ترى، فإن الجبرية أقروا بثبوت الاختيار للعبد، والمعتزلة يقرون بأن العبد غير مستقل، بالمعنى الذي ذكره الجويني وأصحابه، خاصة أبو الحسين البصري وأتباعه، لكنهم يختلفون في العبارة، ويحتاج العارف بمقاصدهم إلى الجمع بين أطراف كلامهم، والنظر فيها مع الإنصاف والشفقة على المسلمين، ....، وقد أوضحت في غير هذا الموضع لأهل السنة في ذلك من الوجوه ما يوجب على المعتزلي موافقتهم مع بقائه على قاعدة التحسين والتقبيح العقليين، وهو من النفائس)(١١٢).

ويشير في هذا السياق أن مخالفة المعتزلة في مرتبة المشيئة من مراتب القدر الأربع، وأنها مشيئة العباد، وليست مشيئة الله؛ أن هذا من أصول الاختلاف مع أهل السنة(١١٣)، ويقول –رحمه الله-: (فلذلك فرّق أهل الحديث والأثر وأتباع السنن بين الإرادة والمشيئة، وبين المحبة والرضا، وقرَّروا النصوص في عموم نفوذ المشيئة والإرادة، وخصوص تعلُّق المحبة والرضا وهو الصواب، كما يتضحُ إن شاء الله تعالى، ويتضح أن هذا كلمة إجماع بين أهل البيت -عليهم السلام- في القرون الثلاثة التي هي خيرُ

(١١١) العواصم والقواصم، ٧/ ١٠٥ .
(١١٢) الروض الباسم، ٢/٣٦٤- ٣٦٦.
(١١٣) انظر: الروض الباسم، ٢/ ٣٦٦؛ والعواصم والقواصم، ١/ ٩٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

القرون، مع إجماع أهل السنة عليه من أهل البيت وغيرهم إلى الآن)[١١٤].

ونلحظ أن ابن الوزير يدافع عن القائلين بخلق الله لأفعال العباد من الأشاعرة، وعن عموم أهل السنة[١١٥]، بل ويقرر أن مذهب قدماء أهل البيت والزيدية القول بخلق الأفعال ونفي الجبر، كما هو مذهب أهل السنة[١١٦]؛ ويشير إلى قرب الأشاعرة من أهل الحديث والأثر في هذا الجانب[١١٧]، ولعل ذلك لكونه ورد في معرض خصومة المعتزلة والزيدية، ولوجود جامع يجمعهم وهو تعظيم السمع والمرويات، في مقابل المعتزلة والزيدية، والذين من توابع قولهم في المسألة تكفيرهم لرواة الأحاديث، وإسقاطهم لمروياتهم، بتهمة مخالفة أصل العدل عندهم، أعني المعتزلة والزيدية؛ فمنطلق ابن الوزير –رحمه الله– هو اتباع الأثر والسنن، فيقول: (والمختار عندي من مذاهب أهل السنة ما درج عليه السلف، ولزمه أهل الحديث والأثر من اتباع السنن، ولزوم مناهج الأنبياء والأولياء، وترك رد الشرائع المعلومة عن المعصومين إلى ما يلائم خيالات الأذكياء المتكاذبين، وظنون العقلاء المتخالفين)[١١٨]؛ ويقول –أيضاً–: (فطوبى لأهل الحديث والأثر، وهنيئا لهم السلامة ولذة الخشوع والتلاوة والمناجاة، واتباع الرسل عليهم الصلاة والسلام، ولولا محبتهم ومحبة الذب عنهم، وعن علمهم الذي وَرَّثه الرسول صلى الله عليه وسلم ما رضيت أن أرسم من هذا لفظة، ولا أفرط لأجله في لحظة، ولولا مشاركة الأشعرية لهم في رواية الحديث والتفسير، وقدح المعترض في السنة النبوية بروايتها عمن يخالف المعتزلة، وتعرضه لتكفير الرواة وتحريم الرواية عنهم، ما احتجت إلى تحقيق مذاهبهم، وتلخيص مقاصدهم)[١١٩].

ولحرص ابن الوزير على جانب السمع والنبوات نراه يغلظ على الرازي فيما ورد في تفسيره، وينوه على أنه (كثير التلون في تصرفاته، وليس من جنس الأشعرية، وله في "المحصول" هفوات قل من يدرك غورها)[١٢٠]، وعلق على ما ورد في تفسير الرازي لسورة الفاتحة، وأنه هو مما أضرم نار الاختلاف بين الطائفتين[١٢١]، ويقول ابن الوزير –أيضاً–: (هذا الكلام الذي ذُكِرَ عن الرازي آنفاً فيما أودعه تفسيره قوله: إن مسألة الجبر والقَدَرِ وقعت في حيِّز التعارض بالنظر إلى العلوم؛ فإنه مما لا يخفى على

(١١٤) العواصم والقواصم، ٥/ ٢٧٣.
(١١٥) الروض الباسم، ٢/ ٤٧٠.
(١١٦) انظر: العواصم والقواصم، ٥/ ٢٦٥.
(١١٧) المرجع السابق، ٥/ ٢٦٩.
(١١٨) العواصم والقواصم، ٧/ ٢٥.
(١١٩) المرجع السابق، ٧/ ٩.
(١٢٠) المرجع السابق، ٧/ ٥١.
(١٢١) انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٧٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

مثله فساده، لأن استحالة التعارض بين العلوم مطلقاً، ثم بين العلوم الضرورية خاصة؛ مما يعرفه المبتدىء في العقليات، وهو يمرض القلوب من كلا الطرفين، ويُشوِّش على أهل المذهبين، ويستلزم مذهب أهل التجاهل، وأنا لا ندري، ولا يدري[١٢٢] أنا لا ندري، وإذا تأمَّلت، وجدته مخالفاً لإجماع المسلمين، ولم ينف الاختيار أحدٌ من أئمة الدِّين)[١٢٣].

وأما مسألة الحمد فإن ابن الوزير يقرر في العواصم على إجماع المسلمين عليها، فيقول: (كذلك أجمع المسلمون على حمد الله تعالى على النِّعَم التي على أيدي عباده، وعلى حمدِ الله بعدَ حمدِ الله، وستأتي أيضاً النصوص القرآنية الجَمَّة على حمد الله على الإيمان وسائر أفعال الخير، وعلى التَّسَلِّي بقضاء الله في القتل وسائر المظالم مع تنزيهه عن الجَبْر عليها وجميع ما يُوجِبُ الملامة)[١٢٤]؛ كما يشير –رحمه الله– إلى تعلق هذه المسألة بمسألة شكر المنعم، وأن المعتزلة أنكروا القدر الضروري في شكر المنعم؛ وهذا خطأ منهم[١٢٥].

ونجد ابن الوزير في الروض الباسم، وأصله: العواصم والقواصم يشير إلى أن قصده كان هو الرد على المعتزلة ومن ورثهم من الزيدية؛ وأما الكلام عن قول الأشاعرة فلم يتوسع في إبطاله هناك، لأن من وقف عليه علم أن بطلانه غير معلوم بالضرورة، وأنه لا يتمكن من الجواب عليهم فيه إلا خواص المتبحرين في الكلام؛ وكتاب العواصم خصصه لنصرة أهل الحديث، والابتعاد فيه ما أمكن من الخوض في دقيق الجدل وعويص المسائل الكلامية[١٢٦]؛ وقال العلامة مقرراً أصلاً معلوماً من الدين بالضرورة، متفقاً عليه في هذا الباب، قال: (واعلم أنه لا خلاف بين المسلمين أن للعباد أفعالاً مضافةً إليهم يسمون بها مطيعين وعصاة، ويثابون على حَسَنِها، ويستحقون العقاب على قبيحها، وأن الله تعالى قد أقام الحجة عليهم، وله الحجة البالغة، لا عليه، وأن عقابه لمن عاقبه منهم عدل منه، لا جَوْرَ فيه ولا ظلم، وعلم جميع هذا ضرورة من الدين)[١٢٧]؛ ثم نوه إلى الإجماع على أن العبد لا يستقل بنفسه، لما يجده ضرورة وفطرة من الحاجة إلى الإعانة، مع العلم الضروري بالتمكين والاختيار، وأنهم لا يقصدون نفي الحجة عن

(١٢٢) هكذا في المطبوع، ولم يتضح لي المعنى المراد بالسياق.

(١٢٣) العواصم والقواصم، ٧/ ٥٣– ٥٤، وقال بعد ذلك معتذرا للرازي: (وليس القصد إساءة الظن به، فإن بركات العلم والإسلام قد أدركته، ولله الحمد، فتاب عن جميع ذلك).

(١٢٤) العواصم والقواصم، ٧/ ١٤.

(١٢٥) سبقت الإشارة إلى ذلك قريباً.

(١٢٦) انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٢٢– ٢٣.

(١٢٧) العواصم والقواصم ٧/ ٥– ٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

العبد، وأن مرادهم تنزيه الله عن الشريك في الخلق(١٢٨).

أراد ابن الوزير في رسالة: (حمد الله على الإيمان) أن يبسط قول الأشاعرة، لأن سؤال السائل كان بكلام أحد أئمة الأشاعرة المتأخرين، وهو الرازي في مفاتيح الغيب؛ لذا رأى البسط لقولهم، وبه يتبين نوع من الميزة لهذه الرسالة: (حمد الله على الإيمان) كما أنه رأى أن إقرار المعتزلة في العموم بحمد الله على نعمة الإيمان حجة عليهم في أن العبد لا يستقل بفعله من كل وجه، بل بعد الإقدار والتمكين، وذلك من نعم الله عليه، وهو وجه ومدخل لفساد قولهم في خلق أفعال العباد(١٢٩).

بما سبق يرجع ابن الوزير الخلاف في المسألة إلى تقرير إجماعين، وهما:

١- إجماعهما أن الله يستحق الحمد على جميع النعم، والإيمان إجمالا من جملة النعم.

٢- إجماعهما على إثبات مطلق الاختيار للعبد، وأن الإيمان من أفعالنا الاختيارية (١٣٠).

وهذا راجع إلى ظواهر نصوص الكتاب والسنة، وقد سبقت الإشارة إلى استشهاد ابن الوزير بكلام أهل السنة، وهذا وإن يقل تقريره -أحيانا- لظروف الفترة التي عاش فيها؛ لكنه برز أكثر في المتأثرين بمدرسته من علماء اليمن، كالأمير الصنعاني؛ فهذا الملمح نافذة لتقارب المنطلقات عند ابن الوزير مع منطلقات أهل السنة، ومن ذلك مشابهته لطريقة ابن تيمية في الاعتذار عن خصومه، مع كونه يقرر كفر مقالاتهم، فهو— رحمه الله- في كتابه الإيثار يقرر ترك التقليد في تكفير الخصوم، وعدم الاعتماد في الحكم على كلامهم بما ينقله عنهم خصومهم؛ والأخذ بالأحوط في الدين(١٣١)، مخافة الوقوع فيما يؤول إلى عذاب الله- عز وجل- في الآخرة؛ كالقول بحكمة الله في تدبيره ومخلوقاته وأقواله (١٣٢).

---

(١٢٨) انظر: العواصم والقواصم ٧/ ٧.

(١٢٩) انظر: المرجع السابق، ٧/ ٢٠- ٢١.

(١٣٠) انظر: المرجع السابق، ٧/ ٥- ١٤.

(١٣١) انظر: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية، ص١٩٨، وفي ص٢٩٧: أشار إلى أن تكفير المختلف فيه مفسدة تخالف الاحتياط.

(١٣٢) المرجع السابق، ص١٣٨- ١٤٠.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

القسم الثاني: التحقيـــــــق.

أولا: التعريف والمنهج.

اسم الكتاب:

اسم الكتاب (الرسالة): (حمد الله على الإيمان).

وجاء في طرة المخطوط: (هذه رسالة شريفة جواب سؤال في حمد الله على الإيمان)، والأول كاف كعنوان، لأنه جاء في سطر مستقل، وذكره بعض من ترجم لابن الوزير من دون عنوان المسألة: (رسالة شريفة جواب سؤال في) (١٣٣)، وذكره بعضهم بعبارة: (جواب من سأل عن اختلاف المعتزلة والأشعرية في حمد الله على الإيمان) (١٣٤)، كما ذكر باسم: (وكتاب في حمد الله على الإيمان لما وقع في ذلك اختلاف) (١٣٥)؛ وذكره الدكتور علي الحربي باسم: (جواب من سأل عن اختلاف المعتزلة والأشعرية في حمد الله تعالى على الإيمان)؛ وباسم: (رسالة في تقرير حمد الله تعالى على الإيمان) (١٣٦)؛ وكل ذلك لا يلزم على أنه اسم؛ فاسم الكتاب الذي تتفق عليها هذي العبارات: (حمد الله على الإيمان).

نسبة الكتاب إلى المؤلف:

اسم المؤلف: محمد بن إبراهيم بن علي، ابن الوزير اليماني، ومما يؤكد نسبة الكتاب والرسالة إليه ما يلي:

١. جاء في طرة المخطوط: (تأليف المولى الإمام السيد العلامة ناصر السنة النبوية محمد بن إبراهيم الوزير قدس الله تعالى روحه)، وكان عنوان الكتاب على الطرة بشكل الهرم المقلوب، أسفله رمز، أو عبارة كأنها (آمين)، لوجود نقاط تشبه بخط الرقعة نقطتي حرف الياء، مع نقطة حرف النون، وجاءت بخط غير واضح (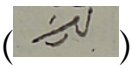)، وربما كانت شكلا مرسوما لإغلاق الهرم.

٢. جاء في خاتمة الرسالة ذكر كتاب العواصم والقواصم، فقال المؤلف: (وأما بيان سائر فرقهم، وما يقولون في خلق الأفعال

(١٣٣) مطلع البدور ومجمع البحور، ٤/ ١٥٤.

(١٣٤) المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك، يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد (ت/ ١٠٩٩هـ)، ص١٧٧.

(١٣٥) مطلع البدور ومجمع البحور، ٤/ ١٥٤.

(١٣٦) ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية، ص٩٣- ٩٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

فقد استوفيته في العواصم)، وهو من كتب ابن الوزير؛ وهذا صريح في النسبة.

٣. نسب الرسالة إلى ابن الوزير العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم (ت/ ١٠٩٩هـ)، في كتابه المسالك، عند الكلام على حديث الافتراق، حيث قال: (قال السيد محمد بن إبراهيم في جواب من سأل عن اختلاف المعتزلة والأشعرية في حمد الله على الإيمان – ما لفظه: لم يصح عند أهل الحديث ما روي عنه: "كلها هالكة إلا واحدة، ..."، وقد ذكر نحوا من هذا السيد محمد في العواصم، وعزاه إلى ابن حزم) [١٣٧]؛ وهذا صريح بإثبات رسالة مفردة لابن الوزير حول (حمد الله على الإيمان).

٤. أنه ورد أثناء الرسالة الاستشهاد بكتاب من أشهر الكتب التي تعتمدها الزيدية زمان ابن الوزير، فقال: (مثل ما رواه عنهم السيد المتكلم أحمد بن أبي هاشم المعتزلي الشيعي، مصنف (شرح الأصول الخمسة) لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد المعتزلي، وهذا الشرح عمدة الشيعة في بلاد الزيدية في اليمن، ولذلك اخترتُ النقل منه لعلم الخصم بما فيه) [١٣٨]، وقد ألف كتابه العواصم والقواصم، للرد عليه وأمثاله؛ ورسالة (حمد الله على الإيمان)، واتفاق الكتابين في الغرض مما يؤكد أن المؤلف واحد.

٥. أن أسلوب الكتاب مشابه لأسلوب ابن الوزير في العرض والرد، ويتبين ذلك من خلال مقارنته بكلامه في كتبه الأخرى، وقد سبق شيء من ذلك في قسم الدراسة، ومن تطابق النقول والمسائل والآراء بين الرسالة وبين العواصم والقواصم؛ مما يؤكد أنهما لمؤلف واحد، وقد نوهت عل هذا مرارا أثناء التحقيق.

٦. نسب الكتاب إلى ابن الوزير بعض من ترجم له، ومنهم عبدالله بن أحمد ابن الوزير، كما نقله عنه أحمد بن صالح بن أبي الرجال في طبقاته: مطلع البدور ومجمع البحور؛ وأقره على ذلك، ومما جاء في الترجمة قوله: (وله كتاب في حمد الله على الإيمان)[١٣٩]؛ وذكر الدكتور علي الحربي في رسالته الدكتوراه اسم الرسالة ضمن مؤلفات ابن الوزير، وأوردها تحت رقمي (١٦ – ٢٣)، فقال أولا: (جواب من سأل عن اختلاف المعتزلة والأشعرية في حمد الله تعالى على الإيمان، وقد بحثت عنه فوجدت الاسم دون المسمى)؛ ولعل هذا الاسم مأخوذ من مقدمة الرسالة، ولكن لم يشر د. علي الحربي إلى أين وقف على ذكرها بهذا الاسم، ولعله اطلع عليه فيما وصله من فهارس مكتبة جامع صنعاء، أو في أحد مجاميع الرسائل؛

---

(١٣٧) المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك، ص١٧٧.

(١٣٨) العواصم والقاصم، ٥/ ٢٦٥– ٢٦٦؛ وانظر: النص المحقق لابن الوزير: [٥/ب]، [٩/أ].

(١٣٩) مطلع البدور ومجمع البحور، ٤/ ١٥٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

وقال ثانيا: (رسالة في تقرير حمد الله تعالى على الإيمان)، وعزاه إلى مكتبة الجامع الغربية، رقم ٣٥ مجاميع(١٤٠).

٧. إشارة من ترجموا لابن الوزير إلى كثرة الرسائل والمسائل المفردة(١٤١).

٨. لم أقف على أحد نفى نسبة الكتاب إلى ابن الوزير، كما لم أقف على أحد من العلماء نسب نفس العنوان – أو قريبا منه – إلى غير ابن الوزير، بحيث يرد احتمال وجود وهم عند ناسخ متأخر.

٩. إقرار الناسخ والمراجع لمسائل الرسالة بما يشبه آراء ابن الوزير في كتبه المشهورة، مع عدم تعقبه في ذلك، ومنه ما في هامش المخطوط، وهو إما من عبارة المؤلف عند إجازته، أو من عبارة ناسخ يعرضها على أحد شيوخه، فيقول عندها: (قف. كلام الأشعرية أصرح من كلام المعتزلة في إثبات الاختيار)؛ مما يؤيد أن إبراز هذا الجانب هو مقصد ابن الوزير رحمه الله، وأعلى منه أنه من كلامه المؤلف نفسه (١٤٢).

١٠. وصلتني نسخة من المخطوط من أحد المهتمين بمخطوطات جامع صنعاء، وكان مقراً بنسبتها إلى العلامة ابن الوزير.

كل ما سبق مما يؤكد أن هذه الرسالة من كتب ورسائل العلامة ابن الوزير رحمه الله.

سبب تأليف الكتاب:

سبب تأليف الكتاب (الرسالة) هو للرد على المعتزلة والأشاعرة وذلك أنه أجاب على سؤال ورد إليه حول كلام للرازي الأشعري في تفسيره، وجاء هذا السبب في مقدمة الرسالة، حيث يقول ابن الوزير– رحمه الله –: (وبعد: فإنه سألني بعض الإخوان الصالحين عن اختلاف المعتزلة والأشعرية في حمد الله على الإيمان؛ وأورد ما ذكره الرازي من ذلك في تفسير [الفاتحة] من تفسيره فواتح الغيب).

موضوع الكتاب:

موضوع الكتاب ظاهر من سبب تأليفه، فهو في الرد على المعتزلة والأشاعرة، في مسألة من مسائل الجبر والاختيار، التي ترتبط بمسألة خلق أفعال العباد، ومسألة التحسين والتقبيح، وهي من مسائل الخلاف بين الجبرية (الأشاعرة) والقدرية (المعتزلة والزيدية).

---

(١٤٠) ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية، ص٩٣– ٩٤.

(١٤١) انظر: البدر الطالع، ٢/ ٨١– ٩٣؛ هجر العلم ومعاقله في اليمن، إسماعيل الأكوع، ص١٣٧٥، وأشار إلى رسالة باسم: علم الكلام، وعند العلامة الأكوع نسخة منها؛ وانظر: مقدمة: الروض الباسم، بقلم علي العمران.

(١٤٢) انظر: حمد الله على الإيمان، ابن الوزير، النص المحقق: [٦/ب]، وقارنه بكلام الرازي مفاتيح الغيب ١/١٩٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

النسخة المعتمدة للتحقيق:

اعتمدت في التحقيق على نسخة وحيدة، وهي من محفوظات مكتبة جامع صنعاء، وصلتني بالمراسلة؛ وبعد البحث في مظان مخطوطات كتب ابن الوزير مما تمكنت من زيارته كمكتبات استانبول، أو التنقيب عنه من خلال الانترنت؛ لم أطلع فيها على نسخة أخرى لهذه الرسالة.

وصف النسخة:

- اسم النسخة سبق الحديث عنه، وأنه يقتصر فيه على: (حمد الله تعالى على الإيمان).
- عدد لوحات النسخة: جاء المخطوط مع طرته وخاتمته في عشر لوحات، لوحة للطرة، ولوحة للخاتمة، من كل لوحة صفحة واحدة.
- عدد الأسطر والكلمات في كل صفحة بمتوسط: ٢٢ سطراً، والسطر يحوي ١٧ كلمة تقريبا.
- الناسخ: لم يدون اسم الناسخ على المخطوطة.
- تاريخ النسخ: لم يدون تاريخ النسخ.
- الخط: يظهر بخط واضح، وكأنه ليس قديماً جدا.
- الهوامش: يوجد على المخطوط هوامش، وهي إما بلاغات، وإما إيضاحات.
- يتكرر من الناسخ استكمال بعض الكلمات التي آخر السطر بمسافة ملفتة للنظر قليلا، بكتابة عجز الكلمة متباعدة، ولم أتبين سر ذلك، وتكرر ذلك.

منهج التحقيق:

١. أثبت رقم لوحة المخطوط في الهامش الجانبي للمتن، بين معكوفتين، مثلاً: [٨/ب].
٢. ألتزم بالرسم الإملائي الحديث وعلامات الترقيم ، وأنبه في الحاشية على ما تم تعديله.
٣. عزو الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية، ونسخها بالرسم العثماني.
٤. تخريج الأحاديث والآثار بما هو متبع في الأعراف الأكاديمية.
٥. توثيق الأبيات الشعرية.
٦. ما كان في هوامش المخطوط الجانبي من الناسخ، وهو كالإيضاح والتعليق، أو كالفوائد البارزة؛ فأضعه في الحاشية،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

لا في المتن.

٧. اعتمدت ما اتضح لي من نص المخطوط، وقد يتكرر بعض اللبس في بعض المواضع، وهو قليل جدا بحمد الله، فأنبه عليه بالإيضاح والتعليق، وأجتهد بما يغلب على ظني أنه يحقق مراد المؤلف، كما أستكمل النقص بالرجوع إلى أصل النص إذا كان مقتبساً، أو أرجع إلى كتاب العواصم والقواصم، وقد أنتبه لثقلٍ في السياق والعبارة فأبينه بنفس الطريقة.

٨. أثبت بعض النصوص المنقولة المخالفة للمطبوع كما هي من دون تغيير، لاحتمال أن يكون المؤلف اعتمد على نسخ أخرى، وأنبه على ذلك في الحاشية.

٩. توثيق النصوص التي نقلها المؤلف من مصادرها الأصلية ما أمكن، وإلا فأستعين بمصدر ثانوي، وبالأخص كتب ابن الوزير رحمه الله.

١٠. أربط بين المسائل في المخطوط ونظيرها في كتب ابن الوزير، وخاصة كتاب العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم.

١١. ترجمة الأعلام، والتعريف بالمواضع والفرق.

١٢. أحيل في شرح بعض فقرات المخطوط إلى ما سبق في قسم الدراسة، خشية التكرار والإثقال على المخطوط.

موضع التحقيق من المخطوط:

سيكون التحقيق– بإذن الله– لنسخة المخطوط التي وقفت عليها كاملة، من أوله إلى آخره، وهي كما يلي: (الحمد لله أهل الثناء، والمجد والنعماء والحمد، الذي جلت نعمته عن الحصر والعد، كما جلت ذاته عن الإحاطة والحد، والصلاة والسلام على خير البشر من قبل ومن بعد، وعلى آله أهل الحل والعقد والولاية والعهد، وعلى أصحابه سيوف الحق وحتوف الجحد، وبعد:

فإنه سألني بعض الإخوان الصالحين عن اختلاف المعتزلة والأشعرية في حمد الله على الإيمان؛ وأورد ما ذكره الرازي من ذلك في تفسير الفاتحة، من تفسيره فواتح الغيب)(١٤٣).

وآخر النص المحقق قوله: (وأما بيان سائر فرقهم وما يقولون في خلق الأفعال فقد استوفيته في العواصم، ولكن جرت مسألتنا

(١٤٣) انظر: حمد الله على الإيمان، ابن الوزير، النص المحقق: [٢/أ].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

إليه، والكلام ذو شجون، وهو لا يعدم فائدة –إن شاء الله–، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وصحبه، وسلم. انتهى)[١٤٤].

(١٤٤) انظر: حمد الله على الإيمان، ابن الوزير، النص المحقق: [١٠/أ].

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

نموذج مصور من أول المخطوط

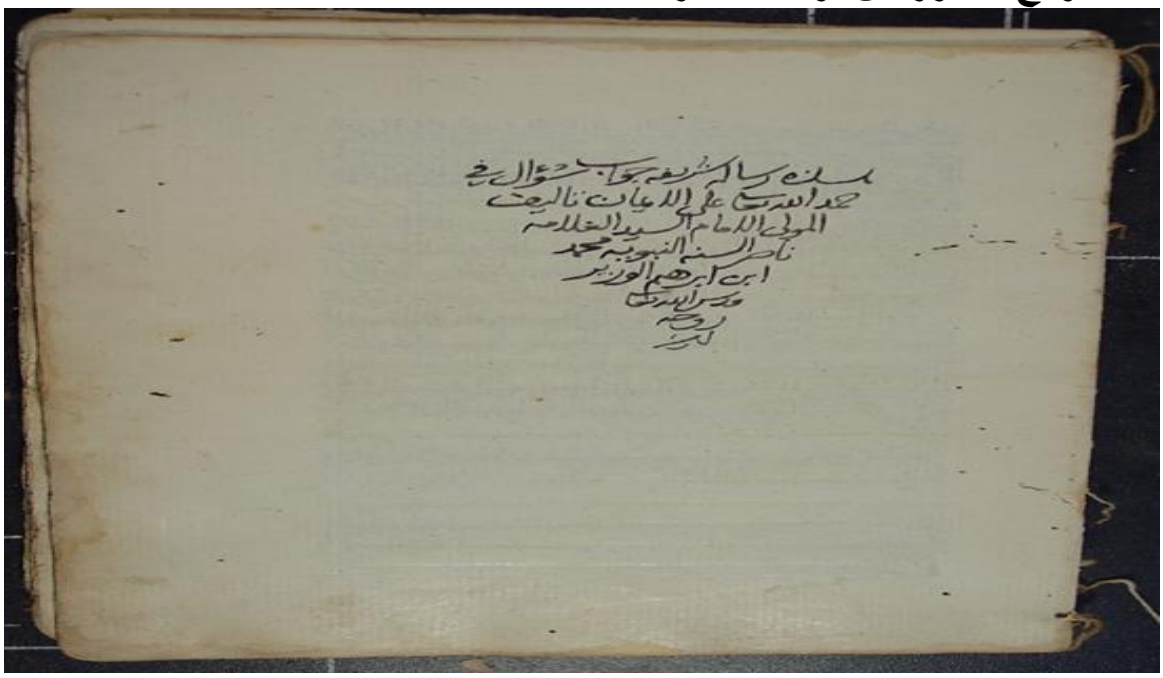

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

حمد الله تعالى على الإيمان

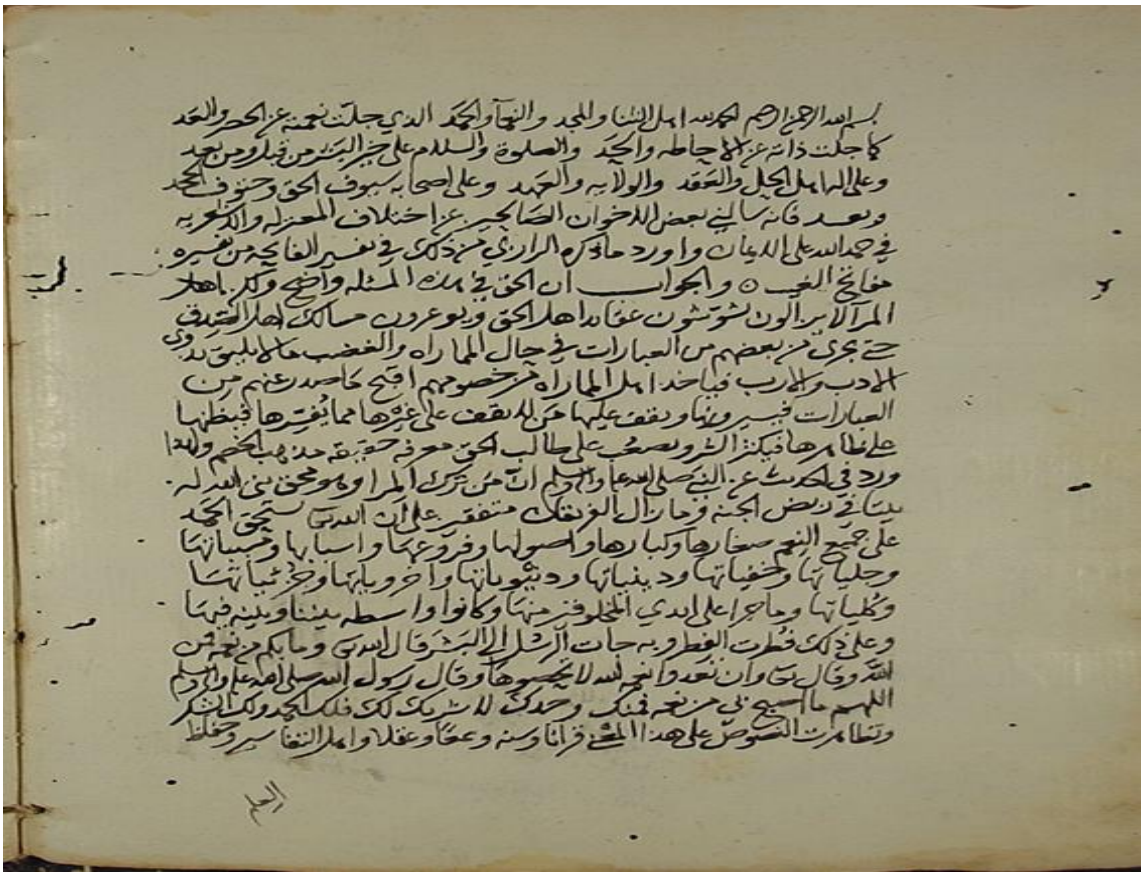

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

د. عبدالله بن عبدالرحمن بن صالح الرشيد

نموذج مصور من آخر المخطوط

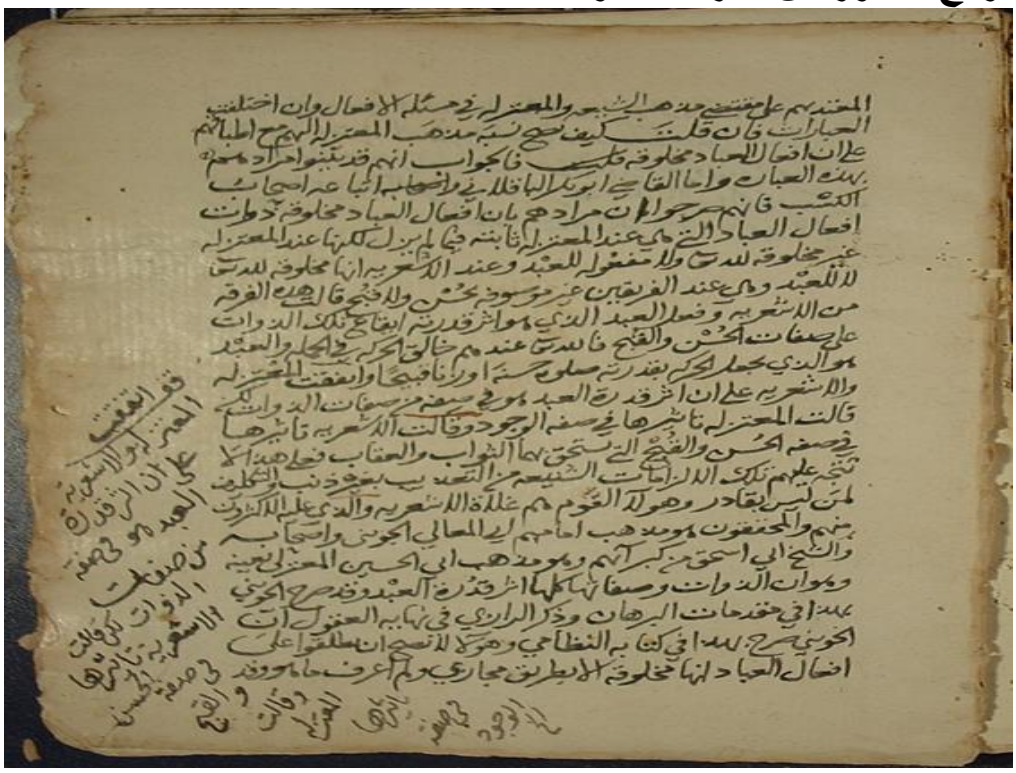

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

حمد الله تعالى على الإيمان

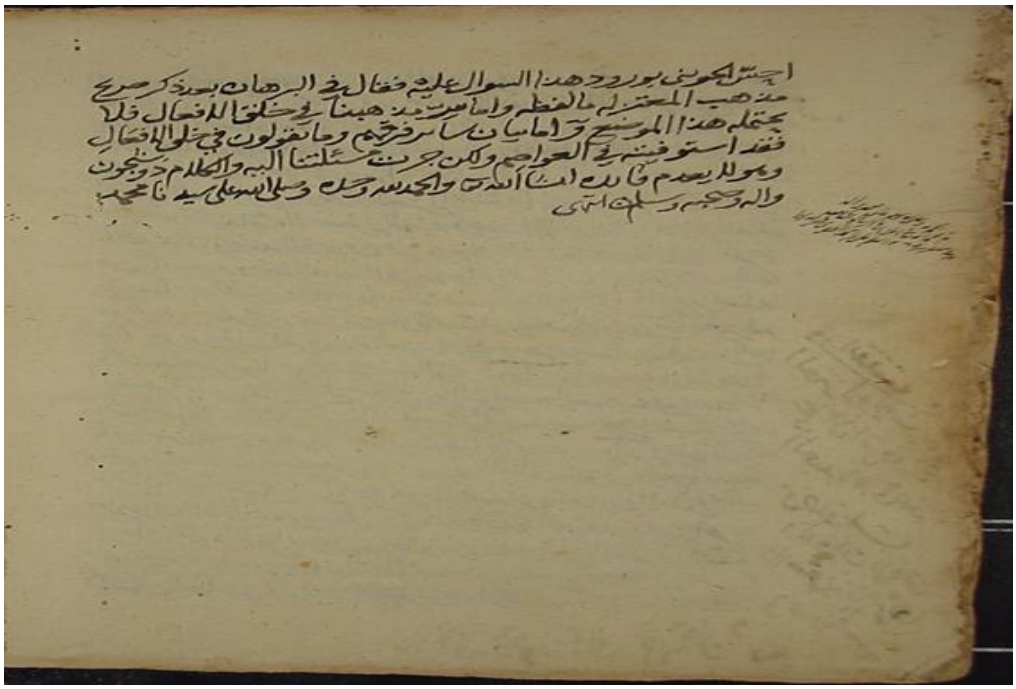

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

ثانيا: النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم [٢/أ]

الحمد لله أهل الثناء والمجد، والنعماء والحمد، الذي جلت نعمته عن الحصـــر والعد، كما جلت ذاته عن الإحاطة والحد[١٤٥]، والصـلاة والسـلام على خير البشـر من قبل ومن بعد، وعلى آله أهل الحل والعقد، والولاية والعهد، وعلى أصـحابه سيوف الحق وحتوف الجحد، وبعد:

فإنه ســـألني بعض الإخوان الصـــالحين عن اختلاف المعتزلة والأشـــعرية في حمد الله على الإيمان، وأورد ما ذكره الرازي[١٤٦] من ذلك في تفسير الفاتحة، من تفسيره "فواتح الغيب"[١٤٧]؛ والجواب:

أن الحق في هذه المسـألة واضـح؛ ولكن أهل المراء[١٤٨] لا يزالون يشـوشـون عقائد أهل الحق، ويوعرون مسـالك أهل الصـدق؛ حتى تجري من بعضـهم من العبارات في حال المماراة والغضـب ما لا يليق بذوي الأدب والأرب، فيأخذ أهل المماراة من خصومهم أقبح ما صدر عنهم من العبارات فيسيرونها، ويقف عليها من لا يقف على غيرها مما يفسرها، فيظنها على ظاهرها، فيكثر الشر، ويصعب على طالب الحق معرفة حقيقة مذهب الخصم؛ ولهذا ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه

---

(١٤٥) الحد زيادة تأكيد لنفي الإحاطة والإدراك بالوصف، فلا يدرك كنه الله سبحانه، وهو مراد المؤلف؛ كما يرد الحد بمعنى الجهة والمباينة عن المخلوق، أو نفي الوجود والصفات والعلو، وهو بهذا من الألفاظ المجملة؛ انظر: شرح العقيدة الطحاوية، ١/ ٢٦٣– ٢٦٧.

(١٤٦) تعقب ابن الوزير الرازي في: العواصم والقواصم، ٧/ ٧٦، فقال: (وهذا وأمثاله هو الذي شب نار الاختلاف، وبهج منار الاعتساف).

(١٤٧) فواتح الغيب هو التفسير المعروف بمفاتيح الغيب، انظر: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، ١/ ١٩٦، وما بعدها؛ عند تفسير قوله تعالى: "الحمد لله رب العالمين"، ومن خلال هذه الآية انتصر لمذهب الأشاعرة، على خلق أفعال العباد، وأنها من خلق الله، وعلى مذهب الأشاعرة في التحسين والتقبيح، ورد على المعتزلة؛ قال: (الفائدة الخامسة عشرة: تمسك الجبرية والقدرية بقوله الحمد لله: أما الجبرية فقد تمسكوا به من وجوه: ... شرف الحمد بشرف النعمة، وأشرف النعم والمخلوقات نعمة الإيمان، ولو كان الإيمان فعلا للعبد، لكان استحقاق العبد للحمد أولى من استحقاق الله له، ولما لم يكن كذلك عرفنا أن الإيمان مخلوق لله، لا للعبد، خلافا للمعتزلة)؛ ومن الوجوه التي استدل بها لمذهب الجبرية أن (إجماع الأمة على حمد الله على نعمة الإيمان، يلزم منه على قول المعتزلة أن حمد الله هنا قبيح وباطل!، لأنه حمد له على فعل غيره)؛ ومما يؤكد العموم السابق لام الاستغراق في الحمد، وكذلك الاستهلال بالحمد في أول القرآن، وهو في حق الله مستثنى، فدل على أن الله لا يشبه بخلقه، ولا يقاس بخلقه، ومن ذلك في فعل ما يستقبح عندهم، وهو بهذا يريد هدم أصول المعتزلة بالكلية، في باب التحسين والتقبيح العقليين، فهم بذلك شبهوا الله، وهذا نقيض التوحيد؛ ويؤيده بأن استحقاق الله للحمد أمر ثابت لذاته، لكماله سبحانه، وتنزهه عن النقص؛ وإذا ثبت ذلك لم يجز أن يوجب عليه شيء، لا العوض، ولا الثواب، وهذا يهدم أصول المعتزلة في باب العدل، ووجوب الأصلح؛ كما أن الأشاعرة يسلمون في نفي ذلك عن الله بكل حال، انظر: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، ١/ ١٩٦، وما بعدها؛ وقد سبق عرض المسألة في قسم الدراسة.

(١٤٨) في الأصل رسمها: المرآ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

وآله وسلم أن من ترك المراء وهو محق بنى الله له بيتا في الجنة"[١٤٩].

وما زال الفريقان متفقين على أن الله تعالى يستحق الحمد على جميع النعم، صغارها وكبارها، وأصولها وفروعها، وأسبابها ومسبباتها، وجلياتها وخفياتها، ودينياتها ودنيوياتها وأخرویاتها، وجزئياتها وكلياتها؛ وما جرى على أيدي المخلوقين منها، وكانوا واسطة بيننا وبينه فيها، وعلى ذلك فطرت الفطر، وبه جاءت الرسل إلى البشر؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[١٥٠]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾[١٥١]، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "اللهم ما أصبح بي من نعمة فمنك وحدك لا شريك لك، فلك الحمد ولك الشكر"[١٥٢]، وتظاهرت النصوص على هذا المعنى قرآنا وسنة وسمعا وعقلا؛ وأهل التفاسير وحفاظ/ العلم لا يخصصون هذه العمومات، ولا يؤولون هذه الظاهرات [١٥٣]؛ بل يقول شاعر [٢/ب] رسول الله صلى الله عليه وسلم:

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا[١٥٤]

ويرتجز بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه.

ومن محاسن ما قيل في حمد الله تعالى، وصار بين المسلمين مقبولاً غير مردود، قول بعض شعرائهم:

إذا كان شكري نعمة الله نعمة علي له في مثلها يجب الشكر

فليس بلوغ الشكر إلا بفضله وإن طالت الأيام واتصل العمر[١٥٥]

---

(١٤٩) هذا اللفظ المذكور هو معنى الحديث، لا لفظه، وقد روى أبو داود عن أبي أمامة رضي الله عنه: "أنا زعيم ببيت في ربض الجنة، لمن ترك المراء وإن كان محقا، وببيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب وإن كان مازحا، وببيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه"، سنن أبي داود، بتحقيق الأرناؤوط، برقم (٤٨٠٠)، وحسنه الألباني، انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، ١/ ٢٥٢- ٢٥٦، برقم: ٢٧٣.

(١٥٠) النحل: ٥٣.

(١٥١) إبراهيم: ٣٤.

(١٥٢) انظر: سنن أبي داود، ح/ ٥٠٧٣؛ والإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب ابن بلبان الفارسي، ت. شعيب الأرنؤوط، ح/ ٨٦١، ص٣/ ١٤٢- ١٤٣، وصححه ابن حبان، وذكر المحقق تحسين ابن حجر؛ وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود، ص٤١٣.

(١٥٣) الظاهرات: المنسوخ قد يحتمل لفظاً قريباً، لكن أثبت ما يناسب السياق؛ أي لا يؤولون النصوص الظاهرات.

(١٥٤) البخاري ح/ ٢٨٣٧، ٤١٠٦، ٦٦٢٠، ٧٢٣٦.

(١٥٥) البيتان لمحمود الوراق من (الطويل)، انظر: عدة الصابرين، ابن القيم، ص ١٢٨؛ وتاريخ دمشق، لابن عساكر، ٥/ ١٩٠.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

وأمثال هذا يجري على ألسنة الشاكرين، وتلين به مناطق الذاكرين، وقلوب الجميع على أمثال هذا متفقة، وألسنتهم به وبأجناسه ناطقة منطلقة، من غير مناكرة ولا مكابرة، ولا مماراة، ولا مجادلة، كما لم يزالوا مع ذلك متفقين على أن الإيمان من أفعالنا الاختيارية، التي يدخلها الأمر والنهي، ويصح منا فيها الفعل والترك، حتى ظهر القول بخلق الأفعال(١٥٦)، واحتجت الجبرية(١٥٧) بظاهرها(١٥٨)، وظنت المعتزلة بكل من أطلقها أنه ينفي الاختيار؛ وولعت الأشعرية وغيرهم بهذه العبارة، وحافظت عليها وتأولوا فيها، وكفرت المعتزلة من قال بذلك(١٥٩)، ولم ترجع بذلك إلى مقاصد الأشعرية وغيره.

كانت من ثمرات هذه البدع أن تناظر بعض المعتزلة وبعض الأشعرية أو الجبرية في هذه المسألة المصدرة في أول الكلام، فأراد خصم المعتزلي أن يحتج على أن الإيمان مخلوق بما اتفق عليه المسلمون من حمد الله عليه؛ ولجَّ في ذلك، فحمي رأس المعتزلي من تعصب خصمه، ولجاجه في بدعته، وأراد إفحامه فتجاسر على عبارة جافية خشنة، لم يتجاسر عليها أحد قبله من شيوخ الاعتزال، ولا غيرهم(١٦٠)، فقال: (لسنا نحمد الله تعالى على الإيمان، بل هو يحمدنا عليه؛ فقيل له: شنعت المسألة

[٣/أ]

(١٥٦) سبق في قسم الدراسة أن القول بخلق أفعال العباد استقر واشتهر في بداية القرن الثاني، وأن الخلاف فيها تبع للخلاف في مراتب القدر الأربعة؛ وانظر: مجموع الفتاوى، ٧/ ٣٨٥، ٨/ ٤٠٦– ٤٠٧؛ ومنهاج السنة النبوية، ٢٩٤/٣؛ وأفعال العباد بين السلف والمتكلمين، ص١٨٧، د. صالح الزهراني، مجلة الدراسات العقدية، عدد:١٤، محرم ١٤٣٦هـ.

(١٥٧) الجبرية: طائفة ضلت في القدر، وقالوا إن العبد مجبور، لا فعل له، ولا خيار له، وأن الله خلق فعله، وأول من قال بالجبر الجهم بن صفوان المقتول سنة ١٢٨هـ، والجبرية المحضة الخالصة لا تثبت للعبد قدرة، انظر: مجموع الفتاوى، ٨/ ٤٠٧؛ وثمت جبرية متوسطة، وهي الأشاعرة والماتريدية، فأما الأشاعرة أثبتوا مرتبة العلم، وقدرة غير مؤثرة للعبد، وقالوا بالكسب، فجمعوا في فعل العبد بين قدرة الله الخالقة، وقدرة العبد الكاسبة، وهي مقولة مشهورة لإمامهم أبي الحسن الأشعري، وإن كان أتباعه اختلفوا حول قدرة العبد وتأثيرها وعبَّر بعضهم بالاختيار بدلاً من الكسب، لثبوت اختيار العبد بالضرورة، وخصص الرازي الاختيار بأنه اضطراري، وأن مضطر في صورة مختار؛ وأما الماتريدية فعبروا بالإرادة الجزئية للعبد في فعله، انظر: أفعال العباد بين السلف والمتكلمين، ص٢٠٨– ٢٣٣.

(١٥٨) بظاهرها: لعل المراد بظاهر نصوص خلق الأفعال، كقول الله سبحانه: (والله خلقكم وما تعملون).

(١٥٩) وجه تكفير المعتزلة للأشاعرة في هذه المسألة أنهم قالوا بالجبر ونفي اختيار العبد، أنهم ينسبون فعل العبد إلى الله، وهذا من القبيح، وأن الله يعذب العباد بغير أفعالهم، وهذا ظلم، ونسبة القبيح والظلم إلى الله كفر، انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٢٥– ٣١.

(١٦٠) ممن أشار إلى هذه المناظرة القاضي عبدالجبار، ت/ ٤١٥هـ، في شرح الأصول الخمسة، ص٣٣٣، وقال: (ولهذا قال بعض أصحابنا حين أورد بعضهم هذا السؤال عليه بحضرة بعض الأكابر)، وأتبعها القاضي عبدالجبار بذكر أوجه كثيرة من الردود والإلزامات لخصومه الأشاعرة؛ وهذا يوحي بأن هذه المقالة الخشنة ظهرت في آخر القرن الرابع، وبداية القرن الخامس، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في قسم الدراسة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

فسهلت[١٦١]) [١٦٢].

فولع أهل الجدال من المعتزلة بهذه العبارة، وتجاسروا بعده عليها واستسهلوا / وعورتها واستلانوا خشونتها؛ وهي كلمة غضب قالها قائلها في حال لا يحتج أهل الإنصاف بقول من اختص بتلك الحال؛ لأنها حال غضب واحتراق مزاج، حتى لا يصح فيها قضاء القاضي، ولا يقبل فيها قول العدل، وقد ورد: "إياك وكلام الحكيم الذي يقول سامعه ما هذا؟"، أو كما قال، رواه أبو داود من حديث معاذ رضي الله عنه [١٦٣].

وأنت إذا انصفت عرفت أن أهل المراء والخصومات يولعون من هذه العبارات بأوجع الكلام لقلوب الخصوم وأرغمه لأنوفهم؛ وإلا فالمعتزلة معترفون بأن الله تعالى يستحق الحمد على الإيمان[١٦٤]، لأن أسبابه كلها منه، وهو المعين عليه، والهادي إليه، والجاعل لنا من أهله، والخالق لجميع أسباب فعله من القادر والقدرة والداعي[١٦٥].

ألا ترى[١٦٦] أن خطبة الخلاصة[١٦٧] التي هي مدرس المتكلمين في بلادنا وزماننا على أصول المعتزلة والزيدية مصدرة بقوله:

---

(١٦١) هذه العبارة مما نقله القاضي عبدالجبار عن أحد المعتزلة، ولعلها من قلب في الجدل والمناظرة، ففي حين يظن الخصم أنه بكلامه صعب المسألة إذا هي سهلت، وبان العيب فيها من دعوى صعوبتها، إذ لا دليل لدى الخصم على ذلك، وإنما هو داعي الهوى والمراء، بل جاء مع الدعوى من اللوازم ما يجزم معه ببطلانها.

(١٦٢) شرح الأصول الخمسة، ص٣٣٣، للقاضي عبدالجبار، بتعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، وهو عمدة التدريس لدى الزيدية، وستأتي الإشارة إلى ذلك في هذه الرسالة؛ وانظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٥٣، ونقل ابن الوزير في مسألة خلق الأفعال، عن مقدمة المحصول للرازي قوله: (فلهذه المآخذ التي شرحناها، والأسرار التي كشفنا عن حقائقها، صعبت المسألة وغمضت، فنسأل الله العظيم أن يوفقنا للحق).

(١٦٣) لم أقف على هذا اللفظ عند أبي داود، ولا عند غيره، ولعل ابن الوزير رواه بالمعنى، وفي العواصم والقواصم (٥/ ٤٠٦)، ذكره بلفظ: (واتق زيغة الحكيم)، والمروي عن معاذ موقوفا، عند أبي داود، ح/ ٤٦١١، بلفظ: (وأحذركم زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق" ...)، وفيه –أيضا–:(وقال ابن إسحاق، عن الزهري، قال بلى ما تشابه عليك من قول الحكيم حتى تقول ما أراد بهذه الكلمة)، قال الألباني: (صحيح الإسناد موقوف)، انظر: صحيح سنن أبي داود، ح/٤٦١١، ص٣/١٢٠– ١٢١؛ وقريب منه حديث: "ولا تكلم بكلام تعتذر منه غدا"، انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، ح/ ٤٠١، (١/ ٧٥٨)؛ وحديث: "وإياك وما يعتذر منه"؛ و(٤/ ٥٤٤)، ح/ ١٩١٤؛ وانظر –أيضا–: سلسلة الأحاديث الضعيفة، ح/ ٣٨٨١، ص٨/ ٣٣٧.

(١٦٤) انظر: شرح الأصول الخمسة، ص٨٤، ٨٧.

(١٦٥) انظر: نقد أساس شبهة القدرية والجبرية في أفعال العباد، ص٣٨٦– ٣٨٩، أ. د. عبدالله القرني؛ وسبقت الإشارة إليه في قسم الدراسة.

(١٦٦) في الأصل (ترا).

(١٦٧) اسمه الخلاصة النافعة، وهو كتاب في العقائد؛ ألفه أحمد بن حسن الرصاص الزيدي (ت٦٥٦هـ)، وعليها شروحات، ولترجمة المؤلف الرصاص انظر: مطلع البدور ومجمع البحور، ١/ ١٩٢، قال عنه: (مؤلف الخلاصة في علم الكلام)، وذكر وفاته سنة ٦٢١هـ؛ وقد درس ابن الوزير علم الكلام على شيخه القاضي علي بن أبي الخير، فقرأ عليه الخلاصة، وشرح الأصول الخمسة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

(الحمد لله على نعمه التوام[١٦٨] وأياديه الجسام، الذي هدانا للإسلام، وجعلنا من أمة محمد عليه أفضل الصلاة والسلام) [١٦٩]؛ ولم يتناول أحد من شراحها شيئاً من ذلك.

وكذلك الأشعرية معترفون بأن لنا فعلا في الإيمان اختيارياً، يصح منا فعله وتركه، ونستحق به الثواب، ويصح معه الأمر والنهي[١٧٠]، ويعترفون بأنه غير فعلنا الذي يدعون أنه خلق الله، ومجمعون على هذا –كما سيأتي تقرير ذلك، ونقله من نصوصهم–؛ فبان بهذا أن الله يستحق الحمد على الإيمان بالإجماع.

وهذه مقدمة يسيرة من قبيل الخطابة، أشرت بها إلى ما كان عليه الآل والصحابة؛ ثم بعد هذا أحتج لما ادعيت صحته، وأبين الإجماعين اللذين ذكرتهما في المسألتين؛ فأما:

المسألة الأولى:

وهي أن **الله سبحانه يستحق الحمد على الإيمان**، فالذي يدل عليه وجوه [١٧١]:

الأول:

أنه فرع نعم الله تعالى، التي هي خلق الحي، وخلق قدرته، وخلق عقله، وإرسال رسوله وإنزال كتابه، وتحبيبه للإيمان إلى قلوب المؤمنين، وتزيينه في صدورهم، وفرع النعمة نعمة بالإجماع؛ وهذا هو جواب المعتزلة في المسألة، وهو مذكور في كتبهم [١٧٢]؛ ولهذا ادعيت إجماعهم على ذلك.

وإنما حكوا ذلك على سبيل التسليم الجدلي، كما قاله كثير من المفسرين في قول الخليل... [١٧٣] لما رأى النجم: ﴿**هذا** [٣/ب]

(١٦٨) قال الشارح: (فمعنى التوام: الكوامل لأن نعم الله تعالى تامة جميعها كأياديه الجسام)؛ ياقوتة الغياصة الجامعة لمعاني الخلاصة، ص٦،محمد بن يحيى حنش، ت/ عبدالله بن عبدالله الحوثي، ١٣١٨هـ.

(١٦٩) الخلاصة النافعة، ص٣٣.

(١٧٠) سبقت الإشارة إلى هذا الجانب في قسم الدراسة.

(١٧١) وسيورد المؤلف سبعة أوجه.

(١٧٢) انظر: شرح الأصول الخمسة، ص٨٤، ٨٧، يقول القاضي عبدالجبار ص٨٦: (وإنما نعلم على سبيل الجملة أن جميع ما بنا من النعم، أصولها وفروعها، مبتدؤها ومنشؤها؛ من قبل الله، ومن عنده ...)؛ وقد سبق عرض قول المعتزلة في قسم الدراسة؛ وهذا الكتاب المذكور من تقرير تلميذه الإمام الزيدي، أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، وهو إمام من أئمة الزيدية في الري، فالكتاب عمدة عند المعتزلة والزيدية.

(١٧٣) كلمة غير واضحة، أولها ملتحم بلام الخليل، لعلها اختصار (عليه السلام)، والله أعلم، وهي في آخر سطر من الصفحة، وتحتها تصحيح لم يتضح، بمقدار حرفين. برز منهما (و – ي).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

رَبِّي﴾(١٧٤) / وهي طريقة جدلية معروفة لأهل الجدل (١٧٥)، وهم مجمعون أنه لا ينسب بها مذهب إلى أحد البتة؛ ويدل على ما ذكرته أن جوابهم هذا المختار المذكور يناقض جواب هذا الذي ناظر بعض الأشعرية(١٧٦)، ولا يمكن في الحقيقة أن يصحَّا معاً؛ فإنهم في الجواب المشهور أقروا بأن الله تعالى يستحق الحمد على الإيمان، الذي هو فعلنا، لكون أسبابه المعينة عليه من الله، لا لكونه مخلوقا؛ والجواب الثاني: الذي ذكره المناظر (١٧٧) يقتضي خلاف هذا، فتأمل ذلك تأمل إنصاف.

كذلك وقع الجمع بين الحمد على الثواب والوصف له بأنه جزاء العمل في آية واحدة، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ لَوۡلَآ أَنۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُۖ لَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّۖ وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ (١٧٨)، فقولهم: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ إشارة إلى الجنة، وما اشتملت عليه، كقولهم في الأخرى: ﴿وَأَوۡرَثَنَا ٱلۡأَرۡضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلۡجَنَّةِ حَيۡثُ نَشَآءُۖ﴾(١٧٩)، وقال تعالى في أهل الجنة: ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ أَسۡوَأَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ وَيَجۡزِيَهُمۡ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ ٱلَّذِي كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٣٥ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ﴾ [عباده](١٨٠)، وفي قراءة: ﴿عَبۡدَهُۥۖ﴾؛ فبين [أنه](١٨١) بكفايته لهم فعل ما فعل من التكفير للأسوأ، والجزاء بالأحسن، ليدخلوا الجنة، وأنه لولا كفايته لهم ما سعدوا، ولا رشدوا، ولا أفلحوا، ولا نجوا(١٨٢).

وقال: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩ ذَٰلِكَ ٱلۡفَضۡلُ مِنَ ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمٗا﴾ (١٨٣)، وقال: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلٗا﴾(١٨٤)، وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ﴾(١٨٥)، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمۡرُنَا نَجَّيۡنَا صَٰلِحٗا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا وَمِنۡ خِزۡيِ

(١٧٤) سورة الأنعام: ٧٦.
(١٧٥) وهي طريقة الوضع: وهي سوق المجادل مقدمة لا يعتقدها، لكونها مسلمة عند خصمه، لأجل إلزامه بها ؛ انظر: محاسن التأويل، للقاسمي، ٤٠٥/٤.
(١٧٦) سبق هذا في أول الرسالة.
(١٧٧) الذي هو محور الرسالة: أن الله لا يحمد على الإيمان – بقول المعتزلي: (لسنا نحمد الله تعالى على الإيمان، بل هو يحمدنا عليه...).
(١٧٨) سورة الأعراف:٤٣.
(١٧٩) سورة الزمر:٧٤.
(١٨٠) سورة الزمر:٣٥-٣٦.
(١٨١) أنه: على الأقرب، وفي الأصل ما يوحي بفصل (أن) عما بعدها من أحرف غير واضحة، وغير تامة، والسياق يناسبه ما أثبت.
(١٨٢) على الأقرب، لدلالة الآيات بعدها.
(١٨٣) سورة النساء : ٦٩-٧٠.
(١٨٤) سورة النساء: ٤٩.
(١٨٥) سورة الأنعام: ١٢٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

يَوْمِيذٍۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْعَزِيزُ ﴾ (١٨٦)، وكذلك قال في هود والذين آمنوا معه، وشعيب والذين آمنوا معه؛ يوضحه أن الله تعالى قد سمى الفضل أجراً، والأجر فضلاً، وذلك غير متناقض؛ حيث كان سبب الأجر –وهو العمل– فضلا، وسبب العمل وهو القدرة والعقل وقوة الداعي إلى الخير(١٨٧)، وقد نطق بذلك القرآن: مفرقا في غير آية؛ ومجموعا في قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(١٨٨).

ويجوز أن يكون مجازاً، كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾، الآية (١٨٩).

وقد نص المتكلمون من الزيدية والمعتزلة على أن الله تعالى يستحق / الحمد على جميع النعم التي منه سبحانه بغير واسطة، والتي منه سبحانه بواسطة عباده؛ وعللوا ذلك بأنه سبحانه خلق الواهب والموهوب له والشيء الموهوب، وأمر الواهب أن يهب، ووعده بالثواب، وخلق في قلبه حب الهبة والداعي إليها؛ قالوا: فكانت آثار الله في النعمة أقوى وأكثر من آثار العبد؛ وهذا نص في مسألتنا في أن الله يستحق الحمد على فعل العبد بما ناله من النعم في مواده وأصوله الذي هو فروعها، ولله الحمد. [٤/أ]

وعلى الجملة فلم يزل أهل الإسلام على اختلاف مذاهبهم يحمدون الله على ما هو من أفعال العباد؛ من ظفر المجاهدين، وقدوم الغائبين، ورزق المرزوقين على أيدي المخلوقين، واجتماع الأهل والإخوان والمتحابين، وأمثال ذلك مما يطول ذكره، ولا يمكن حصره.

الوجه الثاني من الدليل:

أن الله سبحانه لو لم يستحق الحمد على الإيمان– تعالى عن ذلك–؛ للزم ما لا يرضاه مسلم من القول بأنه لا يستحق الحمد، بالمعنى الخاص على ثواب الإيمان ونعيم دار الحيوان؛ لأنه جزاء أعمالنا التي لا يشكر الله تعالى عليها، فهو بمنزلة قضاء الدين المستحق على هذا التقدير؛ ومعلوم بين العقلاء أن قاضي الدين لا يجب شكره على من قضاه، وأنه غير محسن إليه، بل يستحق الثناء على فعل الواجب، كما يستحقه على إقامة الصلاة؛ لا أن له منة على صاحب الحق؛ ومجرد مرور هذا على

(١٨٦) سورة هود: ٦٦.
(١٨٧) أي فضلا من الله، فالعمل وسببه كلاهما من فضل الله.
(١٨٨) سورة آل عمران: ١٧١.
(١٨٩) سورة التوبة: ١١١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

أسماع المسلمين يؤذيها لولا رجاء منفعة ذكره؛ قال الله تعالى في الحكاية عن أهل الجنة: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ﴾(١٩٠)، وقال تعالى حكاية عنهم: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾(١٩١)، وقال تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(١٩٢).

وأي قول أضعف من قول يؤدي إلى أن الله تعالى يستحق الشكر على دار الفناء ولذاتها المشوبة المنغصة، التي ملأها بأعدائه من شياطين الإنس والجن؛ بل جعلها جنتهم، ووفر فيها حظوظهم، حتى قال: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾(١٩٣)، وذمها وذم من يريدها ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾(١٩٤)؛ وسماها لعباً وقال: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾(١٩٥)؛ ثم لا يستحق سبحانه الشكر على دار البقاء، التي أسكنها صفوة خلقه، واصطفاها لخيرة عباده نعمة منه سبحانه، عطاء غير مجذوذ!.

الوجه الثالث:

أن هذه المسألة منصوصة في القرآن قال الله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم / بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ [٤/ب] صَٰدِقِينَ﴾(١٩٦)؛ فهذه الآية رد صريح على من قال: "لسنا نحمد الله على إيماننا، بل هو يحمدنا عليه"، وذلك ظاهر في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم﴾، وفي قوله آخر الآية: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ تهييج(١٩٧) وإلهاب لقلوب الصادقين.

فإن قلت: إنما قال في الآية الأولى أنه يمن هدايته للإيمان، ولم يقل أنه يمن الإيمان؛ قلت: الجواب من وجهين.

أحدهما: أنه قد رد عليهم امتنانهم بنفس إسلامهم، ونهاهم عنه، وهو صريح مسألتنا؛ لأنه إذا لم يكن لهم فيه منة فالمنة فيه لله سبحانه؛ ولا قائل بنفي المنة عن الله تعالى وعن العبد.

والجواب الثاني: إذا كانت له المنة بالهداية إلى الإيمان كانت له المنة(١٩٨)؛ كما أن من هداك من طريق الخوف إلى طريق

---

(١٩٠) سورة الزمر: ٧٤.

(١٩١) سورة الأعراف: ٤٣.

(١٩٢) سورة يونس: ١٠.

(١٩٣) سورة الزخرف : ٣٣.

(١٩٤) سورة النساء : ٧٧.

(١٩٥) سورة هود : ١٥

(١٩٦) سورة الحجرات : ١٧

(١٩٧) في الأصل ربما بياء واحدة (تميج)، والرسم يوحي بيائين وهو الأقرب والمثبت.

(١٩٨) أي له المنة بالإيمان.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

الأمان كانت له المنة بالسلامة من الخوف والفوز بالأمان.

الوجه الرابع:

أنه قد ورد ما يدل على مثل ذلك في أفعالنا شرعا، فورد السمع أن من دعا إلى سنة كان له أجرها وأجر من عمل بها؛ قال الله تعالى في ذلك: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (١٩٩)، وقال تعالى في مثل ذلك: (يحملون أوزارهم وأوزارا مع أوزارهم)(٢٠٠)، وورد في الحديث: (أنه لا يقتل قتيل إلا كان على ابن آدم القاتل كفل من وزره)(٢٠١)، أو كما ورد.

وكل ذلك يدل على أن حكم الفروع حكم أصولها، ففروع الطاعة طاعة، وفروع النعمة نعمة، وفروع المعصية معصية؛ ولهذا لا نقول أن الله تعالى مشارك في قبح القبائح، وذلك لأن أصولها التي خلقها الله سبحانه هي حسنة محضة، بل نعم عظيمة؛ وإنما نشأ القبح من اختيار العبد لاستعمالها في المخالفة، وهي صالحة للطاعة، بخلاف من دعا إلى بدعة فإن دعاءه(٢٠٢) قبيح، فلذلك كان فرعها قبيحا وكان عليه وزره فاعرف ذلك.

الوجه الخامس:

قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾(٢٠٣)، وهذه النعمة التي نص الله تعالى على تمامها هي نعمة الدين بغير شك، بدليل أن سائر نعمه لم تتم يومئذ، بل هي متجددة مع كل نفس، مستمرة مع كل طرفة عين؛ والآية وإن كانت دالة على نعمة الهداية والبيان بالقرائن، فهي دالة على إيمان القلوب بالالتزام، وعلى(٢٠٤) أفعال الجوارح

---

(١٩٩) سورة المائدة : ٣٢.

(٢٠٠) هذا معنى الآية، وأما الآية التي فيها ذكر الأوزار فهي قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾، سورة العنكبوت:١٣؛ وربما قصد قوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ ، سورة النحل: ٢٥.

(٢٠١) لم أجده بهذا اللفظ، ولعل المؤلف ساقه من حفظه؛ وهو في الصحيحين: البخاري، ح/ ١٢٨٣، ٣٣٣٥، ومسلم، ح/ ١٦٧٧، بلفظ: "لا تقتل نفس ظلما إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها» وذلك لأنه أول من سن القتل".

(٢٠٢) في الأصل: [دعاه] بلا همز.

(٢٠٣) سورة المائدة: ٣.

(٢٠٤) في الأصل: [على] بلا واو.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

بالاستدلال.

الوجه السادس:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا / تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَٰلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾[٢٠٥] [٥/أ]، وهي من أحسن الأدلة في هذه المسألة؛ فإن هذه المنة غير منة القدرة والعقل وإرسال الرسل وإنزال الكتب والمعجزات؛ لأن هذه كلها مستمرة من قبل الإيمان، حيث نفى منته بالإيمان بقوله:﴿كَذَٰلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾، ثم جدد بعد ذلك منته عليهم.

الوجه السابع:

أن القائل بأنه لا يستحق الله تعالى الشكر على الإيمان خالع لعروة الأدب مع الله تعالى والحياء[٢٠٦] منه ومخاطر بالقول بما لا يعلم؛ وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[٢٠٧]، ومخاطر في كفران أعظم النعم، فعلى تقدير أن لله سبحانه نعمة في الإيمان يجب شكرها –كما هو الحق–؛ فيكون هذا بمجرد حمي رأسه في سَوْرة المماراة قد تعرض لكفران هذه النعمة الجليلة، وهو من أنواع الكفر، قال تعالى: ﴿أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾،[٢٠٨]، وقال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ﴾[٢٠٩]، ولأمرٍ ما[٢١٠] ورد في الحديث الصحيح: "إن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يلقي لها بالاً يهوي بها في النار أبعد ما بين السماء والأرض"، أو كما ورد[٢١١].

وأما من اعتقد أن نعمة الله عليه في الإيمان لأن الله تعالى عظَّمه وشكره على ذلك؛ فإنه على تقدير الخطأ غير آثم؛ بل

---

(٢٠٥) سورة النساء: ٩٤.

(٢٠٦) في الأصل: [الحيا] بلا همز.

(٢٠٧) الإسراء : ٣٦

(٢٠٨) العنكبوت : ٦٧.

(٢٠٩) فصلت : ٥٢

(٢١٠) في الأصل: [ولأمرٍ مَّا]، بتشديد الميم وفتحها، كما في رسم المصحف وتجويده، وأثبته على الرسم الإملائي، وتكون في سياق التهديد والوعيد، مع أن السياق يحتمل أن تكون العبارة: [والأمر ما]، أو [ولأمر كما]، والمعنى فيها متقارب.

(٢١١) متفق عليه من حديث أبي هريرة. ولفظهما: «إن العبد ليتكلم بالكلمة، ما يتبين فيها، يزل بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب». البخاري برقم (٦٤٧٧)، ومسلم برقم (٢٩٨٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

مثاب مأجور، ولله الحمد.

المسألة الثانية: (٢١٢)

وهو أن استحقاق الله تعالى الحمد على الإيمان لا يدل على الجبر ونفي الاختيار، فهذا الأمر مجمع عليه أيضا؛ وقد تظاهرت الأدلة عقلا وسمعاً وإجماعاً في الحقيقة، وإن ظهر الاختلاف فإنما هو في العبارات (٢١٣)، وفي أمور لا تقتضي نفي الاختيار عن العبد؛ إلا أن يكون ممن لا يعتد به في الإجماع لجهله، أو مخالفته للإجماع المنعقد قبله وبعده(٢١٤)؛ فإني لا أستحضر الآن عالما واحدا اتفق النقل عنه لذلك صريحاً من غير تأويل، كما سوف أبينه إن شاء الله تعالى.

وأما ذكر الأدلة على ذلك فلا يحتاج إليه لوجوه:

أحدها: أن ذكره يطول مع أنه مركوز في فطر العقول.

وثانيها: أن مواضعه معروفة من كتب الكلام.

وثالثها: أنه يأتي في نقلنا لكلام الخصوم من الأدلة ما لا مزيد عليه، ولله الحمد والمنة.

والذي يدل على ما ذكرته من ثبوت الاختيار للعبد أنه لا يعلم في/ ذلك مخالف؛ إلا الجبرية والأشعرية، لكننا ننقل عنهم [٥/ب] ما يقتضي الموافقة بالنص الصريح، دون المفهوم والإلزامات؛ ولنا في النقل عنهم طريقان:

أحدهما: نقل المعتزلة والزيدية لذلك عنهم(٢١٥)، ولو لم يكن في ذلك إلا ما رواه السيد العلامة أحمد ابن أبي هاشم(٢١٦)، مصنف "شرح الأصول الخمسة"، الذي هو مدرس الزيدية(٢١٧)؛ فإنه قال فيه في أوائل الفصل الثاني في العدل ما

---

(٢١٢) هامش عند المسألة الثانية: [قف: استحقاق الله الحمد على الإيمان لا يدل على الجبر ونفي الاختيار]، وكأنها بلاغ حين العرض.

(٢١٣) انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٧٦.

(٢١٤) ممن ينطبق عليهم هذا الوصف الجبرية الأولى الخالصة.

(٢١٥) أي عن: الجبرية والأشعرية.

(٢١٦) هو أحمد بن الحسين بن أبي هاشم الحسيني، من ذرية عمر الأشرف، وقيل من زيد بن الحسين، من ألقابه: قوام الدين، الإمام المستظهر، وششديو، ومانكديم (أعجمي، معناه: وجه القمر، لحسن وجهه)، من زيدية بلاد الري، خرج سنة ٤١١هـ، بعد وفاة الإمام الزيدي أحمد الهاروني، وهو من تلاميذ القاضي عبدالجبار، ويخالفه في الإمامة، وعلق عنه كتابه: شرح الأصول الخمسة، توفي بعد سنة ٤٢٠هـ؛ انظر مقدمة تحقيق (شرح الأصول الخمسة)، ص٢٩.

(٢١٧) يقرر ابن الوزير رحمه الله أن علماء آل البيت المتقدمين لم يعرف عنهم عناية بعلم الكلام، ويشير إلى أن هذا الكتاب على خلاف طريقتهم، ففي معرض حديثه عن هذا الجانب في كتابه العواصم والقواصم، ٣/ ٤١٩، يقول: (وما زال علماء أهل البيت عليهم السلام على هذا قديما وأخيرا، ومن الشواهد لذلك أنه ليس لهم في علم الكلام مصنف مبسوط، كتواليف المتكلمين الحافلة، إلا ما صنفه بعض العجم منهم في ذلك متابعة لقاضي القضاة، وهو السيد مانكديم، وهو الكتاب

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

لفظه: (فإن قالوا هذا بناء على أن الواحد منا مخير في تصـــرفاته، ونحن لا نســـلم ذلك، فإن من مذهبنا أنه مجبر عليه في هذه الأفعال، وأنها مخلوقة) [٢١٨]، ثم أجاب بأربعة أجوبة [٢١٩] قال في الثالث منها ما لفظه: (وبعد فلا خلاف بيننا وبينكم في أن هذه التصرفات محتاجة إلينا، ومتعلقة بنا، وأنا مختارون فيها؛ وإنما الخلاف في جهة التعلق أكسب؟ أم حدوث؟ فعندنا أن جهة التعلق إنما هو الحدوث[٢٢٠]، وعندكم أن جهة التعلق إنما هو الكسب؛ فلا وجه للمنازعة)[٢٢١].

الطريق الثانية: في النقل، عنهم[٢٢٢] وهو كثير؛ فمن ذلك ما ذكره الرازي في "نهاية العقول"، ولنقتصـــر فيما ذكره على أمرين:

أحدهما: أنه بالغ في نصرة الـجـبر، وأن الداعي موجب، وأن كونه موجباً يقتضي الجبر، ثم نص على أنه لا يعني بالجبر والوجوب نفي الاختيار، ونص على أن من زعم أن الجبر وإيجاب الداعي يوجب نفي الاختيار يلزمه القول بأن الله تعالى غير مختار، ونص أن ذلك خروج عن الإسلام[٢٢٣]، وصرح بذلك في غير موضع تصريحاً يدل دلالة قطعية على أن مراده بأن الداعي موجب هو مراد أبي[٢٢٤] الحسـين المعتزلي[٢٢٥] وأصـحابه في وجوب الاسـتمرار، ومراد المعتزلة أجمعين في قولهم: أن الله تعالى لا

الموجود في ديار الزيدية في اليمن، المسمى بشرح الأصول الخمسة، ويدل على انفراده بذلك من بين سلفه: أنه لم ينقل عنهم فيه حرفا واحدا، وإنما نقل كلام شيوخ الاعتزال، ومذاهبهم، وأدلتهم ...).

(٢١٨) شرح الأصول الخمسة، ص٣٠٣؛ وانظر: العواصم والقاصم، ٥/ ٢٦٦.

(٢١٩) في الطبعة التي رجعت إليها لا يوجد ذكر للأربعة في هذا الموضع.

(٢٢٠) وسيأتي في ختام الرسالة [٩/ب] قريب من هذا المعنى في كلام ابن الوزير؛ وهذه المسألة هي أصل الشبهة، وهو جهة تعلق القدرتين في الفعل: قدرة الرب وقدرة العبد، هل تأثيرهما هو في الإحداث والإيجاد؟ وهنا منع الفريقان من وجود مقدور بين قادرين، ومناط الإشكال حصر تعلق القدرة المؤثرة بإحداث الفعل فقط، ولا يتصور قدرة لها تعلق بالفعل غير إحداثه، وعليه يتوجب نفي القدرة الأخرى، على كلا القولين، والقدرية (المعتزلة والزيدية) مع غلوهم في فعل العبد وقدرته يرون أنهما في الأصل من خلق الله وإقداره، والنزاع معهم في آحاد المقدورات وأفعال العباد؛ حيث يرون استقلال العبد وقدرته بالتأثير، ولا يثبتون تأثيراً من جنس تأثير السبب في مسببه، وكلا الفريقين (المعتزلة والجبرية) خالفوا ما عليه أهل السنة الذين يثبتون تأثيراً لقدرة العبد في فعله من جنس تأثير السبب في مسببه؛ وسبقت الإشارة إلى ذلك في قسم الدراسة، وانظر: نقد أساس شبهة القدرية والجبرية في أفعال العباد، د. عبدالله القرني، ص٣٩١، ٤٠٧.

(٢٢١) شرح الأصول الخمسة، ص٣٠٤؛ وانظر: العواصم والقاصم، ٥/ ٢٦٦.

(٢٢٢) أي عن: الجبرية والأشعرية.

(٢٢٣) انظر: نهاية العقول، ٢/ ٥٠.

(٢٢٤) في الأصل: (أبو الحسين).

(٢٢٥) أبو الحسين البَصْري المعتزلي، محمد بن علي الطيب، من شيوخ معتزلة البصرة، من تلامذته: أبو علي بن الوليد، وأبو القاسم بن التبان، له: المعتمد في أصول الفقه؛ وتصفح الأدلة؛ وشرح الأصول الخمسة، توفي بغداد، سنة ٤٣٦هـ، انظر: سير أعلام النبلاء، ١٧/ ٥٨٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

يفعل القبيح قطعاً؛ لأجل توفر الدواعي إلى تركه، ووجود الصارف عن فعله[٢٢٦].

وفسر الجبر بوجوب وقوع فعل العبد عند رجحان الداعي، لا بوجوب[٢٢٧] نفي/ الاختيار، وصرح أن العبد مختار بالنظر [٦/أ] إلى القدرة وتأثيرها، وسوى بين ثبوت الاختيار لله تعالى وللعبد، وبين وجوب الفعل عند الرجحان في حق الله تعالى، وفي حق العبد، ولا فرق عنده إلا في التسمية؛ فإن الله تعالى يسمى مختاراً، ولا يسمى مجبراً، والعبد يسمى مختاراً مجبراً معا، ولا تنافي عنده بينهما لاعتبار الجهتين، ولتفسيره الجبر بما لا يقتضي الاضطرار؛ وهذا ضعيف، فإن الجبر والاضطرار بمعنى، والمجبر غير المختار[٢٢٨]؛ ولهذا لم يساعده على هذا سائر الأشعرية[٢٢٩]، ونص الخطابي في المعالم[٢٣٠]، والنووي في شرح مسلم[٢٣١]، وابن الأثير في جامع الأصول[٢٣٢] على نفي الإجبار[٢٣٣].

الأمر الثاني: مما ذكره الرازي في "النهاية" أنه ذكر أنهم أربع فرق[٢٣٤]: ثلاث فرق منهم يقولون: إن للعبد قدرة مؤثرة في مقدوره، واختيار يختار به الفعل أو الترك.

---

(٢٢٦) نهاية العقول، ٣/ ٢٩- ٣٠٢؛ ونقل قريباً منه ابن الوزير في العواصم، انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٧٧؛ والمعتزلة والأشاعرة يتفقون على عدم وصف الله بفعل القبيح، وإن كانت المعتزلة تبني قولها على الدليل العقلي، والأشاعرة تبني قولها على الدليل الشرعي.

(٢٢٧) كلمة (بوجوب) يظهر في المخطوط أن الناسخ نسيها أولاً، ثم أضافها لاحقا.

(٢٢٨) انظر: نهاية العقول، الرازي، ٢/ ٢٦؛ وسبق في قسم الدراسة الإشارة إلى أني لم أقف في الكتاب المذكور: (نهاية العقول) على ألفاظ للرازي مطابقة لما ذكره عنه ابن الوزير، انظر: نهاية العقول، ٢/ ٧-٩٢.

(٢٢٩) سبق أن جمهور الأشاعرة مع قولهم بالكسب -تبعاً لإمامهم- إلا أن لهم إضافات على هذه المقالة.

(٢٣٠) معالم السنن، شرح سنن أبي داود، ٤/ ٣٢٢، وجاء فيه تعليقاً على حديث محاجة موسى لآدم، قال: (قد يحسب كثير من الناس أن معنى القدر من الله والقضاء منه معنى الإجبار والقهر للعبد على ما قضاه وقدره، ويتوهم أن فلج آدم في الحجة على موسى إنما كان من هذا الوجه، وليس الأمر في ذلك على ما يتوهمونه، وإنما معناه الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه بما يكون من أفعال العباد، وإكسابهم وصدورها عن تقدير منه، وخلق لها، خيرها وشرها).

(٢٣١) شرح النووي على مسلم، ١/ ١٥٥- ١٥٦، ونقل كلام الخطابي، مع اختلاف يسير، فقال: (قال الخطابي وقد يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر إجبار الله سبحانه وتعالى العبد، وقهره على ما قدره وقضاه، وليس الأمر كما يتوهمونه، وإنما معناه الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه وتعالى بما يكون من اكتساب العبد، وصدورها عن تقدير منه، وخلق لها، خيرها وشرها).

(٢٣٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول، ١٠/ ١٠٣، عند حيث رقم/ ٧٥٧٤، حديث جابر رضي الله عنه: "لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره من الله، ..." الحديث؛ ونقل كلام الخطابي في معالم السنن، الآنف ذكره.

(٢٣٣) قرر ابن الوزير مثل هذا في: العواصم والقواصم، (٧/ ١٤٠)، فقال: (وقد تقدم كلام الخطابي في تفسير القضاء والقدر، وتصريحه فيه بنفي الجبر، وقد نقله عنه بلفظه النواوي في شرح مسلم، وابن الأثير في جامع الأصول).

(٢٣٤) انظر: نهاية العقول، ٢/ ٤١، ٤٣؛ والعواصم والقواصم، ٧/ ٢٤؛ وسبق الحديث عنها في قسم الدراسة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

والفرقة الرابعة منهم الجبرية الخـــلص، وهم الذين يقولون: ليست قدرة للعبد[٢٣٥] مؤثرة بفعله، ولا متعلقة به البتة، لكن الله تعالى يخلق الفعل بقدرته سبحانه وحده، ويخلق للعبد عند خلقه لفعله قدرة على ذلك الفعل الذي خلقه، غير مؤثرة فيه البتة؛ قال: وهذا قول الأشعري.

ثم ذكر عن القائلين بهذا القول الباطل– الذي لا يكاد أحد يوجد عليه اليوم– أنهم يقولون: إن الاختيار إلى العبد، فإن اختار الطاعة خلقها الله تعالى فيه عقب اختياره لها، وإذا اختار المعصـــية خلقها الله فيه عقب اختياره لها؛ قال: ولهذا يحســـن عندهم توجيه الأمر والنهي إليه. انتهى[٢٣٦].

وهذا على بعده وبطلانه مثل قول بعض المعتزلة: (إنه لا فعل للعبد إلا الإرادة)[٢٣٧]؛ لكن اختلفت العبارة، وذكر الرازي كلام [ســـائر] فرقهم[٢٣٨] الذين ردوا هذا القول على الأشـــعري وأبطلوه، وطولوا في الاحتجاج على بطلانه بجميع أدلة المعتزلة وزيادة عليها، أو تهذيب لها، كما يظهر ذلك فيما نقله عنهم[٢٣٩].

ومن ذلك أن ابن الحاجب [٢٤٠] ذكر في "مختصـــر المنتهى"[٢٤١] / قول من قال: بأن الداعي يوجب الاختيار، ثم رده، [٦/ب] فقال– ما هذا لفظه–: (وهو ضعيف، فإنا نفرق بين الضرورية والاختيارية ضرورة، ويلزم عليه فعل الباري تعالى، وأن لا يوصف

---

(٢٣٥) لعل الصواب (قدرة العبد)، وقول الجبرية الخالصة نوه عنه ابن الوزير في: العواصم والقواصم، ٧/ ٤٨.

(٢٣٦) من كلام الرازي بعبارة قريبة مما ورد، وفي آخرها: (وإذا كانت المُكْنة بهذا المعنى حاصلة لا جرم حسنُ الأمر والنهي)، نهاية العقول، ٢/ ٦٥؛ فطريقة الأشعري أن العبد متمكن من الاختيار (الإرادة)، وهو ليس أمراً ثبوتياً، فتمكنه منه لا يعني أن قدرته مؤثرة في الإيجاد، انظر: نهاية العقول، ٢/ ٤٣.

(٢٣٧) انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ١٠، وهو قول الجاحظ وثمامة بن الأشرس من المعتزلة.

(٢٣٨) أي فرق الأشاعرة.

(٢٣٩) انظر: نهاية العقول، ٢/ ٤٤– ٤٦، وقبلها ص١٩–٢٢: ذكر أدلة المعتزلة التسعة، ومخالفة أبي الحسين البصري لهم؛ وتوسع الرازي في ذكر الأقوال كان في: مفاتيح الغيب، ٤/ ٦٩؛ وانظر العواصم والقواصم، ٧/ ٥٢، ١٣١.

(٢٤٠) ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو، الكردي الدُّويني، الأصولي المالكي، النحوي المقرئ، ولد ٥٧٠هـ، تلق عن الشاطبي علم القراءات، برع في النحو والأصول، صاحب التصانيف الحسنة التي اشتغل بها العلماء، من أشهرها: الكافية في النحو، ومنتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، وكذلك مختصره، ت/٦٤٦هـ؛ انظر: سير أعلام النبلاء، ٢٣/ ٢٦٤– ٢٦٦.

(٢٤١) ابن الوزير في العواصم والقواصم، ٧/ ١٢٩، وقد برر نقله عن هذا الكتاب، فقال: (ومن ذلك قول ابن الحاجب في كتابه: "مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل"، وهو كتاب متداول في أيدي الزيدية في هذه الأعصار، فأحببت أن أستكثر النقل منه، ليتوضح لهم غلطهم على أهل السنة في النقل، وقد ذكر ما يدل على ذلك في مواضع)؛ وقال –أيضاً– في العواصم والقواصم، ٧/ ١٣٢، قال: (والذي يدل على ما أنا بصدده أن شراح كتابه من الأشعرية يقررون ما ذكره في هذا، ولا يقدحون عليه، ولا ينسبونه إلى التفرد باختيار شيء، كما قد يكون من الرازي، ثم كتاب الأصل الذي مختصر المنتهى راجع إليه هو تأليف السيف الآمدي، أحد أئمتهم في الكلام، وكتابه أحد كتبهم المشهورة، وهذه الأمور تفيد العلم الضروري بأنهم لا ينفون الاختيار).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

بحسن، ولا قبح شرعا؛ والتحقيق أنه يترجح بالاختيار)[٢٤٢].

ومن ذلك كلام علمائهم في شرح كلام ابن الحاجب هذا، وهو معروف في جميع شروحهم له على كثرتها[٢٤٣]، منهم قطب الدين الشيرازي [٢٤٤]، أحد أئمة علم الكلام منهم، فإنه قال في شرح كلام ابن الحاجب هذا– ما لفظه– : (وتوجيه الاعتراض الأول أن نقول: ما ذكرتم من الدليل تشكيك في الضروريات، فلا يستحق الجواب، وإنما قلنا ذلك لأنا نفرق بين الأفعال الاضطرارية، كحركة المرتعش، وبين الاختيارية بالضرورة، وندرك أن أفعالنا اختيارية، فالتشكيك فيها تشكيك في الضروريات)، قال: (ويمكن توجيهه بوجه آخر، وهو دلالة البديهة على أن البعض ليس اضطراريا، مع استلزام دليلكم كون الكل كذلك ...)[٢٤٥]، إلى آخر كلامه في شرح بقية الحجج التي احتج بها ابن الحاجب على أن العبد مختار، غير مضطر.

ومن العجائب[٢٤٦] نصهم في مختصر المنتهى، وفي كتاب المنتهى الكبير[٢٤٧]، وفي شروح هذا المختصر– على دعوى الضرورة في أن أفعالنا اختيارية، وأن المشكك في ذلك لا يستحق الجواب[٢٤٨]، وهذا أبلغ من مذهب المعتزلة[٢٤٩]، فإن مذهب المعتزلة: أن علمنا باختيار أفعالنا استدلالي، لا يدرك إلا بالنظر، ويقع فيه الشك، ويستحق المشكك فيه الجواب؛ إلا أبا الحسين، فإنه ذهب إلى أن ذلك ضروري، كما قاله الخصوم، وقد عد قول أبي الحسين من الغلو في الاعتزال، فكيف لا يتعجب المتعجب

---

(٢٤٢) مختصر المنتهى، ص٣٠– ٣١، عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب، ت/ ٦٤٦هـ، كردستان العلمية – القاهرة، ط. ١٣٢٦هـ.

(٢٤٣) من شروح وحواشي مختصر المنتهى، لابن الحاجب: شرح العضد الإيجي، وشرح قطب الدين الشيرازي، شرح تاج الدين السبكي، وشرح ضياء الدين الطوسي، وشرح ركن الدين الاستراباذي، وشرح ابن إمام الكاملية، وشرح محمود الأصفهاني، وحاشية التفتازاني، وحاشية الجرجاني، وحاشية الهروي.

(٢٤٤) محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي قطب الدين الشيرازي الشافعي(٦٣٤ ٧١٠هـ)، له: شرح مختصر ابن الحاجب، وشرح المفتاح للسكاكي، وشرح الكليات، وشرح الإشراق، انظر: الدرر الكامنة، ٤/ ٣٣٩ – ٣٤١.

(٢٤٥) شرح مختصر الأصول، لقطب الدين الشيرازي، ل[٧٠/ب]، وفي المخطوط اختلاف يسير وزيادة عما في رسالة ابن الوزير، وهذا نص المخطوط: (وتوجيه الاعتراض الأول أن نقول: ما **ذكرت** من الدليل تشكيك في الضروريات، فلا يستحق الجواب، وإنما قلنا ذلك لأنا نفرق بين الأفعال الاضطرارية **الصادرة لا عن رَوِيَّةٍ واختيار**، كحركة المرتعش –**وإليها أشار بقوله: الضرورية**–، وبين **الأفعال** الاختيارية بالضرورة، وندرك أن أفعالنا اختيارية **ضرورة**، فالتشكيك فيها **يكون تشكيكاً** في الضروريات)؛ وانظر: العواصم والقواصم، ٧/ ١٣٧، ولكن ابن الوزير –رحمه الله– ذكر كلامه هناك مع اختصار واختلاف يسير –أيضاً– عما نقله في متن رسالة (حمد الله على الإيمان).

(٢٤٦) العجائب: بدون همزة مع هور يسير لنبرة، ويحتمل أن تكون (العجايب) تسهيلاً؛ أو (العجاب)، للمبالغة في العجب؛ وكلها صحيحة.

(٢٤٧) المنتهى الكبير هو أصل المختصر، واسمه: (منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل)، والمختصر أكثر تداولاً وخدمة.

(٢٤٨) انظر: مختصر المنتهى، ابن الحاجب، ص٣١.

(٢٤٩) في الهامش عندها: (قف. كلام الأشعرية أصرح من كلام المعتزلة في إثبات الاختيار).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

من كون الغلو في الاعتزال منصوصا منصورا في مشاهير[٢٥٠] مصنفات خصوم المعتزلة؟ وكيف يستطيع مع هذا أن ينسب إليهم الإطباق على نفي الاختيار، ومن ذلك قول قطب الدين في هذه المسألة بعينها ما لفظه: (والتحقيق أن فعل العبد جائز صدوره، [ولا صدوره][٢٥١]، ويترجح وجوده بالاختيار، قوله -يعني المخالف-: الفعل مع المرجح إن كان لازماً كان اضطرارياً غير / مقدور عليه – ممنوع، لأن وجوب الشيء بشرط الغير لا ينافي القدرة عليه، وإلا لزم نفي قدرته تعالى، لوجوب صدور [٧/أ] المعلولات عنه بشرط إرادته الجازمة ...)[٢٥٢]، إلى آخر ما ذكره.

وهو صريح في أن قولهم الداعي موجب في أفعال العباد، مثل قول المعتزلة في الداعي في حق الله تعالى، وأنه وجوب استمرار وترجيح، لا وجوب إجبار وعدم اختيار، كما نص عليه الرازي فيما تقدم[٢٥٣]، وهو مثل كلام الشيخ أبي الحسين، والإمام يحيى بن حمزة[٢٥٤][٢٥٥]، في أن الجبر إنما يلزم من قال إن القدرة موجبة، لأنها هي المؤثرة، والمؤثر إذا كان موجباً انتفى الاختيار قطعا؛ ومن ذلك ما ذكره الغزالي في كتابه (المستصفى)، و(سر العالمين وكشف ما في الدارين)[٢٥٦]، أما كتابه (المستصفى في أصول الفقه) فإنه ذم الجبرية في خطبته[٢٥٧]، وأما كتابه (سر العالمين) فإنه صرح فيه بمثل كلام المعتزلة[٢٥٨]، ولم

---

(٢٥٠) كتبت آخر السطر: (مشا)، ولعل الناسخ نسي بقيتها، وتمت في الهامش: (هير).

(٢٥١) في العواصم: (ولا صدوره) ، انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ١٣٨، وهو كذلك في مخطوط: شرح مختصر الأصول، لقطب الدين الشيرازي، ل[٧٠/ب]، وفي أصل نسختنا: [ولا ضرورة]، وهر لي من السياق أن ما أثبت هو الأولى، والله أعلم.

(٢٥٢) ابن الوزير ذكره في العواصم مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ، ومن ذلك: (لأن وجد الشيء) بدلاً من: (لأن وجوب الشيء)، ولعلهما بمعنى متقارب في هذا السياق؛ انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ١٣٨.

(٢٥٣) انظر: الروض الباسم، ٢/ ٣٥٨- ٣٥٩.

(٢٥٤) في الهامش: (قف على كلام الإمام يحيى بن حمزة رضي الله عنه).

(٢٥٥) انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٧٤.

(٢٥٦) كتاب: (سر العالمين وكشف ما في الدارين) من الكتب المختلف في نسبتها لأبي حامد الغزالي، وكلام ابن الوزير يوحي أن أتباع الغزالي ينسبونه إليه، وعبارة الإمام الذهبي توحي باحتمال الوضع، وكأنه لم يقف عليه، وإنما نقل منه من طريق سبط ابن الجوزي، من كتابه: (رياض الأفهام) في مناقب أهل البيت، وهو فيه ما فيه من تشيع؛ انظر: سير أعلام النبلاء، ١٩/ ٣٢٨؛ وكذلك نص أنه كتاب مكذوب العلامة الألوسي، انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (الأصل للدهلوي)، محمود شكري الألوسي، ص٣٣.

(٢٥٧) المستصفى من علم الأصول، الغزالي، ١/ ١٦-١٧؛ وقال الغزالي في خطبة كتابه ص١٦-١٧: (فالفقيه ينظر في نسبة فعل المكلف إلى خطاب الشرع، في أمره ونهيه، وليس عليه إقامة البرهان على إثبات الأفعال الاختيارية للمكلفين، فقد أنكرت الجبرية فعل الإنسان).

(٢٥٨) لم أقف على مراد ابن الوزير من الكتاب، ولم أقف على من علق عليه بمثل ما ذكره ابن الوزير رحمه الله.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

ينقموه عليه كما نقموا عليه كلامه فيه على أبي بكر وعمر[٢٥٩]، فدل على أنه مذهبهم[٢٦٠].

ومن ذلك قول السهروردي الشافعي، في كتابه العوارف[٢٦١]، الذي هو عمدة الصالحين من هذه الطائفة، فإنه ذكر طوائف من الصوفية ضالة، ومن ذلك: (قوم يغرقون في بحار التوحيد، ولا ينسبون (لنفوسهم)[٢٦٢] حركة وفعلا، ويزعمون أنهم مجبورون على الأشياء، وأن لا فعل لهم مع الله تعالى، ويسترسلون في المعاصي وكل[٢٦٣] ما تدعو إليه النفس، ويركنون إلى البطالة، ودوام الغفلة، والاغترار بالله، والخروج من الملة، وترك الحدود والأحكام، والحلال والحرام.

وقد سئل سهل عن رجل يقول: أنا كالباب، لا أتحرك إلا إذا حركت[٢٦٤]، قال: هذا لا يقوله إلا أحد رجلين: إما صديق، أو زنديق، لأن الصديق يقول هذا إشارة إلى قوام الأشياء بالله تعالى، مع إحكام الأصول، ورعاية حق حدود العبودية؛ والزنديق يقول ذلك إحالة للأشياء على الله، وإسقاطا للائمة[٢٦٥] عن نفسه، وانخلاعا عن الدين ورسمه). انتهى، ذكره في الباب الثامن والعشرين[٢٦٦]؛ وفيه ما ترى من نسبة الجبرية إلى الخروج من الملة، والزندقة، وهذا هو قول غلاة المعتزلة فيهم.

---

(٢٥٩) انظر: سر العالمين، المنسوب لأبي حامد الغزالي، نقلاً عن الذهبي، فقد ذكر عن الغزالي أنه قال: (في حديث: "من كنتُ مولاه، فعليٌّ مولاه" أن عمر قال لعلي: بخٍ بخٍ، أصبحت مولى كل مؤمنٍ ومؤمنة؛ قال أبو حامدٍ: وهذا تسليمٌ ورضىً، ثم بعد هذا غلب عليه الهوى حباً للرياسة، وَعَقدِ البُنُود، وأمر الخلافة ونهيها، فحملهم على الخلاف، فنبذوه وراء ظهورهم، واشتروا به ثمناً قليلاً، فبئس ما يشترون، وسرد كثيراً من هذا الكلام الفَسْلِ الذي تزعمهُ الإمامِيَّة، وما أدري ما عذره في هذا؟ والظاهر أنه رجع عنه، وتبع الحق، فإن الرجل من بحور العلم –والله أعلم–؛ هذا إن لم يكن هذا وضع هذا وما ذاك ببعيد، ففي هذا التأليف بلايا لا تَتَطَبَّب)، سير أعلام النبلاء، ١٩/ ٣٢٨؛ وفي هذا قدح فيمن تولى الخلافة كأبي بكر وعمر –رضي الله عنهما–، وأنهما مغتصبون لها.

(٢٦٠) إذا كان الكتاب يشك في نسبته للغزالي فلا يحتج به على إلزام الأشاعرة بما فيه، وأنه مذهب لهم، بدعوى أن أحد رموزهم قرر المسألة فيه، ولم ينكروها عليه؛ والظن –على التسليم بصحة نسبة الكتاب– أن مثل هذا الكتاب ليس موضعاً لتقرير مسائل خلق الأفعال، ومسألة الكسب، ولكن استنكرت مسألة الرفض (سب الشيخين) لبروزها وغرابتها وعظمها من الغزالي، وأنها مظنة الدس على الأشاعرة من خلال هذا الكتاب؛ أما مسألة موافقة المؤلف (الغزالي) للمعتزلة فلم أقف عليه فيه، ولا على من علق عليه فيمن كتبوا عنه.

(٢٦١) واسمه: عوارف المعارف، لعمر بن محمد السهروردي الشافعي (٦٣٢هـ)، ت. محمد عبدالعزيز الخالدي، ط. دار الكتب العلمية –بيروت.

(٢٦٢) في الأصل: (لأنفسهم) لكن في الهامش (لنفوسهم)، وهي كذلك في الأصل: عوارف المعارف، ١/ ٥٤، في الباب الثامن، مع اختلاف يسير: (ولا يثبتون؟ ويسقطون لنفوسهم حركة وفعلا).

(٢٦٣) في الأصل: (كلما) لكن الصواب ما أثبت (كل ما)، وهو كما في الأصل: عوارف المعارف، ١/ ٥٤.

(٢٦٤) في الهامش عند هذا الموضع (قف)، ولعلها من المراجعة بعد النسخة.

(٢٦٥) في الأصل: (للايمة).

(٢٦٦) عوارف المعارف، ١/ ٥٣، السهروردي، ت. الخالدي، ولكنه جعله في الباب التاسع (ذكر من انتسب إلى الصوفية، وليس منهم)، وهو كما رتبه السهروردي في خطبة الكتاب، ١/ ٩، وليس كما ذكره ابن الوزير، حيث جعله في الباب الثامن والعشرين، الذي عنوانه: (في كيفية الدخول في الأربعينية)، فلعله فوت على

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

وقال شيخ الحنابلة وعالمهم أحمد بن تيمية الحنبلي، في ذم الجبرية، في كتابه المعروف بالفرق بين الأحوال الربانية والأحوال الشيطانية[٢٦٧]، وقد ذكر الحديث الذي فيه: "فحج آدم موسى"[٢٦٨]، فقال ما لفظه: (وهذا الحديث ضلت فيه طائفتان:[٧/ب] / طائفة كذبت به لما ظنوا أنه يقتضي رفع الذم والعقاب عمن عصى الله تعالى، لأجل القدر، وطائفة شر من هؤلاء، جعلوه حجة، وقد يقولون: القدر حجة لأهل الحقيقة، الذين لا يرون أن لهم فعلا)، إلى قوله: (ولكن وجه الحديث أنه لم يَلُمْ[٢٦٩] أباه إلا لأجل المصيبة التي لحقت أولاد آدم، من أجل أكله الشجرة، فقال له: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة، فلم يلمه لكونه أذنب ذنبا، وتاب منه، فإن موسى – عليه السلام – يعلم أن التائب من الذنب لا يلام، ولو كان آدم يعتقد رفع الملام عنه لأجل القدر لم يقل: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾[٢٧٠]، والمؤمن مأمور بالصبر عند المصائب، والاستغفار من المعايب، قال الله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾[٢٧١]، فالمؤمنون إذا أصابتهم[٢٧٢] مصيبة، مثل المرض والفقر والذل[٢٧٣]، صبروا لحكم الله تعالى، وإن كان ذلك ذنب غيرهم، كمن أنفق أبوه ماله في المعاصي؛ فعليهم أن يصبروا، وإذا لاموا الأب لحظوظهم ذكر لهم القدر والصبر، باتفاق العلماء).

إلى قوله: (وأما أهل الغي والضلال[٢٧٤] فتجدهم يحتجون بالقدر إذا أذنبوا واتبعوا أهواءهم، ويضيفون الحسنات إلى

المؤلف، أو خطأ في النسخة.

(٢٦٧) ويعرف –أيضاً– باسم: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، ت/ ٧٢٨هـ، ت. د. عبدالرحمن اليحيى، ط١، ١٤٢٨هـ، دار المنهاج – الرياض.

(٢٦٨) لفظ الحديث: عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "حاج موسى آدم، فقال له: أنت الذي أخرجت الناس من الجنة بذنبك وأشقيتهم، قال: قال آدم: يا موسى، أنت الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه، أتلومني على أمر كتبه الله علي قبل أن يخلقني – أو قدره علي قبل أن يخلقني – " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فحج آدم موسى». البخاري برقم (٤٧٣٨).

(٢٦٩) في الأصل: (يكن)، وأثبت (يلم) كما في الأصل: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ص١٨٣؛ وهو الأنسب للسياق.

(٢٧٠) سورة الأعراف : ٢٣

(٢٧١) سورة غافر : ٥٥.

(٢٧٢) كتبت آخر السطر: (أصا)، ولعل الناسخ نسي بقيتها، وتممت في الهامش: (بتهم).

(٢٧٣) غير واضحة في الأصل، وأثبتها (والذل)، كما في المصدر، انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ابن تيمية، ص١٠٦–١٠٨، وكما في العواصم والقواصم، ٨/ ٣٦١.

(٢٧٤) كتبت آخر السطر: (الضلا)، ولعل الناسخ نسي بقيتها، وتممت في الهامش: (ل).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

أنفسهم، كما قال بعضهم: أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري[٢٧٥]، أي مذهب وافق هواك تمذهبت به)[٢٧٦]، وقال أيضا ما لفظه: (ومن ظن أن القدر حجة فهو من جنس المشركين، الذين قال الله تعالى عنهم: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[٢٧٧]، قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾، إلى قوله: ﴿قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾[٢٧٨]، ولو كان القدر حجة لم يعذب الله المكذبين للرسل)[٢٧٩]، إلى آخر كلامه، ذكره في كتابه هذا.

وقال تلميذه العلامة محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، في كتابه الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي[٢٨٠]– ما لفظه – : (وما[٢٨١] قدره حق قدره من قال إنه يعاقب عبده بما لا يفعله العبد، ولا له عليه قدرة، ولا تأثير له فيه البتة، بل هو نفس فعل الرب جل جلاله / فيعاقب عبده على فعله، وهو سبحانه جبر العبد عليه، وجبره على الفعل [أ/٨] أعظم من إكراه المخلوق للمخلوق، فإذا كان من المستقر للفطرة والعقول أن السيد لو أكره عبده على فعل، أو ألجأه إليه، ثم عاقبه عليه؛ لكان قبيحا، فأعدل العادلين، وأرحم الراحمين كيف يجبر العبد على فعل لا صنيع له فيه ولا تأثير، ولا هو واقع بإرادته، بل ولا هو فعله البتة، ثم يعاقبه عليه عقوبة الأبد؟!. تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

وقول هؤلاء شر من قول أشباه[٢٨٢] المجوس، والطائفتان ما قدروا الله حق قدره) [٢٨٣]، إلى قوله: (وكذلك لم يقدره حق قدره من قال إنه يجوز أن يعذب أوليائه، ومن لم يعصه طرفة عين، ويدخلهم دار الجحيم، وينعم أعداءه، ومن لم يؤمن به طرفة عين، ويدخلهم دار النعيم، وأن كلا الأمرين بالنسبة إليه سواء، وإنما الخبر المحض جاء عنه بخلاف ذلك، فمنعناه[٢٨٤]

---

(٢٧٥) هامش: (قف على قوله: أنت عند المصيبة قدري، وعند المعصية جبري).

(٢٧٦) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ١٨٢– ١٨٤.

(٢٧٧) سورة الأنعام: ١٤٨؛ وفي المخطوط إضافة نحن إلى الآية (ما أشركنا نحن ولا آباؤنا)، وهو وهم، أو التباس مع آية النحل: ٣٥.

(٢٧٨) سرة الأنعام : ١٤٩

(٢٧٩) مع اختصار، انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ص١٨٠– ١٨١؛ ونقله ابن الوزير في كتابه العواصم والقواصم، ٧/ ١٤٠.

(٢٨٠) وهذا النقل ذكره ابن الوزير في العواصم والقواصم، ٧/ ١٤١– ١٤٢.

كتبت آخر السطر: (الشا)، ولعل الناسخ نسي بقيتها، وتممت في الهامش: (في).

(٢٨١) في المطبوع للجواب الكافي: (وكذلك ما قدره)، وكذلك في العواصم والقواصم، انظر: الجواب الكافي (لمن سأل عن الدواء الشافي)، ابن القيم، ص١٤٠؛ والعواصم والقواصم، ٧/ ١٤١.

(٢٨٢) في المخطوط، وكذلك في العواصم والقواصم، ٧/ ١٤٢: (قول أشباه المجوس)، وأما في المطبوع للجواب الكافي، ص١٤٠: (قول المجوس)، ولعلها أصوب.

(٢٨٣) الجواب الكافي، ص١٤٠.

(٢٨٤) في المخطوط والعواصم والقواصم، ٧/ ١٤٢: (فمنعناه) من المنع كما هو مثبت، وهو الأصوب، وهو بخلاف الجواب الكافي، ص١٤١: (فمعناه) من المعنى.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

للخبر، لا لمخالفة حكمته وعدله، وقد أنكر سبحانه على من جوز عليه[٢٨٥] ذلك غاية[٢٨٦] الإنكار، وجعل الحكم به من أسوأ الأحكام)[٢٨٧]، وذكر في كتابه هذا أن الحركات ثلاثة أنواع: اختيارية؛ وطبيعية؛ وقسرية، إلى قوله: (والدليل على انحصارها في هذه الحركات الثلاث أن المتحرك إن كان له شعور بالحركة فهي الإرادية، وإن لم يكن له شعور بها فإما أن تكون على وفق طبعه، فهي الطبيعية، وإن لم فهي القسرية) [٢٨٨]، انتهى.

وذكر أيضا في كتابه حادي الأرواح، في الباب الأول منه، كلام الأشعري في كتاب مقالات الإسلاميين واختلاف [المضلين][٢٨٩]، وصدَّرَه بجملة ما عليه أهل السنة وأهل الحديث، وذكر مذاهبهم، ومن جملة ما ذكر قوله: (ويقولون: إن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، ولا يقولون مخلوق، ولا غير مخلوق)[٢٩٠]، وذكر هذا الرجل في أول كتابه فصلا طويلا في الاحتجاج على الجبرية، تركته لطوله، وقال في كتابه حادي الأرواح، وقد ذكر الحديث الذي فيه: "الخير بيديك، والشر ليس إليك"[٢٩١] ما لفظه: (ولم يقف على المعنى المقصود من قال: الشر لا نتقرب به إليك، بل الشر لا يضاف / إليه سبحانه بوجه من الوجوه، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولا في أسمائه، فإرادته لها الكمال المطلق من جميع الوجوه، وصفاته كلها صفات[٨/ب] كمال يحمد عليها، ويثنى بها[٢٩٢]، وأفعاله كلها خير ورحمة وعدل وحكمة، ولا شر فيها بوجه ما، وأسماؤه كلها حسنى، فكيف يضاف إليه الشر، بل الشر في مفعولاته ومخلوقاته، وهو منفصل عنه، إذ فعله غير مفعوله، ففعله خير كله، وأما المخلوق المفعول ففيه الخير والشر)[٢٩٣]، إلى آخر كلامه[٢٩٤].

وقال إمام الأشعرية المتفق على جلالته أبو المعالي الجويني، في مقدمات كتابه البرهان في أصول الفقه، وقد ذكر فصلا

---

(٢٨٥) [عليه] مضافة في الهامش، وهي صواب الكلام.

(٢٨٦) في المخطوط بدون (غاية)، والصواب إثباتها، كما في العواصم والقواصم، ٧/ ١٤٢، والجواب الكافي، ص١٤١.

(٢٨٧) الجواب الكافي، ص١٤١.

(٢٨٨) الجواب الكافي، ص٢٠٠.

(٢٨٩) كما في الأصل [المضلين]، وفي حادي الأرواح، ابن القيم، ص١١، في الطبعة التي رجعت إليها كذلك: بالضاد المعجمة؛ ولكن الأشهر: بالصاد المهملة، كما في العواصم والقواصم، ابن الوزير، ٧/ ١٢٤؛ وفي المطبوع لكتاب: مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١/ ٣٤٧.

(٢٩٠) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ص١٣؛ وانظر: مقالات الإسلاميين، ١/ ٣٤٧.

(٢٩١) مسلم، ح/ ٧٧١، بلفظ: "الخير كله بيديك".

(٢٩٢) وهذا النقل ذكره ابن الوزير في العواصم والقواصم، ٧/ ١٤٢، بعبارة (ويثنى عليه بها).

(٢٩٣) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ص٣٧٥.

(٢٩٤) وهذا النقل ذكره ابن الوزير في العواصم والقواصم، ٧/ ١٤١– ١٤٢، ٢٠٧.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

يجمع حقيقة التكليف، ومن يكلف، وما يجوز التكليف به، وأطال الكلام فيه، ثم قال ما لفظه: (والقول الوجيز فيه أنه يكلف المتمكن، ويقع التكليف بالممكن)[٢٩٥]، ثم ذكر قول الأشعري، ورد عليه[٢٩٦].

وذكر النووي في أذكاره، في باب الغيبة ما يدل على مثل مذهب المعتزلة، وذلك حين ذكر الغيبة بالقلب، فطالعه هنالك[٢٩٧].

ونحو هذا من [كلاماتهم][٢٩٨] كثيرة واسعة يطول ذكرها، وقد أطلت في نقلي عنهم، والحامل على التطويل في ذلك أن السامع بهذا في المتأخرين المتعصبين من المعتزلة والزيدية لا يكاد يصدقه، لإطباق[٢٩٩] المعتزلة على نقل الجبر عن جميع هذه الطائفة المتسمين بالأشعرية، وأهل السنة، من غير تفسير لمرادهم فيه[٣٠٠]، وهذا منهم تقصير في البحث كثير، وحيف على الخصوم كبير، ولو أنصفوا لنقلوا ألفاظهم في ذلك، ولم يقتصروا على حكاية مذاهبهم بالمعنى، بل بالإلزام، وينسبوا إلى جماهيرهم أقوال شواذهم الذين انقرضوا، ولم يساعدوا ويتابعوا، بل يتأولون نقل علمائهم الصريح[٣٠١] عن الخصوم، للموافقة على الاختيار، كما قد بينا من نقل السيد، صاحب شرح الأصول[٣٠٢]، ويعدلون عن ذلك النقل الصحيح الصريح إلى نقل الشناعات، وذكر

(٢٩٥) البرهان في أصول الفقه، الجويني، ١/ ١٦.

(٢٩٦) المرجع السابق، والنقل السابق بعد تقرير ما نسب إلى أبي الحسن الأشعري في أنه يجوز تكليف ما لا يطاق.

(٢٩٧) بدأ الإمام النووي باب الكلام عن الغيبة من ص٣٣٦، وأما الغيبة بالقلب ففي ص٣٤٤، انظر: الأذكار، أبو زكريا محيي الدين النووي (٦٧٦هـ)؛ ت. عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر – بيروت، ط ١٤١٤ هـ؛ ولم أقف على حديث للنووي في هذا الموضع عن قول المعتزلة، ولا عن قول الأشاعرة، ولا عن مسألة خلق الأفعال؛ فلم أفهم مراد ابن الوزير بما قال، وربما ثم لبس لم يتضح لي حول عبارة هذه النسخة: (وحديث النفس إذا لم يستقرَّ ويستمرّ عليه صاحبُه فمعفوٌ عنه باتفاق العلماء، لأنه لا اختيارَ له في وقوعه، ولا طريقَ له إلى الانفكاك عنه)؛ والله أعلم.

(٢٩٨) كذا في المخطوط، والصواب: (كلماتهم).

(٢٩٩) هامش: (قف على اطبق (إطباق) الحاصل من المعتزلة والزيدية المتأخرين على الأشعرية في نسبة الجبر إليهم).

(٣٠٠) هذا الدفاع تكرر عند ابن الوزير بنفس المعنى، انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٦٩، في ضمن حديثه عن الكسب.

(٣٠١) أي نقل علماء المعتزلة والزيدية، كما في شرح الأصول الخمسة، لأحمد بن الحسين، أبو هاشم الحسيني.

(٣٠٢) راجع النص المحقق: [٥/ب]؛ وانظر: شرح الأصول الخمسة، ص٣٠٤؛ والعواصم والقاصم، ٥/ ٢٦٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

الإلزامات، وإنما مثل من نقل عنهم مثل من نقل عن الزيدية مذاهب المطرفية[٣٠٣] والحسينية[٣٠٤] – لكونهما طائفتين من الزيدية– ؛ أنهم يفضلون الحسين بن القاسم على رسول الله/ ﷺ ويقولون: إن كلامه خير من كلام الله جل جلاله، بل قد ذكر بعض [٩/أ] الحسينية القاسمية الحج إلى عيان[٣٠٥]، حتى قال في ذلك الشاعر:

حج الأنام إلى المحصب من منى وإلى مداقة[٣٠٦] حج آل القاسم

رواه الإمام أحمد بن سليمان في بعض كتبه، أظنه في كتاب الحكمة الدرية[٣٠٧]، فأي خطيئة أعظم من نسبة هذه الضلالات والشناعات إلى الزيدية[٣٠٨].

---

(٣٠٣) المطرفية من الزيدية: أتباع مطرف بن شهاب الشهابي العبادي، من أعيان نهاية القرن الرابع الهجري، من أعيان بيت حنبص، كانت من مراكز المطرفية، ومن منازلهم هجرة الظهراوين، وزعمت المطرفية أنهم أتباع لمذهب الهادي بن الحسين، وأن مطرف أخذ مذهب الهادي عن علي بن محفوظ، وقد تبع مطرف حينا الحسين بن القاسم العياني، ثم تركه، وقد تسمى بدعتهم (التطريف)، وهم يجوزون الخروج عن مذهبه، ونازعوا لذلك إمام الزيدية في وقته: عبدالله بن حمزة، وجرت بينهما أحداث شنيعة، استمرت مقالتهم قرابة ثلاثة قرون، ثم ضعفت، وتنسب للمطرفية مسائل خالفوا بها الزيدية في الأصول، ومنها عدم اشتراط البطنين للإمامة، ومنها العناصر الأربعة، وجادلتهم حولها فرقة المخترعة، وانتشر بين الزيدية تكفير المطرفية، وأنهم يستحلون الكذب لنصرة مذهبهم؛ انظر: طبقات الزيدية الكبرى، إبراهيم القاسم (ت/ ١١٥٢هـ)، ق. الثالث، ١/ ١١٢٥؛ والمسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك، ص٣٤٩؛ والعواصم والقواصم، ٨/ ٢٥٦؛ ومطلع البدور، ٤/٣٦١– ٣٦٣، وهجر العلم ومعاقله في اليمن، ص١٦٣– ١٦٩، ١٥١٢، ١٥١٦.

(٣٠٤) الحسينية من الزيدية: أتباع الحسين بن القاسم بن علي العياني (ت/ ٤٠٤هـ)، نسب إليهم أنهم يرون أن الحسين أفضل من النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه حي لم يمت، وأن كلامه أبهر من القرآن، ومن كتبه: المعجز، ودعا الحسين لنفسه بالإمامة بعد أبيه، سنة ٤٠١هـ، من هجرة قاعة، وادعى أنه المهدي، ونازعه الإمام القاسم الزيدي، وابنه محمد، وطلب من الناس الأخماس في كل شيء، موافقة للعبيدية، ثم قتل بعرار عند باب ريدة، وبقي في أتباعه اعتقاد حياته حتى ثلاثة قرون، وذكر أن أخاه جعفر بن القاسم هو الذي أنكر قتله، وادعى بقاءه، ولم يدع لنفسه من بعده، نقل عن الحسينية الحج إلى بلدهم عيان (مداقة)، وانتشر في الزيدية الرد عليه وتكفيره، ومنهم من ادعى أنه اختل عقله؛ انظر: مطلع البدور، ٤/ ٧٩– ٨٤؛ والعواصم والقواصم، ٣/ ٤٢١، ٨/ ٢٥٦؛ وحمد الله على الإيمان (٩/أ)، وهجر العلم ومعاقله في اليمن، ص١٥١١– ١٥١٩، ١٣٨٩.

(٣٠٥) عيان قرية من محافظة عمران، هي قرية تابعة لقبيلة سفيان من بكيل، قرب منطقة تعرف بحرف سفيان، وأول من اتخذها هجرة القاسم العياني والد الحسين؛ انظر: هجر العلم ومعاقله في اليمن، ص١٥١٠.

(٣٠٦) لم أقف على موضع (مداقة)، ولعلها من نواحي قرية عيان، وربما موضع قبر الحسين بن القاسم.

(٣٠٧) قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للعواصم والقواصم، ٨/ ٣٣٤: (واسمه الكامل: "الحكمة الدرية والدلالة النبوية "؛ منه نسخة خطية في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء).

(٣٠٨) ذكر ابن الوزير مثل هذا، انظر: العواصم والقاصم، ٥/ ٢٦٨؛ وأشار الأكوع في هجر العلم ومعاقله في اليمن، ص١٥١٣، إلى مراسلة كتبها الحسين بن القاسم لبعض معارضيه، شنع عليهم تكذيبه في دعواه!، نقلها عن كتاب الحكمة الدرية؛ ويظهر أن ما ينسب إلى هذه الفرقة يحتاج إلى جمع وتمحيص، ففيما ينسب إليهم تناقض فوق تناقض بدعتهم، كالقول بأنهم ينكرون موت الحسين بن القاسم، ويحجون إلى موضعه وبلده، ويظهر أن ابن الوزير يرسل أخبارهم من غير تحرير، ويشنع

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

فكذلك نسبة شواذ الضلال من الأشعرية والسنية إلى السواد الأعظم من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، الذي قد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنهم أكثر من نصف أهل الجنة[٣٠٩]؛ فإنه من الخطأ الفاحش!؛ وأصول الفرق الضالة المعدودة سبعين فرقة توجد في هذه المذاهب الشاذة، إن شاء الله تعالى[٣١٠].

على أنه لم يصح عند أهل الحديث ما روي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: "كلها هالكة"، إلى قوله: "واحدة"[٣١١]، بل قال الحافظ أبو محمد بن حزم رحمه الله تعالى: إن هذه الزيادة موضوعة[٣١٢]، وإنما الحديث المعروف: "أنها تفترق إلى نيف

عليهم! منازلة للخصم في لزوم قبول جميع ما ينسب إلى الزيدية، وسبق قريباً أن من منازل المطرفية هجرة الظهراوين من بلاد همدان، وهي مولد ابن الوزير ومسكن أسرته، كما سبق في ولادته.

(٣٠٩) ورد في الحديث عن أنس، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن أمتي لن تجتمع عَلَى ضلالةٍ، فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم"، رواه ابن ماجه، ح/ ٣٩٥٠؛ وفي السنة، لابن أبي عاصم، ح/٦٨، عن أبي أمامة قال: "افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقةً، أو قال: اثنتين وسبعين فرقةً وتزيد هذه الأمة فرقةً واحدةً كلها في النار إلا السواد الأعظم"؛ وحسنه الألباني، والحديث مخرج في كثير من كتب العقيدة المسندة؛ وأما ما أشار إليه المؤلف من أن السواد الأعظم من هذه الأمة نصف أهل الجنة فأخذه من حديث: (وإني لأرجو أن تكونوا نِصْفَ أَهْلِ الجَنَّةِ)، الحديث، أخرجه: البخاري، ح/ ٣٣٤٨، ومسلم، ح/ ٣٧٧؛ وبنى ابن الوزير من كون أمة محمد النصف فأكثر في الجنة أن هذا يعارض كون الفرق كلها هالكة في النار، فمن نقده للمتن اتجه إلى نقد السند.

(٣١٠) من قوله: (وأصول الفرق ...) قد يظهر أنها منفصلة عما قبلها، فالفرقة الشاذة لا تحسب على أصلها الذي نشأت منه، ولا تلزم بأقوالها؛ ولعل ابن الوزير أراد –أيضاً– أنه حتى هذا الفرق الشاذة عن أصولها فإن ما شذت فيه عن أصلها هو من أصول بقية فرق أخرى من الفرق السبعينية، فيلزم لها ما يلزم لتلك الفرق السبعين من الحكم والوعيد؛ وهذا مقدمة جدلية إلى منع إيقاع التكفير عليهم بمجرد الشذوذ، فيلزمها فيما شذت فيه ما يلزم تلك الفرق، ولعل هذا توسع ومباغتة منه في المنازلة والمجادلة مع المخالف ليتأنى في التكفير ولوازمه، وألا يغتر بصنيع أهل المقالات في مصنفاتهم، مع أن السلف رحمهم الله كفروا بعض تلك الفرق على أصولهم، فبقي أن الشذوذ يوقع –أيضاً– في بدع كفرية.

(٣١١) لفظ (كلها هالكة) لم أقف عليه، والمروي لفظ (كلها في النار)، فلعل الوهم من المؤلف عفا الله عنه، وقد روي هذا الحديث بألفاظ وطرق متعددة، منها ما جاء عند أحمد من حديث أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن بني إسرائيل افترقت على ثنتين وسبعين فرقة، وأنتم تفترقون على مثلها، كلها في النار إلا فرقة"، مسند الإمام أحمد، ح/ ١٢٢٠٨ وانظر: سنن ابن ماجه، ح/ ٣٩٩٣.

(٣١٢) ذكر ابن حزم في الفصل أن هذا الحديث لا يصح من حيث الإسناد، انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ٣/ ١٣٨، من دون تصريح بالوضع، ونبه إلى ذلك شعيب الأرنؤوط في تحقيقه، انظر: سنن ابن ماجه، ح/ ٣٩٩٢؛ وكذلك ابن الوزير نقل كلام ابن حزم نقل في العواصم والقواصم، ١/ ١٨٦؛ بل صرح ابن الوزير بأكثر من هذا، فقال: (وإياك والاغترار بـ"كلُّها هالكة، إلا واحدةً" فإنها زيادة فاسدة، غير صحيحة القاعدة، لا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة) وانظر: ٣/ ١٧٠– ١٧٢، وذكر أن في إسناده ناصبي، وهو أزهر بن عبدالله، ولعل ذلك من أسباب تشنيع ابن الوزير على هذه الزيادة، وأهل الحديث لهم تحرير في قبول رواية المبتدع، وليس من ذلك هذا الموضع، ولذا لم يقبل كثير من أهل العلم طعن ابن الوزير هنا، والبعض ربط ذلك بتأثره ببيئته الزيدية، ويظهر لي أن ذلك ليس من هذا الوجه، بل هذا –إضافة إلى ما سبق في ح/ ٣٠٩– هو من أثر تعلقه واشتغاله بدفع التكفير بالمقالات والبدع عند أهل القبلة بعضهم مع بعض، وأن هذه الزيادة تساهم في تثبيت التكفير وتجويزه من بعضهم لبعض، علماً أن أهل السنة والحديث الآخذين بهذه الزيادة: (هالكة/ في النار) لا يلزمهم ما عند الوعيدية أن من وعد بالنار أنه مخلد فيها، وأنه كافر، بل هي من نصوص الوعيد، وهي في سبب من أسبابه، وهو مخالفة السنة ومفارقة الجماعة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

وسبعين فرقة"، لا زيادة على هذا في نقل الثقات، ومن زاد على نقل الثقات في الحديث المشهور كان عند المحدثين معلاً غير صحيح، وإن كان الراوي ثقة، غير أن مخالفته للثقات فيما شاركوه فيه في حديثه؛ يقوي الظن على أنه وهم فيما رواه، أو أدرج في الحديث كلام بعض الرواة، وحسبه من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ فيعلِّون الحديث بهذا، وإن لم يكن مقدوحاً فيه، فكيف وقد انضم إلى شذوذ هذه الزيادة صريح القدح فيها من أهل النظر؟ على أن أصل الحديث الذي حكموا بصحته ليس مما اتفقوا على صحته، وقد تجنبه البخاري ومسلم مع شهرته، لعدم اجتماع شرائطهما فيه، والله أعلم[٣١٣].

وأما أهل الكلام من الشيعة كلهم، والمعتزلة بأجمعهم، فإنهم يمنعون من التمسك بأخبار الآحاد في التفسيق والتضليل، وإن كان في أرفع مراتب الصحة[٣١٤]، فبهذا تعرف أنه لا ينبغي التمسك بهذا الحديث في هذا الباب، وإن كان أهل المقالات قد لهجوا بذكره، والله سبحانه أعلم.

وهذا الكلام انسحب علي من سياق بيان اتفاق الجماهير / المعتد بهم على مقتضى مذهب الشيعة والمعتزلة في مسألة [٩/ب] الأفعال، وإن اختلفت العبارات، فإن قلت: كيف يصح نسبة مذهب المعتزلة إليهم، مع إطباقهم على أن أفعال العباد مخلوقة؟

(قلت)[٣١٥]فالجواب: أنهم قد بيَّنوا مرادهم بهذه العبارة، وأما القاضي أبو بكر الباقلاني وأتباعه أصحاب الكسب، فإنهم صرحوا أن مرادهم بأن أفعال العباد مخلوقة ذوات أفعال العباد، التي هي عند المعتزلة ثابتة فيما لم يزل[٣١٦]، لكنها عند المعتزلة غير مخلوقة لله تعالى، ولا مفعولة للعبد، وعند الأشعرية أنها مخلوقة لله تعالى، لا للعبد، وهي عند الفريقين غير موصوفة بحسن ولا قبح[٣١٧]، قالت هذه الفرقة من الأشعرية: وفعل العبد الذي هو أثر قدرته إيقاع تلك الذوات على صفات الحسن والقبح،

---

(٣١٣) ممن صحح هذا الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية في: مجموع الفتاوى، ٣/ ٣٤٥، ٣٦، وقال: (الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد)؛ وقد صحح الزيادة بمجموع طرقها الشيخ الألباني، وناقش من ضعفها، وعلق على كلام العلامة ابن الوزير، وكلام العلامة صديق حسن خان، والعلامة صالح المقبلي، وجوابه عن استشكال الزيادة، انظر: السلسلة الصحيحة، ١/ ٤٠٢- ٤١٤، ح/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٣١٤) يوضحه قول المؤلف: (أن التكفير سمعي قطعي عند المعتزلة)؛ العواصم والقواصم، ٧/ ٢٧؛ وانظر: ٧/ ٣١، ٣٨، ونوه هناك إلى ما يعرف عند المتكلمين بعلم اللطيف، ويظهر –والله أعلم– أن انشغال ابن الوزير بتقرير هذا الجانب في رده على الخصوم أثَّر في التزامه إنكار الزيادة في الحديث، للزوم معنى التكفير لسواد الأمة، وجاءت مسألة أفعال العباد ضمن هذا السياق، كما صرح به بعد هذا الكلام مباشرة.

(٣١٥) العبارة فيها طمس، وكأنها (قلت) كما أثبت.

(٣١٦) قال ابن الوزير في العواصم والقواصم، ٧/ ٩٦، عن من خالف المعتزلة: (إنما عنوا بالمخلوق أعيان الذوات المُخْرَجَة من العدم، التي يصح عليها تحقيق الاتصاف بالوجود التي هي عند المعتزلة ثابتةٌ في العدم، والتي لا تصح عند المعتزلة أن تعلق بها قدرة الرب عز وجل ...).

(٣١٧) انظر: العواصم والقواصم، ٧/ ٩، وقال فيه: (واعلم أن الذي ألجأ المعتزلة إلى إثبات الذوات في العدم استبعاد أن يتعلق العلم بغير شيء حقيقي في الأزل، وقد

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

فالله تعالى عندهم خالق الحركة في الجملة، والعبد هو الذي يجعل الحركة بقدرته حلوة حسنة، أو [رنا][٣١٨] قبيحاً[٣١٩].

واتفقت المعتزلة والأشعرية على أن أثر قدرة العبد هو في صفة من صفات الذوات، لكن قالت المعتزلة: تأثيرها في صفة الوجود، وقالت الأشعرية تأثيرها في صفة الحسن والقبح التي يستحق بها الثواب والعقاب[٣٢٠]؛ فعلى هذا لا تتجه عليهم تلك الإلزامات الشنيعة، من التعذيب بغير ذنب، والتكليف لمن ليس بقادر، وهؤلاء القوم هم غلاة الأشعرية[٣٢١].

والذي عليه الأكثرون منهم والمحققون هو مذهب إمامهم أبي المعالي الجويني، وأصحابه، والشيخ أبي إسحاق من كبرائهم[٣٢٢]، وهو مذهب أبي الحسين المعتزلي بعينه، وهو أن الذوات وصفاتها كلها أثر قدرة العبد، وقد صرح الجويني بهذا في مقدمات البرهان[٣٢٣]، وذكر الرازي في نهاية العقول أن الجويني صرح بهذا في كتابه النظامي[٣٢٤]، وهؤلاء لا يصح أن يطلقوا

اضطرهم ذلك إلى أبعد منه، وهو تعليقهم القدرة بغير شيء حقيقي فيما لم يزل، لأن الأشياء الحقيقية تثبت عندهم في الأزل، لتعلق العلم بها، فليتهم قنعوا في متعلق العلم بنحو ما قنعوا به في متعلق القدرة، وعكسوا مذهبهم في المسألتين كما فعل أهل السنة، بل كما فعل أصحابهم أصحاب أبي الحسين الذين سلموا من هاتين الشناعتين).

(٣١٨) هنا [رنا] كلمة غير واضحة المعنى، ولعلها مرةً – مقابل: حلوة.

(٣١٩) انظر: الإنصاف (فيما يجب اعتقاده ولا يجوز جهله)، الباقلاني (٤٠٣هـ)، ص١٣٧– ١٥١، ١٦٢.

(٣٢٠) سبق قريب من هذا من كلام المعتزلي في شرح الأصول الخمسة، انظر: حمد الله على الإيمان، النص المحقق: [٥/ب].

(٣٢١) لعل ابن الوزير قصد أن هذا غلو في خصوص هذه المسألة، وقرب من قول المعتزلة، والعبارة إمعان في مقارعة الخصم، ولقربهما في واقع القول؛ وانظر: مقدمة الإنصاف للباقلاني، ص١١، ٤٣، ت. الكوثري؛ وجعل الكوثري مذهب الباقلاني والجويني والإسفرايني ممثلاً لجمهور الأشاعرة، لأنهم حملة المذهب الأشعري، وقد اتفقوا في مسألة إثبات تأثير قدرة العبد، معرضاً عن مذهب الرازي.

(٣٢٢) أبو إسحاق هو الإسفرايني.

(٣٢٣) انظر: البرهان في أصول الفقه ١/ ١٥– ١٦، وقال: (والقول الوجيز أنه يُكلف المتمكِّن، ويقع التكليف بالممكن)، وبلفظة قريبة نقلها عنه العلامة ابن الوزير في العواصم والقواصم، ٧/ ٣٤؛ وفي ٧/ ٢٤، ٧٤– ٧٥، ضمن القول في القول الرابع عند ذكر عرض أقوال أهل السنة الذين قالوا: إن فعل العبد واقع بقدرته، لتمكين الله تعالى له ذلك، وسابق مشيئته وتقديره وتيسيره، والتأثير عندهم لقدرة العبد المخلوقة من غير استقلال العبد بنفسه، ولا استغنائه طرفة عين عن ربه، لتوقف تأثير قدرته على ما سبقها من مشيئة ربه عز وجل وتقديره وتيسيره، ثم ذكر أن هذه الفرقة طائفتان:

الطائفة الأولى: الذين يقولون إن الأكوان التي هي أفعال العباد كالحركة والسكون ليست ذواتا حقيقية، وإنما هي صفات إضافية؛ وهو قول ابن تيمية، ويحيى بن حمزة من أئمة الزيدية، وقول أبي الحسين البصري المعتزلي.

الطائفة الثانية: من يقول بأن الأكوان أشياء حقيقية وجودية، وهو أبو المعالي الجويني، والإسفرايني.

(٣٢٤) العقيدة النظامية (في الأركان الإسلامية)، ص٤٢– ٤٨، الجويني، ت. محمد زاهد الكوثري؛ وذكر المحقق الكوثري أن الجويني اختلف الناس في قوله، وما ذكره في العقيدة النظامية هو القول الأخير له، وهو ما عليه جمهور الأشاعرة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

على أفعال العباد أنها مخلوقة إلا بطريق مجازي، ولم أعرف ما هو[٣٢٥]، وقد / أحس الجويني بورود هذا السؤال عليه، فقال في البرهان، بعد ذكر صريح مذهب المعتزلة ما لفظه: (وأما سر مذهبنا في خلق الأفعال فلا يحتمله هذا الموضع)[٣٢٦].

وأما بيان سائر فرقهم، وما يقولون في خلق الأفعال فقد استوفيته في العواصم[٣٢٧]، ولكن جـرت مسألتنا إليه، والكلام ذو شجون، وهو لا يعدم فائدة إن شاء الله، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلم. انتهى[٣٢٨].

---

(٣٢٥) قوله: (أنها مخلوقة) لعل المقصود أن أصحاب هذا القول من الأشاعرة لا يصح أن يطلقوا أن أفعال العباد مخلوقة لله، لقربهم من قول المعتزلة، الذين لا يقولون بذلك، إلا إن كان أصحاب هذا القول يقولونه مجازاً مراعاة لنصوص الشرع، والله أعلم.

(٣٢٦) البرهان في أصول الفقه ١/ ١٥، وقال قبله: (ولا ينجي من ذلك تمويه المموه بذكر الكسب)؛ وقوله هنا في النص المحقق: (بعد ذكر صريح مذهب المعتزلة)، لم يتبين مقصوده بالتصريح، إلا ما يلزم من تقارب القولين، وذكر ابن الوزير قول الجويني في العواصم والقواصم، ٧/ ٧٥، من دون لفظ التصريح المذكور؛ وكذلك الشهرستاني في الملل والنحل، ١/ ٩٨.

(٣٢٧) سبق بحمد الله تتبع التوافق بين ما جاء في هذه الرسالة (حمد الله على الإيمان) وبين ما جاء في العواصم والقواصم؛ وهو ما يؤيد نسبة الرسالة إلى العلامة ابن الوزير اليماني رحمه الله، كما أنه سبق في قسم الدراسة تقرير ذلك.

(٣٢٨) هامش غير واضح: (وصلى الله وسلم على محمد وآله، تم بحمد الله ..... الرسالة النافعة في ... ١٢٦٥ لعلم علي أحمد الطوى غفر الله لهما).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

Research Summary
Praise Allah Almighty for Faith

By Scholar MOHAMMAD BIN IBRAHEEM BIN ALWAZEER ALYAMANI (Died\ ٨٤٠AH) - Study and Verification

A treatise about verification the disagreement between Mu'tazilah and Ash'aris in issue of Praise Allah for Faith
Study and Verification

Dr. Abdullah Abdulrahman Saleh Al-Rasheed

The Assistant Professor, Department of Doctrine & Contemporary Ideologies - College of Sharia and Islamic Studies - Qassim University

This research aims to: Verification of Treatise: (Praise Allah Almighty for Faith) By Scholar IBN ALWAZEER ALYAMANI up to Authentication the Treatise where it has not previously been Authenticated, In addition to studying its subject and proving its relation, The researcher used the inductive and comparative method, As well as the historical method in field of manuscript Verification, The Treatise highlighted the stature of IBN ALWAZEER and his distinction in dealing with such verbal issues, Because of his mastery of Theology and logic, His erudition in the Science of Hadith, treatise highlighted the method of IBN ALWAZEER - may God have mercy on him - to liberating the accumulation of doctrinal dispute, and returning issues to their origins, Instead of adopting ideas that lead to accusing others of Atheism and immorality.

The treatise included presenting the issue of Praise Allah for Faith based on creation of faith issue, which is one of creation of acts issues, in which disagreement took place after the first century, but it Bring into prominence especially at the end of the fourth century, and renewed at the beginning of the fifth century between Mu'tazilah and Ash'aris, and IBN ALWAZEER followed the hyperbole of ALRAZI'S phrases that ignited the conflict between the two parties, and he also protested against Mu'tazilah over the overlap of their sayings with the sayings of the Ash'aris and sayings associated with it.

Research Recommendations: ١. liberalize the issue of thanking conferrer from the disagreement between the speakers in it. ٢. Studying IBN ALWAZEER'S position from ALRAZI'S opinions, On which the opinions of Ash'aris have settled on it. ٣. studying IBN ALWAZEER'S method to dealing with the doctrinal disagreement and its accumulation between sects.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

Keywords: IBN ALWAZEER - Praise Allah - Thanking Conferrer - Creation of Acts - Creation of Faith - Necessitarianism - fatalism - Mu'tazila - Zaidites - Ash'ari - ALRAZI

الخاتمة

الحمد لله، وبعد: فهذه أبرز نتائج وتوصيات الدراسة، وذلك كما يلي:

أولاً النتائج.

١. ثبوت نسبة رسالة (حمد الله على الإيمان) للعلامة ابن الوزير اليماني –رحمه الله–، وأن موضوعها من جنس موضوعات كتابه الشهير: العواصم والقواصم، وكذلك منهج عرض الخلاف، ومصادر النقل، ونتيجة الحكم؛ متفقة بينهما.
٢. إبراز نص الرسالة محققاً.
٣. أن مسألة حمد الله على الإيمان مبنية على مسألة خلق الإيمان، والتي هي من مسائل خلق الأفعال، والتي جرى فيها الخلاف بعد القرن الأول.
٤. أن الخلاف في مسألة حمد الله على نعمة الإيمان ظهر متأخراً، وأن بعض المعتزلة جسروا على مقولة: (لا نحمد الله على نعمة الإيمان) في أواخر القرن الرابع، وبداية القرن الخامس.
٥. تحرير ابن الوزير لقول الأشاعرة بإثبات الاختيار للعبد، وعلاقته بقولهم بالكسب.
٦. تتبع ابن الوزير لغلو عبارات الرازي، وأنها سببت تجدد الخلاف بين المتكلمين.
٧. ظهور منهج ابن الوزير في بيان آثار وأسباب شناعة الردود بين الطوائف والفرق بسبب البناء على لوازم الأقوال، مما يوصل إلى التكفير والتفسيق.
٨. استحقاق الله للحمد على الإيمان لا يدل على الجبر ونفي الاختيار، بل الاختيار للعبد ثابت، والأدلة على مسألة (اختيار العبد) سمعية؛ وعقلية؛ وفطرية (ضرورية)؛ وإجماع المعتبرين.
٩. أن متقدمي علماء آل البيت والزيدية لم يكن لهم خوض في علم الكلام.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

ثانياً التوصيات.

١. تحرير مسألة شكر المنعم وخلاف المتكلمين فيها.
٢. دراسة موقف ابن الوزير من آراء الفخر الرازي الذي استقرت عنه آراء مذهب الأشاعرة.
٣. دراسة منهج ابن الوزير في التعامل مع الخلاف العقدي بين الطوائف، وفي آثار تراكمه الزمني.

فهرس المصادر

١. ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية، د. علي بن علي بن جابر الحربي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ.
٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (ت/ ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت/ ٧٣٩هـ)، ت. شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ.
٣. أفعال العباد بين السلف والمتكلمين، د. صالح بن درباش الزهراني، مجلة الدراسات العقدية، عدد:١٤، محرم ١٤٣٦هـ، الصادرة عن الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٤. الإمام محمد بن إبراهيم الوزير وكتابه العواصم والقواصم تأليف: إسماعيل ابن علي الأكوع، نشر: دار ابن حزم- بيروت، ط١- ١٤١٨هـ.
٥. إنباء الغمر بأنباء العمر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت. د. حسن حبشي، إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، ط ١٤١٩هـ.
٦. الإنصاف، فيما يجب اعتقاده ولا يجوز جهله، أبو بكر بن الطيب الباقلاني (٤٠٣هـ)، ت. محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية — القاهرة، ط٢، ١٤٢١هـ.
٧. إيثار الحق على الخلق، لابن الوزير اليماني؛ ت. أبي نوح اليمني، دار الصميعي- الرياض؛ ط١، ١٤٣٧هـ.
٨. البدر الطالع (بمحاسن من بعد القرن السابع)، محمد بن علي الشوكاني، ت. محمد حسن حلاق، دار ابن كثير- دمشق، ط١- ١٤٢٧هـ.
٩. البرهان في أصول الفقه؛ أبو المعالي الجويني (ت/ ٤٧٨هـ)؛ ت: صلاح بن محمد بن عويضة؛ دار الكتب العلمية – بيروت — لبنان؛ ط١، ١٤١٨ هـ.
١٠. تاريخ دمشق لابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسن؛ ت. عمرو بن غرامة العمروي؛ دار الفكر، ط-١٤١٥ هـ
١١. ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، محمد بن إبراهيم الوزير(٨٤٠هـ)، مطبعة المعاهد- القاهرة، ط. ١٣٤٩هـ.
١٢. جامع الأصول في أحاديث الرسول، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت/٦٠٦هـ)، ت. عبدالقادر الأرنؤوط،

وبشير عيون، مكتبة الحلواني، ط١، ١٣٨٩هـ.

١٣. الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، محمد بن أبي بكر الزرعي، ابن القيم (ت/ ٧٥١هـ)، ت: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية– القاهرة، ط١– ١٤١٧هـ.

١٤. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، محمد بن أبي بكر الزرعي، ابن القيم (ت/ ٧٢٨هـ)، ت. خالد بن محمد بن عثمان، مكتبة الصفا– القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٥. الخلاصة النافعة؛ لأحمد بن حسن الرصاص؛ تحقيق: إمام حنفي سيد؛ نشر: دار الأفاق العربية؛ ط١– ١٤٢٢هـ.

١٦. الدرر الكامنة [في أعيان المائة الثامنة]، أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت/٨٥٢هـ)، ت. محمد عبد المعيد ضان، دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد، ط٢، ١٣٩٢هـ.

١٧. الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم؛ محمد بن إبراهيم الوزير (٨٤٠هـ)؛ ت. علي العمران، دار عالم الفوائد.

١٨. الزيدية (نشأتها ومعتقداتها)، القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، مكتبة الجيل الجديد – صنعاء، ط٢، ١٤٢٨هـ.

١٩. سنن أبي داود؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت/٢٧٥هـ)، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت، ط ١٤١٩هـ.

٢٠. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد، ابن ماجه القزويني، (ت/ ٢٧٣هـ)، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – بيروت، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٢١. السنة، لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت/ ٢٨٧هـ)، ت. محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٢٢. سلسلة الأحاديث الصحيحة، (وشيء من فقهها وفوائدها)، محمد ناصر الدين الألباني (ت/ ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٣. سلسلة الأحاديث الضعيفة، محمد ناصر الدين الألباني (ت/ ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٤. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت/ ٧٤٨هـ)، ت. شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣، ١٤٠٥ هـ.

٢٥. شرح الأصول الخمسة؛ للقاضي عبد الجبار الهمداني (ت/ ٤١٥هـ)، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم؛ ت. عبدالكريم عثمان، دار وهبة– القاهرة، ط٣– ١٤١٦هـ.

٢٦. شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي (ت/ ٧٩٢هـ)، ت. شعيب الأرناؤوط؛ وعبد الله التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١٠،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٤)، ص ص ٢٢٥١ – ٢٣٢٠ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ /يناير ٢٠٢٢م)

١٤١٧هـ.

٢٧. صحيح البخاري، ت. د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير – بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٢٨. صحيح مسلم، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٩. صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني (ت/ ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٠. ضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني (ت/ ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

٣١. طبقات الزيدية الكبرى، ق٣، إبراهيم القاسم (ت/ ١١٥٢هـ)، ت. عبدالسلام الوجيه، مؤسسة الإمام زيد الثقافية – عمان، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٢. عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين؛ لابن قيم الجوزية؛ دار ابن كثير- دمشق، ط٣- ١٤٠٩هـ.

٣٣. العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني (ت/ ٤٧٨هـ)، ت. محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية – القاهرة، ط ١٤١٢هـ.

٣٤. العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، صالح بن مهدي المقبلي، ت. وليد عبدالرحمن الربيعي، دار الجيل الجديد- صنعاء، ط١- ١٤٣٠هـ.

٣٥. عوارف المعارف، لعمر بن محمد السهروردي الشافعي (٦٣٢هـ)، ت. محمد عبدالعزيز الخالدي، دار الكتب العلمية –بيروت، ط١٩٩٩م.

٣٦. العواصم والقواصم (في الذب عن سنة أبي القاسم)، محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني(٨٤٠هـ)، ت. شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٣- ١٤١٥هـ.

٣٧. الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية(ت/٧٢٨هـ)، ت. د. عبدالرحمن اليحيى، دار المنهاج – الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ.

٣٨. الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي- القاهرة، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

٣٩. الأذكار، أبو زكريا محيي الدين النووي (٦٧٦هـ)؛ ت. عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر – بيروت، ط ١٤١٤هـ.

٤٠. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل؛ محمود بن عمرو الزمخشري؛ دار الكتاب العربي – بيروت؛ ط٣- ١٤٠٧ هـ.

٤١. مجموع الفتاوى، أبو العباس أحمد عبدالحليم ابن تيمية (ت/ ٧٢٨هـ)، ت. عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة النبوية، ط ١٤١٦هـ.

٤٢. محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي (ت/ ١٣٣٢هـ)، ت. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٤٣. مختصر التحفة الاثني عشرية (الأصل للدهلوي)، محمود شكري الألوسي، ت. محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية – القاهرة، ط ١٣٧٣هـ.
٤٤. مختصر المنتهى، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب، ت/ ٦٤٦هـ، كردستان العلمية – القاهرة، ط. ١٣٢٦هـ.
٤٥. المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك، يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد (ت/ ١٠٩٩هـ)، ت. د. إبراهيم يحيى محمد قيس، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣، ١٤٣٣هـ.
٤٦. المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمد محمد الغزالي (ت/ ٥٠٥هـ)، ت. د. حمزة زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة – جدة، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
٤٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت. شعيب الأرنؤوط، د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.
٤٨. مطلع البدور ومجمع البحور (في تراجم رجال الزيدية)، أحمد بن صالح بن أبي الرجال، ت. عبدالرقيب مطهر محمد حجر، مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية- صعدة، ط١- ١٤٢٥هـ.
٤٩. معالم السنن، شرح سنن أبي داود، أبو سليمان الخطابي(ت/ ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية – حلب، ط١، ١٣٥١هـ.
٥٠. مفاتيح الغيب (فواتح الغيب/ التفسير الكبير)؛ أبو عبد الله محمد بن عمر، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
٥١. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت/ ٣٣٠هـ)، ت. محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية – بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
٥٢. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي(ت/٦٧٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
٥٣. نقد أساس شبهة القدرية والجبرية في أفعال العباد، أ. د. عبدالله بن محمد القرني، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد (٥٣)، رمضان ١٤٣٢هـ.
٥٤. نهاية العقول في دراية الأصول، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت/ ٦٠٦هـ)، ت. د. سعيد عبداللطيف فودة، دار الذخائر – بيروت، ط١، ١٤٣٦هـ.
٥٥. هجر العلم ومعاقله في اليمن، تأليف: القاضي إسماعيل الأكوع، دار الفكر المعاصر- بيروت، ط١- ١٤١٦هـ.
٥٦. ياقوتة الغياصة الجامعة لمعاني الخلاصة، محمد بن يحيى حنش، ت/ عبدالله بن عبدالله الحوثي، منشور على الانترنت بنظام ويب، ط ١٣١٨هـ.